طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

سعر النسخة ١٠٠٠ ل.ل.

تمـــوز | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠١٥

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

.. ولنا كلمة

عندما أطل بسيارته على الدبنة، مدينة العلم والنور، بيروت، راعه هول ما رأى، الدخان الأسود الكثيف يغطي السماء – والحرائق تنتشر على كامل مساحتها أما الرائحة النتنة فقد وصلت الى عدة كيلومترات تبعده عن العاصمة، وعندما بلغها سأل أحد المارة عن عنوان يقصده فأشار الى البعيد قائلاً أترى الدخان الكثيف، أقصده تجد ضالتك، وعندما وصل استدل بعد طول عناء لأنه وجد حرائق صغيرة منتشرة كيفما اتجه.

صاحبنا هذا الذي أصيب بصدمة قاسية وشتم ولعن كل من أوصلنا الى هذه الحالة سرعان ما انفرجت أساريره وابتسم راضياً رغم ضيق النفس مردداً مع نفسه لا داعي للغضب فنحن بهذا الأسلوب نحل مشكلة "الطامر" ومشكلة الحارق في آن واحد مما يجنب دولتنا عبء الاحتجاجات والاعتراضات في هذه المنطقة أو تلك، ولا ضير في الأمر ما دامت الأضرار الصحية والبيئية يدفع ثمنها المواطن الذي تعود أن يدفع ثمن كل شيء غير معقول وغير مقبول بطيبة خاطر، راغباً أم صاغراً.

أحد الظرفاء علق على مشهد العاصمة بالقول: ما الضير في ذلك فقد تتحول هذه الحالة الى إنجاز لبناني فريد وغير مسبوق قد يحسدنا العالم عليه ويثني على هذه العبقرية، كما أن المسؤولين عندنا يتمهلون في إيجاد الحلول المطلوبة لأنه في حال نجحت تجربة تحويل العاصمة الى مطمر ومحرق فقد تعمم التجربة على باقي المدن والبلدات اللبنانية وندخل كتاب "غينيس" مع باب لم يطرقه أحد من قبل فنحصل على شرف الريادة على هذا الصعيد وربما يشكل ذلك جذباً سياحياً غير مسبوق إذ قد يقرر الغامرون زيارتنا ليروا الى أي درك وصلنا اليه كمواطنين أدمنا الأزمات وارتضينا الآتي وما علينا إلا أن نتضامن من أجل إزالة كل الشعارات التي تتحدث عن بيروت عاصمة الشرق ومدينة العلم والنور وأن نتخلى عن الإعلانات الجاذبة للسياح ونرفع لافتات تقول: أهلاً بكم في بيروت، أكبر مطمر للنفايات في العالم وأفضل محارق افترشت شوارعها وساحاتها. ومع النفايات يدوم التقدم والازدهار وتنتعش السياحة.

كلمة الطليعة

كيف يجب أن يقرأ الدستور

مع حلول الخامس والعشرين من تموز ٢٠١٥، يكون قد انقضى أربعة عشر شهراً على خلو سدة الرئاسة الأولى، وحتى هذا التاريخ لم تفلح الدعوات لعقد جلسة لانتخاب رئيس للجمهورية بالنصاب الدستوري المطلوب لانتخاب الرئيس.

هذا الشغور في موقع الرئاسة الأولى، انعكس على أداء سائر المؤسسات الدستورية وخاصة مجلسي النواب والوزراء. فما بين وجهة نظر تعتبر أن المجلس النيابي ومنذ اللحظة التي يصبح فيها اجتماعه حكمياً لانتخاب رئيس، يتحول إلى هيئة ناخبة، ولا يمكنه بالتالي ممارسة إحدى وظيفتيه الأساسيتين ألا وهي التشريع، ووجهة نظر أخرى تعتبر أن للمجلس هذه الصلاحية حتى ولو كان موقع الرئاسة شاغراً عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات، كون الدستور لحظ إمكانية خلو سدة الرئاسة وانتقال الصلاحية وكالة إلى مجلس الوزراء، أصبح المجلس النيابي الممدد له بحكم المعطل واقعياً، والإصرار على عقد جلسات له تحت عنوان تشريع الضرورة، إن حصل، فإنما يحصل بعد شد وجذب ومماحكة تغلف بتبريرات دستورية فيما هي في الواقع تستبطن مواقف سياسية.

هذا الشغور في سدة الرئاسة، والتعطيل الواقعي في أداء المجلس النيابي، أديا إلى بروز أزمة حادة على الصعيد الحكومي، بحيث باتت الحكومة في حكم المغلولة اليد عن ممارسة دورها في إدارة السلطة التنفيذية.

هذه الأزمة التي بات لبنان ينوء تحت أعبائها لم تعد مشهدياتها تقتصر على عنوان واحد بل باتت تشمل كل ما له علاقة بالشأن العام وسائر الخدمات التي تتناول حياة المواطنين.

فمن ملف التعيينات في الإدارة العامة، إلى ملف التعيينات الأمنية، ومن ملف التفلت الأمني وازدياد عمليات الخطف لأسباب سياسية وأمنية أو للابتزاز والخوات والفدية، إلى ارتدادات الصراع المتفجر في سوريا على مجمل الوضع اللبناني، سياسياً واجتماعياً وإنسانياً واقتصادياً، جاء ملف النفايات ليغرق البلد بأكوام الزبالة، والذي أضاف إلى الاختناق السياسي الناتج عن تلوث البيئة السياسية اختناقاً جديداً من جراء التلوث البيئي.

هذا الواقع المأزوم، وإن فتحت قنوات تنفيسية لاحتقاناته، فهو مرشح للاستمرار في ظل معطى الوضع السياسي القائم، حيث يسعى كل فريق من طرفي الاستقطاب الأساسيين، لتطويع الوضع القائم بما يلاءم استهدافاته الأساسية ولو كان ذلك على حساب الأمن الحياتي والمعيشي والاجتماعي للمواطن. وقد بدا ذلك واضحاً من خلال إثارة التعقيدات في وجه الحكومة تحت ذريعة التفسيرات المختلفة للصلاحيات خاصة تلك التي انتقلت إلى مجلس الوزراء وكالة في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت.

إن المادة (٦٢) من الدستور نصت على أنه في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت، تُناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء. والحالات التي تخلو فيها سدة الرئاسة وإن لم تحدد حصراً بنص دستوري إلا أنها تختصر بأربع: (١) وفاة الرئيس (٢) استقالته (٣) كف يده سنداً للمادة (٦١) والتي تنص على كف يد رئيس الجمهورية عندما يُتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تُفصل القضية من قبل المجلس الأعلى، والاتهام يكون بجرم خرق الدستور والخيانة العظمى (٤) عدم انتخاب رئيس في الموعد الدستوري.

وعليه فإن خلو الرئاسة حالياً يقع تحت البند الرابع والتي ما تزال مفاعليها مستمرة حتى الآن، ويبدو أنها مفتوحة على المستقبل طالما بقي التجاذب قائماً، وطالما بقي البعض ينتظر المتغيرات الخارجية أملاً بانعكاساتها على الداخل اللبناني بما يخدم أجندة أهدافه الخاصة. ولهذا بدل أن تعمل القوى الممسكة بمفاتيح التأثير السياسي على تقديم التسهيلات المتقابلة، رفع بعضها بوجه البعض الآخر التعقيدات المتبادلة ومعه بات التعطيل هو الناظم للحياة السياسية والأداء الإداري.

لقد ترك ذلك آثاراً سلبية على تسيير خدمات ومصالح المواطنين الذين يكتوون بفواتير الكهرباء والماء وكساد المواسم الزراعية بسبب انسداد طرق التصدير، وأخيراً وليس آخراً، الغرامات المرتفعة على مخالفات السير وبما يدلل على أن الذين شرعوا هذا القانون وأسرعوا في تطبيق أحكامه من لجنة الأشغال النيابية إلى كل المسالك التي عبرها كي يصبح نافذاً، إنما يعيشون في عالم افتراضي يتناقض كلياً مع حقيقة الواقع القائم. وهذا ما ينطبق أيضاً على قانون الإيجارات الذي صدر في ظل فوضى تشريعية

ومُرر في اللجان والهيئة العامة بضغط من مافيات السوق العقاري، وهو اليوم بات مشكلة فيما المطلوب أن يكون حلاً تراعي أحكامه مصالح الشريحة الأوسع من الذين يخضعون لأحكامه والمقصود بذلك شريحة المستأجرين.

إن هذا التخبط السياسي والاقتصادي والاجتماعي لم يشهد لبنان مثيلاً له منذ سبعة عقود. وإذا كانت العوامل الخارجية تشكل أسباباً جوهرية في إنتاج هذا التخبط العام باعتبار لبنان يقع على خط تقاطعتها، إلا أنه لا يمكن إعفاء الأطراف الداخلية من مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. وهذه المسؤولية وان كانت تتفاوت نسبتها بين طرف وآخر إلا أنه لا يمكن إعفاء أحد منها.

من هنا، وأمام هذه المشهدية التي تخيم على الواقع اللبناني، فإن الحؤول دون تمادي الانحدار السياسي وما له من انعكاسات اجتماعية واقتصادية، هو أن يدرك الجميع، بأن هذا البلد لا يمكن كسر توازناته بالاستناد إلى فائض القوة الظرفي، وأن كل من يحاول كسر هذه التوازنات باستغلال معطى اللحظة الراهنة بعناصر قوتها وضغطها، إنما يؤسس لمعطى أزمة جديدة، وبالتالي فإن الحلول التي توفر فسحة من الأمان السياسي هي التسويات الوطنية التي تنشد إلى هدف مركزي واحد، ألا وهو تقوية الدولة وليس إضعافها. وهذا ما يتطلب من الجميع الدخول في مشروع الدولة بكل تعبيراته الأمنية والسياسية والاجتماعية. وعندما يدخل الجميع في مشروعها ، تفتح المناطق على بعضها البعض، وتسقط الفئويات الأمنية، وتسقط كل سلطات الأمر الواقع، وهذا لا يشكل استجابة لحاجة شعبية وحسب، بل يحد من حالة الانكشاف الوطني، ويرد على أصحاب المخططات المشبوهة الذين يعملون لإسقاط مقومات الدولة الوطنية ومؤسساتها الارتكازية وخاصة مؤسسة الجيش الوطني.

على هذا الأساس، يجب الإسراع في إعادة تفعيل المؤسسات الدستورية وأولها ملء الشغور في الرئاسة الأولى عبر النزول إلى المجلس النيابي وتأمين نصابه الدستوري. وبطبيعة الحال فإن من سيفوز سيكون محصلة تسوية، وهو بات أمراً ملحاً بعدما اختبر عقم أسلوب مقاطعة الجلسات وما ترتب على ذلك من نتائج سلبية على أداء سائر المؤسسات التشريعي منها والتنفيذي والقضائي والأمني.

أما إذا بقيت الرؤوس الحامية مصرة على مواقفها في تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية، فالتعطيل ستزداد آثاره السلبية على أداء المجلس النيابي، ومعه مجلس الوزراء حيث البدعة الدستورية التي اعتمدت تفسيراً للصلاحية وكالة، شكلت تعقيداً مقصوداً لجعل الشلل يطال كل مؤسسات الحكم، وبالتالي دفع البلاد إلى الوقوع تحت تأثير الفراغ الشامل، وبما يوفر مناخاً لعقد مؤتمر تأسيسي لإعادة إنتاج نظام دستوري بديلاً للطائف الذي لم تنفذ غالبية نصوصه الإصلاحية. ولهذا فإن الذين يضعون العصي في دواليب الحكومة تحت ذريعة حفظ الصلاحيات، إنما يدفعون باتجاه الإفراغ الشامل للمؤسسات الدستورية من صلاحياتها. وهذا ما يجب أن يقاوم وعلى الأقل على مستوى الموقف وبدءاً من كل الذين ما زالوا يقاومون الوصول إلى الفراغ الشامل. والمدخل الفعلي لمواجهة الذين يحفرون تحت أساسات الدولة بغية تقويض أسسها، هو تسمية الأشياء بمسمياتها، وعدم المواربة في مقاربة الأمور وإعادة قراءة النص الدستوري، قراءة واضحة وبخلفية وطنية، وعلى الأخص حدود الصلاحيات لمن يتبوأ موقعاً دستورياً في هرمية السلطة.

وإذا كان المشرع، لم يتوقع أن يصل الشغور في رأس السلطة هذا المدى الزمني الطويل، وقد حصل، فإن الحؤول دون بروز الإشكاليات التي ترافق عمل مجلس الوزراء، هو التأكيد، بأن صلاحية الرئاسة التي تنتقل إلى مجلس الوزراء وكالة، إنما تنتقل إليه بصفته مؤسسة دستورية وليس بصفته مجموعاً عددياً. وعليه فإن ممارسة صلاحية الرئاسة التي يمارسها مجلس الوزراء هي نفسها التي يمارسها سنداً للمادة ٦٥ من الدستور. وأن صلاحية رئيس الوزراء المحددة نصاً في المادة (٦٤) حددت بشكل واضح أن رئيس المجلس هو الذي يدعو المجلس إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله وكل ما في الأمر أنه يطلع رئيس الجمهورية والوزراء مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها جدول الأعمال. وأنه في غياب رئيس الجمهورية، فحق الوزراء هو الإطلاع فقط، وأن صلاحية مجلس الوزراء كمؤسسة دستورية عندما يمارس صلاحيات رئاسة الجمهورية وكالة باستثناء تلك اللصيقة بشخص الرئيس، لا تجعل الوزير جزءاً من رئاسة الجمهورية. وبالتالي فإن كل زعم عكس ذلك هو بدعة ،وكل تمسك بهذه البدعة يندرج ضمن آليات التعطيل. وإذا كان هذا الشغور الذي حصل قد أدى إلى استيلاد أزمة قوية، فإن تجاوز مثل هذه الإشكاليات في المستقبل ممكن عبر تعديل المادة ٦٢ من الدستور بحيث تنتقل صلاحيات رئيس الجمهورية في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت إلى رئيس المجلس الدستوري، وهذا الحل معمول به في كثير من الدول.

وحتى يحصل مثل هذا التعديل، أن حصل، يجب إعادة الاعتبار للقواعد الدستورية ، عبر التقيد بها أن كانت واضحة وإلا بروحيتها أن كانت ملتبسة، وبذلك يحال دون تطويع النص الدستوري وفقاً للإسقاطات والأهواء والمصالح السياسية.

إن النص الدستوري هو الناظم العام للدولة والتقيد به يزيل الإشكالات والالتباسات. وأما الالتفاف عليه فإنما يحوله إلى مشكلة بدل أن يكون حلاً. وكفى ما ينوء تحته لبنان من مشاكل، والمهم أن يقرأ الكتاب بروحية الموقف المسؤول، وليس بخلفية المشاكسة والتجاذبات السياسية.

(17-30) تموز
نصف قرن من النضال

كتب المحرر السياسي:

بحلول السابع عشر من تموز لهذا العام، يكون قد مضى سبعة وأربعون عاماً على حدثٍ، اختلفت التقويمات بشأنه، إذ أدرجه البعض تحت خانة الانقلابات التي كانت تتسارع أخبارها على الساحة العربية وفيما ادرجه بعض آخر تحت عنوان الثورات.

إن الذين أضمروا موقفاً سلبياً اعتبروه انقلاباً، وأما الذين أفصحوا عن موقف إيجابي فاعتبروه ثورة. وبعيداً عن الوقوع في فخ المساجلة حول حقيقة التوصيف لذاك الحدث، فإن الأيام التي تلت وحفلت بوقائعها هي التي حددت أي توصيف ينطبق عليه وهو الذي أدخل العراق في معطى وضع جديد.

لقد أسس الحدث التموزي في العراق لتغيير سياسي كبير. وهذا التغيير لم يتناول فقط إسقاط سلطة حاكمة وإقامة سلطة بديلة بل اسقط نظاماً وأقام آخر برؤية تغييرية شاملة. بحيث لم يطل التغيير المنظومة السلطوية الحاكمة وحسب، وإلا كان الحدث أندرج تحت توصيف الانقلاب، بل أثبتت سياقات التطورات اللاحقة والأداء السياسي أن التغيير طال كل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي كانت قائمة، وحلت مكانها بنى جديدة في ظل منظومة مفاهيم جديدة طالت كل جوانب الحياة المجتمعية في العراق. وبحكم أن الثورة تندرج تحت عنوان التغيير الشامل، كان الحدث التموزي ثورة، لأنه أحدث تغييراً بنيوياً شاملاً ومعه انتقل العراق من حالة محكومة بالروتين والتعامل مع الأحداث من موقع المتلقي، إلى حالة من الدينامية، والتعامل مع الأحداث من موقع الفاعل وليس المنفعل.

وعندما يقوّم أي حدث، فإنما يقوّم بما أفرزه من نتائج، وعند تقويمه الموضوعي، فإنما يقوّم بنجاحاته وإخفاقاته. وإذا كانت كل تجربة لا تخلو من إخفاقات بسبب عوامل ذاتية وعوامل موضوعية محيطة ولكون القيمين على إدارة التغيير ليسوا أشخاصها الوحيدين على مسرح سياسي لم تسدل عليه الستارة لحظة، لإن المشاهد كانت تتوالى على مدار الساعات والأيام والسنوات والعقود.

والكلام عن الإنجازات قد يطول، لكن الاختصار المكثف، يحصرها في ثلاثة عناوين، ولكل عنوان تعداد من المضامين

في البعد الوطني، أحدث الحدث التموزي ثورة في مجال التحول البنيوي، بحيث نقل العراق من دولة متخلفة بمفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى دولة تضع إقدامها في عتبة البناء الاقتصادي الساعي إلى نقل المجتمع العراقي، من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج، وكان المفتاح لهذا التوجه جذرية النهج السياسي الذي لم ير استقلالاً سياسياً ناجزاً بدون استقلال اقتصادي، والدخول إلى ميدان هذا الاستقلال، كان تحرير الثروة الوطنية وخاصة النفطية منها من سيطرة وهيمنة الشركات الأجنبية. وضمن هذا السياق جاء قرار تأميم النفط في الأول من حزيران عام /١٩٧٢، ليعيد ثروة البلاد إلى أصحابها ويوظف مردودها في خدمة تلبية الحاجات الشعبية.

وفي جانب العلاقات السياسية الداخلية، حقق الحدث التموزي إنجازين مهمين الأول، هو بيان ١١ آذار للحكم الذاتي، وفسحة الحريات السياسية الواسعة للأحزاب الوطنية. واذا كان هذان الإنجازان قد تعثرا ولم يقدر لهما أن يطورا مفاعيلهما، فلأسباب لا تتحمل مسؤوليته السلطة السياسية التي أفرزتها ثورة السابع عشر من تموز بل الآخرين الذين خرقوا الاتفاقات.

لقد قادت هذه الثورة مسار التحول الشامل وهذا بقدر ما زاد من نسبة المستفيدين من هذا التحول فإنه في المقابل رفع نسبة المتضررين من داخل العراق وخارجه.

أما في البعد القومي فإن الحدث التموزي الذي يندرج تحت عنوان الثورة، كانت مواقفه وممارساته هي التي تحكم على مدى مطابقة النظرية مع التطبيق. وتكفي الإشارة إلى الحضور الفاعل في حرب تشرين، وتوفير كل مقومات الدعم المادي والسياسي للثورة الفلسطينية والقوى الوطنية

العربية والعلاقة مع الحركة الوطنية اللبنانية شاهد على ذلك. وأما التصدي للعدوانية الإيرانية التي استبطنت كل العداء الشعوبي الفارسي ضد العروبة، فهي واحدة من الإنجازات التاريخية التي استطاعت الأمة العربية من خلال عراقها أن تصد تلك الهجمة التي سعت للعبور إلى العمق القومي العربي من خلال بوابة العراق.

وأما في البعد الدولي، فيكفي أن العراق في ظل ثورة السابع عشر من تموز سد الفراغ العربي في منظومة عدم الانحياز بعد انكفاء الموقع المصري بفعل اتفاقيات كمب دافيد والنهج السياسي الذي اتخذته السلطة المصرية عبر التحاقها بركب السياسية الأميركية.

إن الإنجازات الكبرى التي تحققت وطنياً وقومياً ودولياً، هي التي دفعت القوى المتضررة في الداخلين العراقي والرسمي العربي والمحيط الإقليمي ومراكز القرار الدولي المتوثبة للسيطرة على العالم، إلى الائتلاف والتحالف لضرب العراق وإسقاط ثورته.

ولما فشلت أدوات التخريب الداخلي وقوى الإقليم من تحقيق هذا الهدف، تقدمت أميركا لتتصدر لائحة القوى لشن الحروب المتتالية بجوانبها العسكرية والاقتصادية والسياسية.

إن هذا الحلف الدولي الإقليمي، شن الحروب على العراق، ليرد على قرار التأميم، وليرد على نتائج الحرب مع إيران، وليرد على موقف العراق من الصراع العربي – الصهيوني وقضية فلسطين وليرد على موقف العراق بإصراره على الاستمرار بالمشروع النهضوي الشامل.

وعندما وقع العراق تحت الاحتلال ظن الحلف المتعدد الأطراف أن الأمور استقرت له، وأنه ثأر لنفسه من هزيمته في معركة تأميم النفط، وثأر من هزيمته في الحرب التي فرضت على العراق .

هذا الحلم لم يتحقق، لأن الثورة التي أُسقطت سلطتها الوطنية بفعل العدوان، أثبت أنها ليست هيكلاً سلطوياً، بل هي بناء مجتمعي. وهذا البناء المجتمعي لا تقوض أركانه قوى العدوان المادية وهو الذي شكل حاضنة للفعل المقاوم واستطاع أن يهزم المحتل الأميركي. وهذا ما حدا بالتحالف المعادي للعراق لأن يدفع إلى المقدمة الاحتياط الاستراتيجي عله يحدث خلخلة في البنيان المجتمعي عبر الإثارات المذهبية والطائفية والعرقية، وما لم تستطعه أميركا كقائدة لتحالف العدوان، أفسح مجاله أمام النظام الإيراني ليستعمل أوراقه الأخيرة في تقويض وحدة العراق الوطنية وتعطيل دوره في استنهاض المشروع القومي التحرري المتوجه نحو تحرير فلسطين وإعادة الاعتبار للأمة العربية عبر توحيد مرجعيتها السياسية.

وهكذا عاد العراق ليكون ساحة الصراع الأساسية بين قوى المشروع العربي ومشروع الحلف الصهيو-أميركي المفتوح على تحالف غير مقدس مع المشروع الفارسي.

هذا الذي تشهده ساحة العراق اليوم، يشكل اختصاراً مكثفاً لصراع الأمة مع أعدائها المتعددي المشارب والمواقع من قوى طائفية ومذهبية تمارس الترهيب الفكري والسياسي والديني، إلى قوى الإقليم المجبولة بالعداء الشعوبي ضد العروبة، إلى قوى الحلف الصهيو-أميركي، الذي يسعى لإعادة تركيب نظام إقليمي يلبي الأهداف الصهيونية والاستراتيجية الأميركية المحكومة دائماً بهاجس "أمن النفط" وأمن "إسرائيل".

لذلك، فإن ثورة العراق التي قادت عملية التغيير البنيوي وهي في موقع النضال الإيجابي، واستطاعت أن تهزم الاحتلال الأميركي هي اليوم أمام تحدٍ جديد هو دحر المشروع المحمول عل رافعه التدخل الفارسي المغطى بالدعم الأميركي للحؤول دون تمكين مشروع ضرب وحدة العراق وعروبته من النفاذ.

وفي الذكرى السابعة والأربعين لثورة السابع عشر من تموز يتجدد الأمل، بأن الثورة التي هزمت شركات النفط الاحتكارية في معركة التأميم، وهزمت نظام الملالي في حرب القادسية الثانية، وهزمت المحتل الأميركي، قادرة على فرض الهزيمة على العدو الإيراني وكل عملائه ومعه ستهزم كل القوى الطائفية والمذهبية من أمثال وداعش ومثيلاتها وكل ردائفها المحمولين على رافعة العدوانية الإيرانية من عصائب وفيالق وكل أشكال التحشدات المذهبية والطائفية.

في هذه الذكرى، تثبت الثورة، أنها ما تزال مشحونة بكل عوامل التخزين التعبوي، وهي تستمد مشروعيتها السياسية من دورها النضالي ومعايشتها لمعاناة جماهير العراق وصدقيتها في التعبير عن أهدافها وتوقها للتحرر وتحقيق السلام الوطني والأمن المجتمعي، والحزب الذي فجر الثورة، وقاد كل معارك المواجهة مع أعداء الأمة هو حزب نذر نفسه لرسالة تاريخية والسلطة لم تكن يوماً هدفاً نهائياً له بل وسيلة لتحقيق أهدافه التي تلخصها أهداف الأمة في الوحدة والحرية والاشتراكية. وهو إذا استمر يواجه ويقاوم ويثبت حضوره في كل المعارك النضالية، فلأنه حزب لم يشكل بقرار سلطوي كي يذهب بذهاب السلطة، بل هو أنبثق من إرادة جماهيرية، ووجوده إنما يرتبط بإرادة الجماهير التي هي الثابت فيما النظم والسلطات تسقط وتتغير. وهذا ما أخاف الأعداء ودفعهم لأن يصدروا قرارات باجتثاثه، ظناً منهم أن ذلك سينهي وجوده، فإذا به يزداد زخماً ومشروعية وبالتالي بات من الثوابت السياسية التي لا يمكن لا حد أن يتجاوزها في أي بحث عن حلول سياسية للصراع المتفجر في العراق. وحضوره في صلب هذه الحلول هو الضمانة الوطنية الوحيدة وعليه يعول في حماية المشروع الوطني الذي يحمي ويصون مقومات العراق الوطنية.

د. الرافعي يهنئ الأمين العام في ذكرى ثورة تموز لمناسبة أعياد ثورة ١٧-٣٠ تموز المجيدة وعيد الفطر السعيد

وجه الرفيق الدكتور عبد المجيد الرافعي نائب أمين عام حزب البعث أمين سر قطر لبنان البرقية التالية إلى الرفيق عزة إبراهيم

الرفيق عزة إبراهيم
الأمين العام للحزب وأمين سر قيادة قطر العراق
والقائد العام لجبهة الجهاد والتحرير والخلاص الوطني المحترم
تحية العروبة والنضال

تحل الذكرى السابعة والأربعون لثورة السابع عشر - الثلاثين من تموز المجيدة متزامنة هذا العام مع حلول عيد الفطر المبارك. ومعهما تستحضر كل المعاني الإيمانية لجهاد النفس، والدلالات النضالية لجهاد شعب العراق العظيم ومقاومته للاستعمار والاستعباد والاستلاب القومي والا جتماعي.

في هاتين المناسبتين اللتين لهما وقعهما الخاص في نفوس البعثيين وأمة العرب، نتقدم منكم أيها الرفيق القائد وعبركم إلى قيادة الحزب وكوادره وكل مناضليه وجماهير شعب العراق المقاوم بأسمى آيات التقدير والمحبة، وأنتم تقفون على رأس المقاومة التي دحرت الا حتلال الأميركي، وهي تخوض اليوم معركة دحر العدوان الفارسي، وإسقاط كل إفرازاته السياسية وتشكيلاته الميليشياوية الطائفية والمذهبية.

إننا لعلى ثقة أكيدة، بأن الأمة التي كانت على موعد مع انبلاج فجر ثورتها القومية لنصف قرن مضى، ستكون في قريب الأيام على موعد مع انتصار المقاومة التي نهلت من مبادئ ثورة تموز التي باتت معلماً من معالم الثورة العربية في العصر الراهن. وأن من يظن بأن ذراع هذه الثورة سيلوى سيقع في فخ الحسابات الخاطئة كما وقع فيها إبان معركة التأميم ويوم الانتصار في القادسية الثانية، وفي مقاومة العدوان ودحر الا حتلال.

إن الثورة التي فاجأت الجميع، يوم أعادت للعراق مكانته الوطنية والقومية، ستفاجئ هؤلاء الذين يظنون أن العراق هو لقمة سائغة، يمكن قضمها وهضمها، ونسوا أن شعباً خاض هذه المسيرة النضالية في ظل قيادة ارتقت في تضحياتها حد الاستشهاد وتحمّل معاناة الاعتقال والتشريد والتعذيب والتنكيل إنما هو شعب يقف على حافة الانتصار بصبره وصموده وتضحياته.

أعاد الله عليكم هاتين المناسبتين بالخير واليمن والبركة وسدد الله خطاكم لإكمال مسيرة التحرير وإعادة توحيد العراق، والحرية للمعتقلين والأسرى ودمتم ذخراً للعروبة والنضال.

رفيقكم د. عبد المجيد الرافعي
نائب الأمين العام للحزب
أمين سر قيادة قطر لبنان لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

اتفاق الملف النووي ونصاب الموقف العربي

كتب المحرر السياسي

بعد طول انتظار ومخاض مفاوضات، وتعثر طبيعي تارة ومفتعل تارة أخرى، طويت رحلة المفاوضات حول الملف النووي الإيراني. وقد اختلفت التقويمات بشأنه. البعض اعتبره نصراً مؤزراً لإيران، والبعض الأخر رأى فيه اتفاق إذعان باعتباره استجاب لسلة الشروط الدولية عامة والأميركية خاصة. وما بين التطبيل والتزمير من جهة والترقب والحذر وانتظار قادم الأيام من جهة أخرى لمعرفة ما إذا كانت المفاوضات انطوت على شيء غير ذلك المعلن، شق الاتفاق طريقه إلى مجلس الأمن ليصادق عليه بالإجماع وقبل أن يحال إلى الهيئات الدستورية في أميركا وإيران لمناقشته واتخاذ الموقف بشأنه.

هذا الاتفاق الذي رأى النور بعد أشهر من الجلسات وأن بدا أن أحد طرفيه هو فريق متعدد الأطراف ويعبر عنه (٥ + ١) أي أعضاء الدول الدائمة العضوية زائد المانيا، إلا أنه في الحقيقة كان ثنائياً، بين أميركا وإيران، والدليل على ذلك أن الجولة الجديدة من السجال حوله ستكون في الكونغرس الأميركي ومجلس الشورى الإيراني، وهو سيعبر هذين المجلسين رغم الأصوات المعارضة في الداخلين الأميركي والإيراني، وبعدما أصبح وثيقة دولية بعد مصادقة مجلس الأمن الدولي عليه،

وفي مقاربة سريعة لأبعاده وردود الفعل عليه وبعيداً عن البروبغندا الإعلامية نسجل بشأنه ما يلي:

أولاً: أن أي اتفاق يرى النور يعطي لكل فريق حقوقاً ويرتب عليه موجبات.

ثانياً: في موازنة سلة الحقوق والموجبات ينظر إلى قوة كل طرف وظروفه الخاصة وحاجته للمردود السياسي والاقتصادي وكل ما له علاقة بهذين الشأنين.

استناداً إلى هذين البندين، لا بد لإيران أن تحصل على شيء ولا بد لأميركا وما تمثل أن تحصل على شيء آخر.

وفي خلاصة ما تحتاج إليه إيران هو فك العقوبات عنها وإعادة انخراطها في آليات المجتمع الدولي ضمن ضوابطه العامة. وما تحتاجه أميركا هو وضع قيود شديدة على البرنامج النووي الإيراني والنظام التسليحي، وإعادة احتواء إيران ضمن استراتيجيتها العامة، وتحت هذين العنوانين يمكن تقويم الاتفاق. وهو بما تضمنه من أحكام، أعطى إيران ما تسعى إليه ضمن الضوابط العامة وأعطى أميركا ما تريد فرضه ضمن سلة الشروط التي اتفق إليها.

وبالتالي، إذا اعتبرت إيران أن هدفها المركزي هو وضع آلية لرفع العقوبات قد تحقق، فهي بالتالي رابحة، وإذا اعتبرت أميركا ومن معها، ان احتواء الملف النووي هو الهدف المركزي، فإن تحقيق ذلك يعتبر ربحاً لها.

أما حول الكفة الراجحة لطرفي الاتفاق، فهذه لا تتحكم فيها تقنيات الصياغة ولا البلاغة اللغوية ومناورات التسويف بل أنصبة موازين القوى وهي بطبيعة الحال ليست في مصلحة الطرف الإيراني.

أما ردود الفعل التي أثيرت حول الاتفاق فبعضها له طابع الابتزاز كما هي حال رد الفعل الإسرائيلي وبعضها يرتبط بالتسويق الداخلي وهو في مطلق الأحوال لن يجعل من النظام الإيراني شريكاً نديا لأميركا. لأن النظام الإيراني الذي سيدخل بعد الاتفاق مرحلة جديدة من صياغة العلاقات الدولية، متأقلماً إقليمياً في إطار الاستراتيجية الأميركية، سيعطى بحدود الإجازة الأميركية المحكومة دائماً بأمني النفط و"إسرائيل"، وهذا الدور الإيراني طالما بقي يحقق نتائج تخدم هذين الهدفين أمن النفط وأمن "إسرائيل"، سيبقى مشمولاً بالرعاية والحماية الأميركية. وإذا كان البعض يعتبر أن الاتفاق هو بمثابة "بونس" أميركي لإيران، فهذا فيه شيء من الصحة، لسببين: الأول، ان احتواء الملف النووي الإيراني سيحول دون سباق تسلح نووي في المنطقة وسيحول دون العرب من امتلاك هذا السلاح وهو الذي ترى فيه "إسرائيل" خطراً حصرياً وجدياً عليها وليس السلاح النووي الإيراني.

والثاني، ان الدور الإيراني حقق ما لم تستطع أميركا، و"إسرائيل" تحقيقه من تفتيت في بنى المجتمع العربي وتخريبه ورفع منسوب الخطاب المذهبي وإثارة النعرات المذهبية والطائفية فيه. وهذا ما أدى إلى إضافة تعقيدات إلى مجريات الصراع المتفجر في المنطقة، وبالتالي إضعاف مقومات الدولة الوطنية وتدمير مقدراتها وصولاً إلى جعل أوضاعها مفتوحة على إعادة صياغة نظمها السياسية على أساس مذهبي وطائفي وعرقي وهذا ما تراه "إسرائيل" البيئة الأكثر ملاءمة لأمنها.

إن العرب، الذين كانوا في وضع المراقب والمترقب، عليهم أن لا يتوقفوا كثيراً عند ردود الفعل على الاتفاق، لأنه لم يدخل أي تعديل على جوهر الاستراتيجية الأميركية، ولم يغير شيئاً في حقيقة المشروع الفارسي. وكل ما عليهم أن يفعلوه هو أن ينتقلوا من موقع المتلقي للحدث والصدمة إلى موقع المبادر والفاعل. وإذا كان ممنوع عليهم أن يمتلكوا سلاحاً نووياً، فبإمكانهم امتلاك سلاح أكثر فعالية من السلاح النووي إلا وهو سلاح الوحدة، وسلاح امتلاك ناصية الموقف.

إن السلاح النووي تستطيع أميركا ومن معها أن تحجب عن العرب تقنياته المادية، لكن سلاح الوحدة لن تستطيع أميركا ومن معها حجبه لأن مصدر إنتاجه هو الجماهير العربية التي انتفضت مطالبة بالحرية، فحصل الانقضاض عليه من طرفي الاتفاق النووي لحرفه عن مساره الوطني وتشويه مضمونه التقدمي التحرري وتغليفه برداء المذهبية والطائفية.

على هذا الأساس أن الرد على الاستراتيجية الأميركية بكل شبكة تحالفاتها ومتكأتها، وعلى المشروع الفارسي بكل تعبيراته هو العمل الوحدوي كي يعاد الاعتبار للأمة ومعه تعود لتحتل موقعها بين الأمم كصاحبة رسالة حضارية تقدمية وكفى بكاء على الأطلال والجلوس على مقاعد المتفرجين.

حسنا فعل رئيس الحكومة

بقلم المحامي حسن بيان

بعد جلسة مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي وما رافق ذلك من إشكالات، برز موقفان. الأول، عبر عنه رئيس الحكومة بالدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء في ٩ تموز، والثاني، أطلقه رئيس تكتل الإصلاح والتغيير بالدعوة للنزول إلى الشارع اعتراضاً على جدول الأعمال. فهل العماد عون محق في اعتراضه؟

بالرجوع إلى نص الفقرة (٦) من المادة (٦٤) من الدستور يتبين، أن دعوة مجلس الوزراء للانعقاد ووضع جدول أعماله، إنما هي من صلاحية رئيس الحكومة، وبالتالي فإن أحداً لا ينازعه حقه في ممارسة هذه الصلاحية الدستورية. وكل ما في الأمر أنه يطلع رئيس الجمهورية، ومركزه شاغر حالياً، والوزراء على جدول الأعمال.

واستناداً إلى هذا النص الدستوري فإن وضع قيود على صلاحيات رئيس الحكومة حيال هذا الأمر، إنما هو افتئات لا بل تعدٍ على صلاحيات رئيس مجلس الوزراء.

ولهذا فإن المواقف التي تدعو لفرض شروط على دعوة مجلس الوزراء للانعقاد ،أو على وضع جدول الأعمال، هي مواقف لا سند دستورياً لها، وهي خروج عن نص دستوري لا يشوب وضوحه أي التباس، وعليه فإن العماد عون ليس محقاً باعتراضه لا بل هو مخطئ، وعليه أن يتراجع عن موقفه، لأن الرجوع عن الخطأ فضيلة.

أما الدعوة للنزول إلى الشارع، وهذا حق كفله الدستور، فأبعاده أنه سعي لتحريك الشارع ضد ممارسة دستورية، وكان الأحرى به أن يحرك الشارع لإعادة الاعتبار لتفعيل عمل المؤسسات الدستورية ومنها ملء الشغور في الرئاسة الأولى وإعادة تفعيل دور مجلس النواب التشريعي، لا استعمال الشارع لتعطيل سلطة ما تزال تمارس ضمن الحدود الدنيا من الصلاحيات الممنوحة لها مراعية الوضع العام الذي تمر به البلاد.

إن إصرار العماد عون على تعطيل نص دستوري، إنما يستبطن دعوة للانقلاب على الدستور وبالتالي دفع البلاد إلى المجهول وهي التي تنوء تحت أعباء ثقيلة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية. وعليه فإن الرد على الدعوة لتعطيل ممارسه دستورية عبر الاتكاء على شارع، يجب أن تواجه بموقفين. الأول، سياسي، عبر إعلان موقف واضح وصريح برفض هذا النزق السياسي، وثانياً بالإصرار على المعنيين في مواقع السلطة على ممارسة صلاحياتهم الدستورية استناداً إلى النص.

وإذا كان الموقف السياسي مطلوباً، لإعادة التوازن إلى أصحاب الرؤوس الحامية فإن العمل بالنص الدستوري هو القول الفصل بين ما يمكن مراعاته في ضوء معطى الظروف الراهنة وما يجب التمسك به وعدم تقديم التنازلات بشأنه تحت حجة المرونة وتدوير الزوايا.

وإذا كان العماد عون ومن يزين له المواقف يريدان فرض الشروط على قاعدة أنا أو لا أحد، فعليه أن يدرك أن البلد محكوم بالتوافق، والتوافق إذا كان يستبطن إعطاء الأطراف حق النقض في القضايا السياسية، إلا أنه لا مجال للأخذ به في القضايا الدستورية إلا وفقاً للنص.

وعليه فإن العماد عون لا يمكنه ممارسة نقض الدستور استناداً إلى حراك شارع يتسم بالفئوية الطائفية وأن تظلل بشعارات سياسية، وحسناً فعل رئيس الحكومة بدعوته مجلس الوزراء للانعقاد ووضع جدول أعماله.

ومن يريد الاعتراض فليسجل اعتراضه ضمن حدود الممارسة الدستورية وليس استناداً إلى بدع دستورية، أغرقت الحياة السياسية والدستورية فيها ومنها على سبيل المثال لا الحصر، توقيع كافة أعضاء مجلس الوزراء على المراسيم والقرارات كي تأخذ طريقها للنفاذ.

من هنا فإن رئيس الحكومة وبعد ربح معركة حماية الدستور، عبر الممارسة الدستورية عليه أن يفتح معركة إسقاط البدع الدستورية ومنها بدعة التوقيع على مقررات مجلس الوزراء، وحصر التوقيع به باعتباره راس السلطة التنفيذية. و يمثل مجلس الوزراء مقروناً بتوقيع الوزير المختص، وبذلك تكون الصدمة الدستورية قد فعلت فعلها عبر صب الماء البارد على الرؤوس الحامية وإعادة الأمور لترسو على نصاب قواعدها الطبيعية.

* * * *

الصهر العظيم
وخطأ التقديم

بقلم المحامي حسن بيان

الصخب الإعلامي الذي رافق بدء انعقاد جلسة مجلس الوزراء يوم الخميس في ٩ تموز، لم يؤد وظيفته المرجوة لمن أثاره، بل ارتد عكسياً عليه. فهو لم يكن موفقاً في تقديم نفسه كمسؤول يتبوأ موقعاً في هرمية السلطة، ولا في اتكائه على حراك شارعي بدا هزيلاً، وحاول التعويض عن هزالة الحشد بإثارة إشكالات مع القوى الأمنية كي يشد وسائل الإعلام إليه، كما فعل مثير الصخب في بدء الجلسة.

إن "الصهر العظيم" للجنرال القويم، ارتكب خطأين فادحين في تقديم نفسه كرأس حربة في مساجلة رئيس الحكومة،

الخطأ الأول، أنه اعتمد أسلوباً في المخاطبة لا يليق بوزير مسؤول يرأس وزارة، سمتها الأساسية اعتماد اللغة الدبلوماسية في المخاطبة وليس اللغة الشارعية، وهذه الأخيرة يمكنه اعتمادها خارج عمل المؤسسات وبصفته مسؤولاً حزبياً وليس وزيراً في وزارة هي ذات صفة اعتبارية. وأن النيل من موقع هذه الوزارة وهيبتها لا يطال العاملين فيها وإنما كل اللبنانيين باعتبارها تمثل الدولة اللبنانية في العلاقة مع الخارج.

الخطأ الثاني: إن مثير الصخب وعندما أراد أن يطرح مسألة ذات مغزى دستوري فإنه لم يع جيداً حدود الصلاحيات التي حددها الدستور لمن يشغل موقعاً في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وإذا كان الدستور قد نص على أن صلاحيات الرئاسة تنتقل إلى مجلس الوزراء وكالة لأي علة كانت، فإنه لم يشر إلى المجلس مجتمعاً وبكامل أعضائه، بل أشار إليه بصفته المؤسسة الدستورية الذي تمكنه من اتخاذ القرارات وفق الآليات المحددة.

إن مجلس الوزراء قد حددت صلاحياته في المادة ٦٥ من الدستور وهو عندما يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة، فإنما يمارس كل الصلاحيات التي خوله إياها الدستور باستثناء تلك اللصيقة بشخص الرئيس والتي يمارسها بصفته رئيساً للجمهورية، وبالتالي فإن قاعدة التوقيع الجماعي على المقررات هي بدعة كان يجب أن لا تعتمد ولا يؤخذ بها.

فمجلس الوزراء الذي انتقلت إليه وكالة صلاحيات الرئاسة

الأولى يمارس الصلاحية بصفته المؤسسية وليس بصفته مجموعاً عددياً، وبالتالي فإن الوزير ليس جزءاً من الرئاسة وكل كلام عكس ذلك هو هرطقة.

أما لناحية وضع جدول الأعمال، فإن هذه الصلاحية محددة نصاً في الفقرة (٦) من المادة (٦٤) من الدستور، وهي حق حصري لرئيس مجلس الوزراء.

وهنا، فإن حق الرئاسة الأولى والوزراء هو الاطلاع فقط وليس التدخل في وضع جدول الأعمال، وعليه فإن ادعاء وزير ما، بأن حقه أن يساهم في وضع جدول الأعمال باعتباره يمثل جزءاً من رئاسة الجمهورية، إنما هي هرطقة، وهي بالطريقة التي أثيرت بها، إنما الهدف منها، نقل الوضع الذاتي المأزوم لمثيري الصخب، من دوائرهم الخاصة إلى الدائرة العامة، ظناً منهم أن ذلك يضفي بعداً وطنياً على موقفهم، فإذ بهم يقعون في مطب الفئوية القاتلة عبر رفع الشعار الطائفي "أنا مسيحي" والاحتماء به وهذا ما يشكل سقوطاً مدوياً لهم.

في تراجيديا الوصول إلى السلطة والشبق إلى الاسترئاس (كيف تتبخر الوعود ويسهل الانقضاض على مصالح الناس)

نبيل الزعبي

تحت وطأة تنفيذ التهديدات بالنزول إلى الشارع والمترافقة مع صيف، جديد ملتهب بحرارته وقيظه الحارق،

فليسمح لنا المعنيون بما تقدم، أن نخاطبهم بصراحة متناهية، لا يصح فيها برودة الكلام الذي لا يملك مقومات الصمود أمام نيران الواقع التي تحرق في طريقها كل معايير الصمت أو السكوت على مضض،

ليسمحوا لنا بداية أن نتساءل، كيف وبقدرة قادر، ومنذ الأيام الأولى لافتتاح معركة رئاسة الجمهورية وتنازع غرائز الوصول إلى قصر بعبدا وشهوات الطموح المشروعة وغير المشروعة.

تعود مطالب الإصلاح بجملتها إلى دائرة التغييب المتعمد، وفي مقدمها قضية الكهرباء التي باتت تشهد اليوم المزيد من القهقرى إلى الوراء وسط صمت فرسان الوهم عن كل تصريح يتعلق بما نكثوا به من وعود وعهود أطلقوها في مثل هذه الأيام ومنذ عامين، ومفادها أن أشهر صيف العام ٢٠١٥ ستشهد العودة التامة للتيار الكهربائي على مدى الساعات الأربع والعشرين لليل والنهار، وان سنوات التقنين الظالم ستولّي إلى غير رجعة.

ومع بلوغ الذروة في حرارة هذا الصيف الموعود، يُفاجأ اللبنانيون، بتحرك قرائح فرسان الوهم نحو بطولات خرقاء جديدة، لم تقض على آمال من صدّق كذبة التغيير فحسب فجعلت الناس يتجاهلون قضية الكهرباء بالإكراه، وإنما زرعت المزيد من الشكوك حول إمكانية استمرار بناء الدولة وشرعيتها على أيدي هؤلاء الذين سقطوا في مصداقيتهم أمام مواطنيهم فإذا بهم يعالجون أخطائهم السابقة بخطاياهم المستجدة فتراهم لا يكتفون بذلك وإنما يتوجونه بانقلابهم أيضاً على خطابهم الوطني التوحيدي الذي سبق وقدموا أنفسهم للبنانيين على أساسه وبالتالي فقدت المسميات معانيها، وتحلّلت الشعارات وسط الطوفان الحاصل للخطاب الطائفي المذهبي الذي أغرقهم به كما أغرق غيرهم من قبل.

في الدول المتقدمة، ثمة أحزاب ليبرالية ترهن مستقبلها السياسي عبر المصداقية في تطبيق ما تعهدت به من برامج أمام ناخبيها، حتى لو تضمن برنامجها بنداً أحادياً منفرداً، كما حصل ذات عام في إحدى الدورات الانتخابية في المملكة المتحدة حيث طرح أحد الأحزاب مشروع تخفيض ملحوظ في سعر منتوج الشاي، الشراب الموحد لكل

البريطانيين وبنى استراتيجيته المطلبية على أساس ذلك.

أما فرسان الوهم الذين حملوا الليبرالية والديمقراطية نهجاً لمسيرتهم السياسية والإصلاحية، فقد أغرقوا أنفسهم في متاهة الشعارات الفضفاضة على طريقة تكبير اليافطة التي تحمل اسم المطعم، فيما لجأت إلى التقليل من حجم صحن الطعام إلى أقصى ما يمكن، فأوقعوا أنفسهم في كل هذا التخبط الحاصل في صفوفهم اليوم، فلاهم استطاعوا أن يركنوا إلى شعاراتهم الوطنية، ولا استقرت بهم الأمور أمام مطالبهم الإصلاحية، ولا انطلقت جماهيرهم إلى فضاء الوطن الكبير الواحد الموحد، وإنما أغرقوها في منطق الفيتوات المذهبية التي أعادت الاعتبار إلى الأصوات الداعية إلى الفيدرالية والكونفدرالية داخل هذا الوطن الصغير، لتستفز ما تبقى من مكونات وطنية بدأت ريبتها تتصاعد منذ طرح القانون الانتخابي المذهبي المسمى بقانون "اللقاء الأرثوذكسي" ولتتصاعد الريبة مع الغاء كل أحقية لمرشحين مستقلين لموقع الرئاسة الأولى باعتبار أن الأقوياء، وأقوى الأقوياء بعد ذلك هم الورثة الشرعيين لهذا الموقع تحت طائلة الركون إلى الشارع وإعادة الساعة إلى عقارب العام ١٩٧٥ والمراهنة على تبدلات إقليمية وخارجية دون الاتعاظ من مسلمة أن القوي لا يبقى قوياً في هذا البلد، ولا الضعيف يستمر على الضعف الذي هو فيه.

وعلى طريقة (ليتكِ لم تزنِ ولم تتصدق) نقول ودافعنا الحرص على البلد وعلى وحدته وأمنه واستقراره ونسيجه الوطني الواحد:

١- ماذا لو كنتم وفيتم بوعودكم أمام مواطنيكم، أما كانت الجماهير هي التي حملتكم إلى موقع الرئاسة الأولى

دون الحاجة إلى خطابكم الطائفي المذهبي المقيت، ولوفرتم على أنفسكم كل إشكاليات الاستفزاز مع باقي مكونات الوطن، بعد القفز على كل شعاراتكم الوطنية التي تبخرت أمام جموحكم غير المحدود للسلطة وكأن معارك الإصلاح وجولات التغيير قد توقفت عند هذا الحد فقطعتم صلتكم بالغد وما ينتظر بلدكم من تحديات وأزمات مفتوحة على مختلف الصعد.

٢- أما كان ذلك كفيلاً بقطع الطريق على دعاة الفيدرالية التي وقع في فخها مؤخراً أحد كباركم مصرحاً بذلك جهاراً وعلى الملأ.

٣- وماذا عن التصدي للسرقات والنهب الحاصل في خزينة الدولة، التي في سبيلها كان (الإبراء المستحيل) ثم وُضع هذا الإبراء في الإدراج كرمى لمساومات وتدوير زوايا مر عليها أكثر من عام، لم تجنوا منها سوى المزيد من القوقعة والانعزال عن أشقائكم في المواطنة.

أخيراً، ليتهم استقالوا من مواقعهم بالعودة إلى جماهيرهم، مستنهضين قواعدها بعد تعليل أسباب إخفاقاتهم في الوزارات التي شغلوها، ومنها وزارة الطاقة على سبيل المثال لا الحصر، التي مضى على وجودهم فيها سنوات عدة، لم تسفر سوى عن المزيد من الإخفاقات والتراجعات.

بالأمس، بدأ خطابهم يتدنى، فصار يتحدث عن كرامة الطائفة والمذهب بعد أن كانوا يحلقون في سماء الوطن دفاعاً عن كرامته،

تُراهم، عن أي كرامة سيستحدثون غداً ويدافعون، بعدما ضاعت كرامة الوطن بين مصالح الدكاكين والزواريب الضيقة، التي باتت تهيمن على مواقفهم وقراراتهم، وما أكثرها هذه الأيام!.

ماذا تخفي أزمة النفايات وراءها من مصالح وصفقات مشبوهة

نبيل الزعبي

عندما يؤكد وزير البيئة اللبناني أن أزمة النفايات في لبنان هي أزمة وطنية كبرى،

فماذا يترك للمواطن العادي أن يقول عن أزمات الوطن الأخرى الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية على الأقل، وكيف سيحدد حجم خطورتها على المجتمع اللبناني وانعكاساتها المدمرة اليوم وغداً وفي المستقبل على كامل تراب الوطن، والوزير يتحدث عن مطامر، بعضها تحول إلى جبال، لم تعد قادرة على استيعاب النفايات، وهذه النفايات بدورها لم تعد تقتصر على مطمر الناعمة الذي رفض سكان المنطقة تجديد العمل به بالاعتصام في الشوارع وافتراش الطرقات رافضين أي تجديد آخر لاستعماله بعد السابع عشر من شهر تموز الجاري كما تعهدت الحكومة اللبنانية دون أن تأخذ على عاتقها تأمين المكب البديل أو هي تباطأت بشكل أو بآخر عن ذلك لأسباب لا تقود إلى البراءة وحسن النية في هذا المجال، لتتفاقم أمور "الزبالة" اللبنانية وتنشر روائحها النتنة على كامل الأراضي اللبنانية متمددة من جبل النفايات في الكرنتينا عاصمة، إلى الجبل الآخر المماثل في عاصمة الجنوب صيدا، وصولاً إلى شاطئ البحر في طرابلس شمالاً الذي تحول المكب - الجبل فيه إلى بؤرة من القرف والبيئة غير الصالحة سكنياً وصحياً لما تنبعث منها من روائح قضت على كل ما كان يفوح به زهر

الليمون في العاصمة الثانية الفيحاء والتي صار يُفرض على أبناء المدينة وسكانها استنشاق ذلك حتى في ذروة أيام فصل الربيع ونسائمه التي باتت موبؤة.

ومع الحديث عن النفايات وتأثيرها الصحي على المواطنين،

صار من الواجب التمييز بين أخطار وأخطار بعدما دخل عامل "الزبالة" على خط التهديدات الأمنية الصحية على البلاد، وصار من المشروع التساؤل: عما هو أكثر "نتانة" أمام ما يجري، هل هي نفايات الشوارع أم نفايات الساسة وفسادهم المتسلحين على الدوام بخطاب سياسي – مذهبي – تصعيدي مستمر تجاه بعضهم البعض.

وكم هو حجم الفساد والإفساد الذي بات يتدخل حتى في

"زبالة" الناس فيقتسم أرباح إيرادات جمعها دون أن يكتفي بكل ما جناه حتى اليوم من صفقات مشبوهة عقدت مع الشركات التي تتولى ذلك في بيروت وطرابلس.

وما يُحكى عن روائح أخرى "نتنة" حول هذه الصفقات يدفع إلى الطلب من النيابة المالية العامة في لبنان وضع يدها على كامل هذا الملف الذي مضى عليه ما يزيد عن العقدين من الزمن وكم المبالغ التي دُفعت والسمسرات التي مُرِّرت، دون الالتفات إلى المعالجات الجذرية لواقع النفايات في لبنان والاستفادة من القدرات البشرية اللبنانية المؤهلة لذلك لا سيما لناحية الاستفادة من هذه النفايات وإعادة تدويرها وما يمكن أن تدر على الخزينة العامة من أموال طائلة وما ستحقق من فرص عمل جديدة لآلاف اللبنانيين من الشبان العاطلين عن العمل.

فهل يُعقل بعد كل هذه السنين أن لا تتوصل الحكومات اللبنانية المتعاقبة إلى إيجاد البدائل للمطامر وجبال النفايات المشكو منها اليوم وترفض كل محافظة وبلدية ومنطقة استقبالها بينما مئات الكسارات والمقالع قد فتكت بالبيئة الجبلية للبلاد وكان من الممكن والطبيعي أن تستخدم كمطامر تفي حاجة البلاد سنين وسنين عدة.

وما الذي يمنع إنشاء محرقة حديثة كبرى للنفايات ومعامل تدوير لها لاستخراج الصالح منها للاستعمال من جديد وإتلاف ما تبقى وفق الشروط الصحية البيئية العالمية المتعارف عليها والمستخدمة في أقرب البلدان إلينا، سواء في بعض أقطار الخليج العربي أو تركيا.

ولماذا لا تُترك للبلديات في لبنان، معالجة أمور نفاياتها ضمن أراضيها البلدية والأميرية انطلاقاً من تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية الذي صار من المصلحة الوطنية العليا البدء بها في أقرب وقت.

أما عندما تتقدم إحدى عشر مؤسسة مشاركة في مناقصات جمع النفايات وطمرها في لبنان، فهذا يعني أنها قد "استهدت" على مواقع جاهزة للطمر بعكس ما تتذرع به بعض البلديات الكبرى بعدم قدرتها على ذلك، فلماذا تم تجاهل هذه العروض ولمصلحة من!

أخيراً، ماذا يمكن أن يقال للبنانيين في أوج معمعة

النفايات وأضرارها وكل ما يتعلق بها من صفقات مشبوهة يقف وراءها فاسدون ومفسدون سوى أن:

أبشروا بصيف آخر حارق ندر أن يزوركم في مثل هذه الأيام نتيجة تلازم عاملي التقنين القاسي للكهرباء، واستفحال الخطر البيئي – الصحي عليكم.

والزموا بيوتكم خوف انتشار الأوبئة والجراثيم، واتركوا الشوارع للحشرات والقوارض فلعل في هؤلاء ما هو أقل ضرراً وخطراً من قوارض ساستكم على صحتكم وسلامتكم.

أيها اللبنانيون

احذروا قوارض السياسة قبل قوارض النفايات، لتسلموا ويسلم مستقبل بلدكم وأولادكم وكي لا تتلوا فعل الندامة على ثقتكم بهم بعد اليوم.

استطلاع: 37% من أبناء طرابلس يعتبرون البطالة أهم المشاكل التي يواجهون

أجرت شركة Statistics Lebanon Ltd. المتخصصة باستطلاعات الرأي العام والدراسات التسويقية، استطلاعاً للرأي العام حول رأي سكان طرابلس في بعض المواضيع العامة. نفذّ الاستطلاع ما بين الخامس من شهر أيار من العام ٢٠١٥ والثامن عشر منه.

استعملت في هذا الاستطلاع تقنية المقابلة المباشرة، ومنهجية PPS أي "Probability proportional sampling"والمترجمة بالعربية إلى "العينة المتناسبة مع الحجم المصحوبة بأسلوب العينة المنتظمة"، شملت العينة ١٠٠٠ مجيب من سكان طرابلس من الطوائف السنية، العلوية والأرثوذكسية، كما شملت عينة متساوية من الجنسين، إضافة إلى الفئات العمرية المختلفة، ومختلف المستويات الاجتماعية الثلاث العليا، الدنيا والوسطى، فضلاً عن فئات الدخل المختلفة، وجميع المستويات الثقافية.

تبلغ نسبة الخطأ في هذا الاستطلاع حدا أقصى هو ٢,٨٣%.

أبرز النتائج:

ظهرت نتائج الخطة الأمنية في طرابلس، بحيث شكل الوضع الاقتصادي السيئ نواة المشاكل والتحديات التي تواجه القضاء وأساس متطلبات سكانه، متقدماً على الوضع الأمني وعلى المواضيع السياسية، وقد أعلن المستطلعون أن الخطة الأمنية حسّنت الوضع الأمني في المنطقة . رأي المستطلعين بالمؤسسات الأمنية اللبنانية أتى إيجابياً لكنه تفاوت ما بين مؤسسة وأخرى، وقد أتى رأيهم سلبياً بكل من داعش وجبهة النصرة .

سكان طرابلس اعتبروا أن على لبنان الحفاظ على سياسة الحياد تجاه سوريا، وعلى المواطنين والجماعات اللبنانية عدم المشاركة في القتال الدائر فيها، واعتبروا تأثير اللاجئين السوريين سلبياً على الأوضاع الاقتصادية والأمنية للقضاء ولعائلاتهم.

المستطلعون أكدوا أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يجب أن تجري في أقرب وقت ممكن، مشددين على أهمية انتخاب رئيس للجمهورية على الاستقرار في لبنان، وقد أيدوا أن يتبنى لبنان نظام اللامركزية.

•الأوضاع العامة:

- ٨٧% من المستطلعين في طرابلس يعتبرون الأمور في لبنان تسير في الاتجاه الخاطئ، و٨٢٪ يعتبرون الأمور في طرابلس تسير في الاتجاه نفسه.

- ٩٣% من المستطلعين يوافقون على أن انتخاب رئيس للجمهورية مهم لاستقرار لبنان.

- ٧٩% من المستطلعين يعتبرون أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يجب أن تجري في أقرب وقت ممكن.

- ٩١% من المستطلعين يوافقون على أن السياسيين لا يستمعون إلى احتياجات وأفكار الشباب.

- ٦٧% من المستطلعين يوافقون على أن لبنان يجب أن يلتزم بمقررات الأمم المتحدة.

- ٦١% من المستطلعين يوافقون على أن لبنان يجب أن يتبنى نظام اللامركزية.

- ٧٨% من المستطلعين يعارضون أن يكون الزواج المدني متاحاً في لبنان.

•المؤسسات الأمنية:

أتى رأي المستطلعين في طرابلس بالمؤسسات الأمنية اللبنانية إيجابياً، وقد أتت النسبة الأعلى للقوى اللبنانية المسلحة (٨٦٪)، يليها الأمن العام (٦٩ (%وقوى الأمن الداخلي (٦٢٪)، بينما أتى رأيهم سلبياً بكل من داعش (٩٤%) وجبهة النصرة (٩١%).

- بالمقارنة مع المذاهب تبين أن النسبة الإيجابية الأعلى تجاه القوى المسلحة اللبنانية سجلت لدى المستطلعين الأرثوذكس (١٠٠٪) وسجلت النسبة الأدنى لدى المستطلعين السنة (٨٦٪). أما بالنسبة للأمن العام، فقد سجلت النسبة الأعلى لدى المستطلعين العلويين (٨٢٪)، بينما سجلت النسبة الأدنى لدى الأرثوذكس (٦٢٪)، بالنسبة لقوى الأمن الداخلي، سجلت النسبة الأعلى لدى المستطلعين السنة (٦٣٪) وسجلت النسبة الأدنى لدى الأرثوذكس (٥٢٪). وتجدر الإشارة اللي أن هذا الاستطلاع قد نفذ قبل تسريب فيديو سجن رومية.

- النسبة السلبية الأعلى تجاه داعش سجلت لدى الأرثوذكس (١٠٠٪) وسجلت النسبة الأدنى لدى السنة (٩٣٪)، كذلك الأمر بالنسبة لجبهة النصرة بحيث سجلت النسبة الأدنى لدى السنة وبلغت ٩٠.%

•الخطة الأمنية في طرابلس:

- ٨٢% من المستطلعين في طرابلس يعتبرون أن الخطة الأمنية حسّنت الوضع الأمني في المنطقة.

- ٣٧% من المستطلعين يعتبرون أن الخطة الأمنية حسنت الوضع الاقتصادي في طرابلس، مقابل ٣٣٪ يعتبرونها جعلته أسوأ.

- ٤٦% من المستطلعين يعتبرون أن الخطة الأمنية في طرابلس حسنت وضع عائلاتهم، مقابل ١١٪ يعتبرونها جعلته أسوأ.

•أسباب الانضمام إلى الجماعات المتطرفة:

- ٨١% من المستطلعين في طرابلس يعتبرون أن "الحاجة للمال" هي من الأسباب التي تحفز الأشخاص على تأييد أو الانضمام إلى جماعات مثل داعش أو النصرة.

- ٥٧% من المستطلعين يعتبرون "الشعور الشخصي بالظلم أو الأسى" من الأسباب التي لها تأثير على تأييد أو الانضمام إلى مثل هذه الجماعات.

- ٥٠% من المستطلعين يعتبرون "لمِس الشخص اعتداء ضد جماعته" من الأسباب المؤثرة على تأييد أو الانضمام إلى مثل هذه الجماعات.

- ٥٧% من المستطلعين يعتبرون أن "القناعة الدينية" لا تؤثر على تأييد أو الانضمام إلى مثل هذه الجماعات.

•الالتزام الديني:

- ٥٠% من المستطلعين في طرابلس يعتبرون أنفسهم ملتزمين كثيراً و٣٣ يعتبرون أنفسهم ملتزمين إلى حد ما، وقد سجلت النسبة الأعلى لدى المستطلعين السنة (٥١% ملتزمين كثيراً و٣٣٪ ملتزمين إلى حد ما).

•الأزمة السورية:

- ٩٠% من المستطلعين في طرابلس يوافقون على أن لبنان يجب أن يحافظ على سياسة الحياد تجاه سوريا.

- ٩٣% من المستطلعين يوافقون على أن المواطنين اللبنانيين يجب أن لا يشاركوا في القتال في سوريا.

- ٨٦% من المستطلعين يوافقون على أن الجماعات اللبنانية يجب أن لا تشارك في القتال في سوريا.

- المستطلعون في طرابلس يعتبرون تأثير اللاجئين السوريين سلبياً على الأوضاع الاقتصادية (٩٣٪) والأمنية (٨٦٪) في المنطقة، وعلى الأوضاع الاقتصادية (٨٢٪) والأمنية (٧٥٪) لعائلاتهم.

•الاقتصاد:

- ٣٧% من المستطلعين يعتبرون أن البطالة هي أهم مشكلة تواجه طرابلس حالياً، يليها الوضع الأمني بنسبة ٣١٪، الفقر بنسبة ٢٦٪ والوضع الاقتصادي بنسبة ١٧.%

٢٣%من المستطلعين في طرابلس يعتبرون أن البطالة والطبابة هما أكبر تحديان يواجهان عائلاتهم حالياً، يليهما الوضع الاقتصادي بنسبة ١٨٪ والفقر بنسبة .١٣%

- ٥٥% من المستطلعين في طرابلس يعلنون أن البطالة هي المشكلة التي يرغبون من السياسيين معالجتها في مجتمعهم لإنتخابهم، يليها الوضع الأمني بنسبة ٢٣ % والوضع الاقتصادي بنسبة ١٩.%

٩١% من المستطلعين يصفون الوضع الاقتصادي في طرابلس بالسيئ.

-٥٤% من المستطلعين يعتبرون أن سياسيي طرابلس مسؤولون عن الوضع الاقتصادي فيها، مقابل ١٦٪ يعتبرون أن نواب ووزراء طرابلس هم المسؤولون، و٩٪ يحملون المسؤولية للحكومة.

-٧٧% من المستطلعين يقيمون أداء المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في طرابلس بالسيئ.

-٣٥% من المستطلعين يعتبرون أن "إنتاج الكهرباء في طرابلس" هو الاقتراح الأكثر فعالية لتحسين التنمية الاقتصادية فيها، بينما اختار ٣٠٪ "استئناف العمل على إنشاء منطقة اقتصادية حرة"، واختار ٢٣٪ "إفتاح مطار القليعات."

- ٦٤% من المستطلعين يؤكدون أن الازدهار هو بالتأكيد أهم من الديمقراطية بالنسبة إليهم.

•مشاركة النساء في الحياة السياسية:

-٨١% من المستطلعين في طرابلس يوافقون على أن النساء مؤهلات مثل الرجال للترشح للمناصب المنتخبة.

-٧٦% من المستطلعين يوافقون على أنه يجب أن يكون هناك كوتا نسائية في البرلمان.

خلاصة:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن سكان طرابلس يعتبرون الأمور في لبنان وفي طرابلس تسير في الاتجاه الخاطىء، وأكدوا أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يجب أن تجري في أقرب وقت ممكن، مشددين على أهمية انتخاب رئيس للجمهورية على الاستقرار في لبنان.

عندما سُئِلَ المستطلعون عن أهم مشكلة تواجه طرابلس حالياً وعن أكبر تحديان يواجهان عائلاتهم وعن المشكلة التي يرغبون من السياسيين معالجتها في مجتمعهم لانتخابهم، اتجهوا إلى اختيار المشاكل الاقتصادية التي تفوقت على غيرها من المشاكل الأمنية والسياسية (البطالة، الأوضاع الاقتصادية، الفقر، الطبابة...)، وقد حمَّلوا سياسيي طرابلس مسؤولية الوضع الاقتصادي السيئ فيها، وقيموا أداء المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في القضاء بالسيئ.

أيد المستطلعون أن يتبنى لبنان نظام اللامركزية، وقد اعتبروا أن إنتاج الكهرباء في طرابلس، واستئناف العمل على إنشاء منطقة اقتصادية حرة وافتتاح مطار القليعات، هي الاقتراحات الأكثر فعالية لتحسين التنمية الاقتصادية في القضاء، وأكدوا أن الازدهار هو أهم من الديمقراطية بالنسبة إليهم.

سكان طرابلس رفضوا أن يكون الزواج المدني متاحاً، وقد اعتبروا أن النساء مؤهلات مثل الرجال للترشح للمناصب المنتخبة، وأنه يجب أن يكون هناك كوتا نسائية في البرلمان.

الخطة الأمنية في طرابلس أدت اللي نتائج إيجابية بنظر المستطلعين بحيث حسَّنت الوضع الأمني والاقتصادي في المنطقة وحسَّنت وضع عائلاتهم، وقد أتى رأي المستطلعين بالمؤسسات الأمنية اللبنانية إيجابياً لكنه تفاوت ما بين مؤسسة وأخرى، وقد كان لافتاً أن النسبة الأعلى أتت للقوى اللبنانية المسلحة وبلغت ٨٦٪، يليها الأمن العام بنسبة ٦٩٪، بينما حصلت قوى الأمن الداخلي على نسبة ٦٢٪، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الاستطلاع قد نفذ قبل تسريب فيديو سجن رومية.

رأي المستطلعين في طرابلس بكل من داعش وجبهة النصرة أتى سلبياً، وقد اعتبروا أن "الحاجة للمال"، "الشعور الشخصي بالظلم أو الأسى" و"لمِس الشخص اعتداء ضد جماعته" من الأسباب التي تحفز الأشخاص على تأييد والانضمام إلى مثل هذه الجماعات، على عكس "القناعة الدينية" التي اعتبروها لا تؤثر على تأييد أو الانضمام الى مثل هذه الجماعات، علماً أن ٨٣٪ من المستطلعين أعلنوا أنهم ملتزمين.

سكان طرابلس اعتبروا أنه على لبنان الحفاظ على سياسة الحياد تجاه سوريا، وأنه على المواطنين والجماعات اللبنانية عدم المشاركة في القتال الدائر فيها، واعتبروا تأثير اللاجئين السوريين سلبياً على الأوضاع الاقتصادية والأمنية للقضاء ولعائلاتهم.

المؤسسة الوطنية الاجتماعية أقامت إفطارها السنوي في برجا

أقامت المؤسسة الوطنية الاجتماعية - مستوصف برجا الشعبي إفطارها الرمضاني الرابع عشر في باحة مدرسة المستقبل في برجا بحضور ممثل الرئيس سعد الحريري عضو نقابة المهندسين حسن دمج، ممثل النائب وليد جنبلاط النائب علاء ترو، ممثل النائب محمد الحجار عبد الكريم رمضان، ممثل النائب نعمه طعمه منير السيد، ممثل النائب مروان حماده نزار شمس الدين، ممثل المدير العام لوزارة المهجرين علي حمية، وكيل داخلية الحزب الاشتراكي في إقليم الخروب سليم السيد ممثلاً تيمور جنبلاط، رئيس بلدية برجا نشأت حمية ، نائب أمين سر قيادة قطر لبنان لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الرفيق حسن بيان وأعضاء القيادة القطرية وحشد من الفعاليات.

بداية تحدث محمود الدقدوقي مرحبا بالحضور، تلاه خالد محي الدين حمية معدداً تقديمات وخدمات المستوصف، ثم تحدث رئيس البلدية وأكد "ضرورة إلا يتقدم أي ولاء خارجي على الولاء للوطن، والمحافظة على هيبته وعلى هيبة مؤسساته وفي مقدمتها الجيش والقوى الأمنية"، وعدد إنجازات البلدية، مؤكدا "ان البلدية بالتعاون مع عدد من محامي البلدة بصدد تقديم شكوى قضائية ضد مؤسسة كهرباء لبنان - معمل الجية الحراري لرفع الضرر عن أهالي البلدة وتحصيل حقوق المواطنين بفعل التلوث الذي يحدثه المعمل"، مشددا "على ان المواجهة مستمرة لتحقيق كل المطالب".

ثم القى رئيس المؤسسة الوطنية الاجتماعية الدكتور علي القاق كلمة قال فيها:

لقد تعودنا أن نلتقي بكم في شهر رمضان من كل عام، في هذا الصرح العلمي الكبير الذي يقدمه لنا مشكوراً الرفيق الأستاذ محي الدين حمية، حيث نلتقي في هذا الشهر الفضيل، شهرُ الرحمة والعطاء، شهرُ المحبة والغفران، شهرٌ فيه ليلة القدر وقد تنزّل فيه القرآن. وبجهدٍ خاص من الرفاق في المنظمة الحزبية والأخوات والإخوة في المؤسسة الوطنية للمساعدات الاجتماعية وخصوصاً العاملين منهم في مستوصف برجا الشعبي، حيث أتاحوا لنا مجدداً وكما في كل عام أن نلتقي مع الأهل والأصدقاء والأحبة من أهالي برجا الكرام والقرى المجاورة في هذا الجبل الأشم ، رمز التعايش والإخاء والمحبة ، وكذلك الكثيرين من الإخوة والأحبة والرفاق الذين وفدوا من أماكن وقرى بعيدة على امتداد الوطن.

أيتها الأخوات أيها الأخوة:

كنا نفرح في كل عام ونحن نزفُّ إليكم بشرى افتتاح مركز جديد للمؤسسة، وكان آخرها في بلدة عرسال منذ عدة سنوات، حيث استطعنا خلالها من تقديم الكثير من التقديمات الصحية والاجتماعية وكان أبرزها مساعدة النازحين السوريين الذين وفدوا من القصير وحمص والقرى المجاورة، حيث كنا من أوائل المتواجدين والعاملين على الأرض، وقد قمنا بزيرات ميدانية وكنت أرى هؤلاء النازحين يقفون صفوفاً تحت أشعة الشمس المحرقة، نساءاً وأطفالاً وشيوخ، حفاةً عراة أمام مكاتب التسجيل، فقررنا وبالتعاون مع مجموعة من الأطباء المتطوعين فتح مستوصف عرسال على مدار الساعة، ليلاً ونهاراً طيلة أيام الأسبوع حيث بلغ عدد المستفيدين من التقديمات الصحية فقط، ما يقارب الثلاثة آلاف وخمسماية حالة شهرياً، أي بمعدل ١٢٠ حالة يومياً، وقد تم تشغيل عيادة الأسنان وتقديم الدواء المتوفر لدينا، وتم التعاقد مع إحدى الصيدليات بجهود فاعلي الخير أمثالكم، لتغطية الدواء الغير متوفر في المستوصف بسقف

قدره خمسماية دولار يومياً. كما تم توزيع كمية كبيرة من الملابس والاحتياجات الضرورية الأخرى، وبفعل تجاوب المنظمات الحزبية ومراكز المؤسسة الوطنية على مستوى القطر وخصوصاً في مركزي بيروت وطرابلس استطعنا أن تكون كل هذه التقديمات مجانية بالكامل.

وكان العبء الأكبر على منظمتنا في عرسال حيث لم يكتف الرفاق بتفريغ معظم أوقاتهم لمواكبة النازحين، بل وضعوا كل إمكانياتهم حتى منازلهم لإيواء بعض الأسر، وسد حاجاتهم المستعجلة ريثما يتم ربطهم عبر البلدية بالمؤسسات الدولية الناشطة في تلك المنطقة. ولكننا وللأسف لم نستطع الاستمرار لأكثر من عشرة أشهر فقط لأسباب مالية غير خافية على أحد.

أما بالنسبة لمستوصف برجا الشعبي والذي ما زلنا ننتظر تسميته بمركز جمال الغوش الصحي بناءً على اقتراح سعادة النائب علاء الدين تروٌّ، لما كان للرفيق جمال الغوش رحمه الله من دور كبير وأساسي في إعادة فتحه واستمراره منذ العام ٢٠٠٠. فقد استبسل الرفاق في المنظمة الحزبية في الجبل عامة وفي برجا خاصة مع الإخوة في المؤسسة الوطنية وخصوصاً العاملين والمتطوعين في هذا المستوصف وبذلوا الجهود المضنية للحفاظ عليه وتأمين إستمراريته، لما له من أهمية كبرى وتاريخ عريق وناصع في التقديمات الصحية والاجتماعية. لقد راهن الرفاق والأخوة في برجا عليكم وعلى محبتكم وعلى كرمكم ووفائكم للمساعدة في استمرار هذا المستوصف، لتلبية بعضٍ من حاجات هذه البلدة الصامدة. وهذا المساء وأنا أرى هذا الحشد الكبير أظنهم قد ربحوا الرهان .

أيها الأخوة:

لا أحب أن أطيل عليكم ولكنني مضطر أن أذكركم بأننا من دون رئيس للجمهورية وأن مجلس الوزراء معطل ومجلس النواب كذلك وهذا ينسحب على الكثير من مؤسسات الدولة، وأننا نوشك الاعتياد على العيش دون الدولة ومؤسساتها، والاكتفاء بوجود الزعمات السياسية التي تتقاسم المراكز والمناصب باسم الطائفة والدين، فبدل أن

تكون الوظيفة من حق كل مواطن، تصبح مِنّةً وحكراً لمذهبٍ أو طائفة.

فيتحول المجتمع إلى رعية تشبه القطيع، وتنتفي المواطنية ويختفي الانتماء للوطن، وتظهر العصبيات المذهبية والطائفية ويصبح الولاء للزعيم، أو الفقيه أو من يدافع عن حقوق الطائفة، وينقسم المجتمع ويصبح مهيئاً لبروز الدويلات المذهبية، وهذه هي حالنا الآن، فإذا نظرنا لما يدور حولنا في الأقطار العربية المجاورة من تدخلات إقليمية ودولية لاستنزاف مقدرات هذه الأمة، لعرفنا ماذا ينتظرنا في لبنان.

إن استنهاض المشاعر المذهبية البغيضة لحماية المقدسات تارةً والحفاظ على حقوق المذهب والطائفة طوراً لا يصبّ إلا في خدمة المصالح الخاصة والضيقة لدول الإقليم، ولإلهائنا عن قضيتنا المركزية وهمنا الأكبر في فلسطين واستنزاف مقدراتنا القومية، وما الحل الاّ في الجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد قواسم مشتركة على قاعدة قبول الآخر والتسليم بأن الدين لله والوطن للجميع، والتفرغ لإحداث حالة نهضوية على صعيد الأمة يكون هدفها توحيد كل الطاقات لمجابهة العدو الصهيوني وتحرير فلسطين، كل فلسطين، وحماية حدود الأمة من المحيط إلى الخليج، وخلق الظروف الملائمة للتعايش مع دول الإقليم على قاعدة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأن نكون يداً واحدة لقطع اليد التي تحاول أن تمس الأمن القومي العربي بأي سوء.

أما على الصعيد الداخلي فقد أصبح من الضروري إحداث عملية تغيير على صعيد هذه الطبقة السياسية التي تتحكم في الرقاب والعباد منذ أكثر من عشرين عاماً مانعةً تطبيق مقررات مؤتمر الطائف وخصوصاً قانون إلغاء الطائفية السياسية، بل والأنكى من ذلك فبعضهم يطالب هذه الطبقة السياسية بمؤتمر تأسيسي لإيجاد عقد اجتماعي جديد يعطي للطوائف حقوقاً على أسس جديدة قد تحكمها الإمكانيات العسكرية وقوة السلاح وهذا قد يتطلب حرباً جديدة تتبلور معالمها شيئاً فشيئاً.

إذاً فالحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو إنتاج طبقة سياسية جديدة على أسس ديموقراطية جديدة محورها قانون انتخابي يعتمد النسبية مبدءاً ولبنان دائرة انتخابية واحدة، بعدها يتم إيجاد عقد اجتماعي جديد يساوي بين المواطنين ويعطيهم حقوقهم وخصوصاً حق العمل ويلغي حق الطوائف في احتكار المناصب، إلى ذلك الحين يبقى دور المؤسسات المدنية ومن ضمنها المؤسسة الوطنية الاجتماعية للأعمال الخيرية، أساسي في ملء الفراغ الناتج عن عجز مؤسسات الدولة خصوصاً في قطاعي الخدمات الصحية والإجتماعية، ويبقى العنصر الأساسي لدعم هذه المؤسسات هو أنتم يا أهل الخير في هذا الشهر الفضيل شهر العطاء والألفة والمحبة، أعاده الله عليكم بالخير والبركات، فبكم نبقى وبعطاءاتكم نستمر، وكل عام وأنتم بألف بخير .

ثم القى ممثل النائب وليد جنبلاط النائب علاء الدين ترو كلمة قال فيها " مع الأسف نحن في حالة انحدار وهيستيريا على الصعيد العربي والمحلي. فعلى الصعيد العربي من القومية والنضال مع الرئيس جمال عبد الناصر من اجل القومية العربية والوحدة العربية، وغيره من الزعماء العرب، نسأل أين اصبحنا اليوم؟ بتنا إمارات ودويلات وولي أمر وأمراء وقتل باسم الدين، وما بين داعش والنصرة وبين الأنظمة العربية التي تبيد شعوبها بأيديها، هذا السلاح الذي هو لمواجهة إسرائيل ومحاربتها من اجل تحرير فلسطين وحماية القرار العربي المستقل، أين هو اليوم هذا السلاح؟ فطائرات النظام السوري وبراميله المتفجرة تقصف الشعب السوري .

العراق سنة وشيعة وترك، فهذه هي سوريا والعراق اليوم، وهذه هي تركيا التي تلعب بالاكراد، وايران تلعب باليمن، فأين نحن اليوم، ويا ليتنا نستطيع العودة إلى الحلم والنضال العربي ونكون يدا واحدة لحماية امتنا وامننا القومي والوطني لنعود أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة".

وأضاف: "هذه الهيستيريا العربية، يوجد مثلها هيستيريا في لبنان، فالهيستيريا اليوم أن لي هناك من رئيس جمهورية، بأغراض شخصية وحزبية في البلد، ١٤ آذار يريدون سمير جعجع، و٨ آذار يريدون ميشال عون، فلا هذا الفريق ولا ذلك يستطيعان الإتيان بجعجع ولا بعون، والوقت يتأخر ومسيحيو الشرق يغادرون بمؤامرة من الغرب لأخذهم إلى فرنسا وإيطاليا وإنكلترا وأستراليا وكندا لتهجيرهم. واليوم مازال هناك مسيحيي لبنان، فقد حاول مورفي في العام ١٩٧٦ أخذهم، فلم يرض احدا، لا العرب ولا المسلمين، واليوم لا ادري اذا كانت هذه المؤامرة تعاد على لبنان بتأخير انتخاب رئيس للجمهورية، لأنه الأولوية للبلد وللمسيحيين هو بانتخاب رئيس للجمهورية وبأسرع وقت ممكن وخارج هذه الإصطفافات، أن يتفق المسيحيون مع المسلمين في هذا البلد على رئيس جمهورية توافقي، يكون لكل اللبنانيين، فهكذا يكون الرئيس القوي، وليس الفئوي هو الرئيس القوي."

وتابع: "بحجة ان فلان لم يأت رئيساً نعطل مجلس النواب، ويقولون ان ليس هناك من داع لتشريع الضرورة، وضعوا لنا قانون انتخاب، فنحن لو اتفقنا على قانون لكنا وضعناه قبل ان تنتهي ولاية الرئيس ميشال سليمان، ولكن لم نتمكن من الاتفاق على قانون انتخاب. اليوم نعطل الحكومة تحت حجة انه في حال لم تعينوا لنا فلان بالمركز الفلاني، وهنا نسأل لماذا نحرق المراحل، فطالما الحكومة هي نفسها الموجودة حاليا هي التي مددت إلى الخامس من أيلول لقائد الجيش العماد جان قهوجي، فحتى تنتهي مهلة التمديد ونصل إلى ٥ أيلول عندها نتكلم بهذا الموضوع، ولكن اليوم نعطل الحكومة والمجلس النيابي ورئاسة الجمهورية معطلة، وندعو للنزول إلى الشارع والاحتجاج ان حقوق المسيحيين مسلوبة والداعشية السياسية هي التي تقف، فهذا كلام فارغ أكان من هذا الوزير أو ذاك المسؤول، لأنه مع الأسف حيث وصلنا إلى هذه المرحلة مع هكذا مسؤولين يريدون ويهددون بتخريب البلد وقطع طرقاته وباستعمال الطائفية في كل مجال وفي كل مكان بينما إدارات الدولة تنهار الواحدة بعد الأخرى، وهذا واضح للجميع، هدر وفساد وسرقة وتلزيمات عشوائية، وإلى متى تستطيع

ان تتحمل المالية العامة كل هذا؟ علنا في الأشهر المقبلة لا تستطيع الدولة تأمين رواتب الموظفين. "

هذا وأقيم أكثر من إفطار في عدة مناطق لبنانية حيث أقامت منظمة كفاح الطلبة بالتعاون مع مكتب الطلبة والشباب في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي عدة إفطارات وكذلك جمعية خريجي الجامعات والمعاهد العراقية التي أقامت إفطارات في الشمال وبيروت والبقاع والجنوب.

أكاليل ورد على أضرحة شهداء البعث في الجنوب بمناسبة العيد

قام فرع الشهيد موسى شعيب في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي بوضع أكاليل من الورد على أضرحة عدد من شهداء ومناضلي الحزب في بعض قرى الجنوب وعلى رأسهم الشهيد موسى شعيب وفارس الجنوب وكفركلا الشهيد عبد الأمير حلاوي والمناضل المرحوم الرفيق ظافر المقدم.

المجد والخلود للشهداء

رسائل حب إلى صدام حسين (3) لك المجد... ولهم العار

عبد الله حوراني
قائد ومناضل فلسطيني

صموداً أيها الناس الذين أحبهم
صبراً على النوب
ضعوا بين العيون الشمس
والفولاذ في العصب
مواقفكم تجسد قمة الإقدام
تفجر صاعق الغضب
توفيق زياد
أيها الرئيس الحبيب

استعيد اليوم ما سبق أن قلته لك ذات يوم في أحد لقاءاتنا تعبيراً عن حبي واحترامي لك. فقد رويت لك حينها فحوى قصيدة صديقنا الشاعر والكاتب السوفييتي (الداغستاني) الكبير رسول حمزاتوف التي يقول فيها مخاطباً محبوبته : عندما يكون عدد محبيك ألف رجل، فاعلمي أن رسول حمزاتوف هو واحد من الألف. وعندما يقل عددهم إلى مائة، فأنا أيضاً واحد منهم. وعندما يصبحون عشرة، فرسول هو أحد هؤلاء العشرة. وعندما يبقى واحد فقط هو من يحبك، فتأكدي أنه أنا. أما حين لا يبقى أحد، فاعلمي أن رسول حمزاتوف قد مات...

وأعيد أيضاً، ما سبق أن ذكرته لك من قول المتنبي في إحدى قصائده، تعبيراً عن تميزه في حب قائده وصديقه سيف الدولة الحمداني، مقارنة مع محبي سيف الدولة الآخرين:

إن كان يجمعنا حب لغرته فليت أنا بقدر الحب نقتسم

لا أدعي بذلك أنني الأوحد أو الأول بين محبيك، فهم كثر، وبالملايين، وهم لا يتناقصون، بل يزدادون عدداً وحباً، أناس طيبون، صادقون يملأون الأرض العربية، متواجدون في كل البلدان الإسلامية، وحتى في أعماق إفريقيا وقد رأيتهم بعيني وسمعتهم بأذني وهم يهتفون لك، ويسألون عنك رأوا فيك عنوانا لتحدي المظلومين للظالمين، ومدافعاً عن الضعفاء في وجه الأقوياء، وقارنوك بحكامهم الخونة أو الجبناء. لم يلتفتوا لسفسطات السياسيين والكذابين، ولم تصرفهم عنك أحقاد الحاقدين. هدتهم قلوبهم إليك فآمنوا بك، وأحسوا بك فصدقوك. ورأوا ما جرى للعراق وللأمة وللعالم بعدك، فازدادوا تعلقاً بك .ولو أتيحت لهم فرص التعبير وأدواته، لقالوا فيك أبلغ الكلام. ورب نظرة شغوفة من طفل منهم لصورتك، أو دعاء امرأة من قلب محزون إليك، أو حسرة شيخ على زمن الرجولة والشهامة العربية الذي مثلته، أو تطلع أجيال الشباب إليك كقائد جسّد طموحاتهم نحو المستقبل... فيها من الصدق، ومن عمق المعاني والدلالات، مالا يرقى إليه شعر الشعراء، أو إبداعات الأدباء.

ما دفعني إلى تكرار ما قلته لك بيننا، ونشره، والجهر به للناس، هو تذكير أولئك الذين صمتوا أو اختفوا، جبنا، أو أداروا الدفة مع الريح الأمريكية، طمعاً أو نفاقاً، بعد أن كانت أصواتهم وأقلامهم لا تكف عن المدائح لك والثناء عليك، وأنت في سدة الحكم. فلهؤلاء أقول : إن الوفاء لا يختبر إلا في زمن الشدائد، وهذا زمانه. وإن قيمة الرجال لا تقاس بمواقعها، وإنما بمواقفها، والحكم على القادة يتم من خلال القيم والمثل التي زرعوها في شعوبهم، والأهداف العظيمة التي ندبوا أنفسهم لها، وبهذه المقاييس فإن صدام حسين مازال موجوداً في كل شبر من أرض العراق، وأرض العرب، ومازالت مبادئه وتعليماته ورجاله، هي من يحكم العراق الآن، وتزعزع الأرض تحت أقدام المحتلين وعملائهم. ويكفيه فخراً أن معركة العراق قد أيقظت شعوب العالم ودوله أجمع، بما فيها الدول الغربية، على مخاطر الهيمنة الأمريكية وأهدافها. وقد تكون هذه المعركة محركاً للتمرد العالمي ضد النفوذ الأمريكي، ومقدمة لتغييرات واسعة في الواقع الدولي تبدو ليس بعيدة.

فلك المجد يا صانع المجد..... ولأعدائك العار.

بصيرتك النافذة، ورؤيتك المبكرة لحقيقة الموقف الإيراني (الفارسي) من العراق

كان لقائي التالي بك عام ١٩٨١، أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الثقافة العرب في بغداد. وكنت قد أصبحت في موقع رئيس جمهورية العراق. وكانت الحرب الإيرانية العراقية قد قامت منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠.

أثناء استقبالك للوزراء ورؤساء الوفود، انصب حديثك على مفاهيم الأمة والعروبة ومقومات الوحدة الثقافية والتاريخية، ودور الأمة الحضاري في تاريخ الإنسانية ماضياً

وحاضراً ومستقبلاً. وأن الضعف الذي تعاني منه الأمة هو بسبب تغليب المصالح القطرية على المصلحة القومية، وأن هذا الوضع هو من صنع العوامل والتدخلات الأجنبية، التي وجدت في المفاهيم القطرية لدى بعض الحكام ما أغراها في الاستمرار في هذه السياسات، مما أدى بنا إلى هذه الحال في فلسطين وغيرها من المناطق.

كان إيمانك بالأمة وثقتك فيها وفي مستقبلها لا يتزعزع. لدرجة أنه عندما حاول أحد الوزراء أن يشير إلى تقصير الأمة في موقفها من العراق وهو يخوض معركة الدفاع عن حدودها الشرقية، لم يلق تجاوباً منك، أو انسياقاً مع آرائه، بل على العكس، رحت تدافع عن الأمة، وتفسر أسباب موقف بعض أطرافها، وتتفهمه، ملقيا المسؤولية على العوامل الخارجية، وارتباط مصالح بعضنا بالمصالح الخارجية، وعدم قيام مثقفينا القوميين بدورهم التوعوي والتعبوي اللازم في نشر ثقافة الوحدة ومفاهيمها وأبعادها. وأشهد أن موقفك هذا في الدفاع عن الأمة، وتفهمك لأسباب قصورها، وعدم لومها على ذلك، ورهانك الدائم عليها وعلى نهوضها المستقبلي، قد تكرر أكثر من مرة في مواقف لاحقة، وفي لحظات صعبة كان يمر بها العراق.

فسرت تركيزك على موضوع الأمة، ومفاهيم العروبة والوحدة على أساس أنك كنت تستقبل وزراء الثقافة العرب، باعتبار أن دورهم أساسي في تربية وتثقيف الأجيال العربية على هذه المفاهيم، لكنني بعد حديثك الخاص معي لاحقاً، فهمت مغزى إضافياً لحديثك العام مع الوزراء.

طلبت لقاءَك، وفي ذهني الكثير من التساؤلات حول الحرب مع إيران، وأسبابها، والموقف من الثورة الإيرانية التي أسقطت الشاه، وأنهت النفوذ الغربي في إيران. وأعترف مرة أخرى أن نظرتي وأنا أحمل هذه التساؤلات كانت أحادية الفهم. فقد أحدث قيام الثورة الإيرانية صدى واسعاً في العالم عموماً، وفي الوطن العربي خصوصاً. وحظيت شعاراتها المعادية للاستعمار والصهيونية، وقضاؤها على نظام الشاه الذي كان ركنا أساسياً للاستعمار الغربي في المنطقة، وحديثها عن تحرير فلسطين ومقدساتها الإسلامية، بترحيب واسع في الوطن العربي، ولدى الشعوب الإسلامية وساهمت هويتها الإسلامية في رصيدها الشعبي لدى العرب والمسلمين نظراً لما للعقيدة من تأثير في حياتنا العربية. ولم يتوقف أحد وبالذات من القوميين والتقدميين، والمثقفين عموماً عند نوعية المذهب الديني الذي تنتمي إليه الثورة. ذلك أن المذهبية الدينية لم تكن تحتل في حياتنا العربية الثقافية والسياسية والاجتماعية، في ذلك الوقت، ما تحتله هذه الأيام من تفسيرات وأبعاد. خاصة وأن فهمنا العام للإسلام يقوم على ألا مذهبية سياسية أو قومية في الإسلام، وأن المذاهب جميعها هي ذات أبعاد فقهية تتعلق بتفسير الدين، وجوانبه العقيدية، وكيفية أدائها، مع اجتهادات تقوم على القياس، صارمة لدى هذا المذهب، أو أقل صرامة لدى ذاك. ولكنها كلها محصورة في إطار تفسير الفروض والواجبات الدينية.

وعموماً فقد كانت النظرة للثورة الإيرانية على أنها ثورة تحررية معادية للاستعمار والصهيونية، ومناصرة للحقوق العربية في فلسطين. وعلى هذا الأساس لقيت ذلك التأييد الواسع على الصعيد الشعبي العربي. وكان الاستقبال الفلسطيني لها ذا تميز خاص. ذلك أن علاقات نضالية ربطت بين الثورة الفلسطينية وكثير من قيادات وكوادر الثورة الإيرانية الذين تدربوا في معسكرات الثورة الفلسطينية في لبنان وغيرها.

بهذه المفاهيم عن الثورة الإيرانية التي كانت سائدة في الوسطين العربي والفلسطيني عن الثورة الإيرانية، والتي بني عليها موقف من الحرب الإيرانية العراقية يحمل العراق مسؤوليتها، وفي ظل الحملات التي كانت تشنها القوى والأطراف السياسية اليسارية والمذهبية الدينية، والقومية غير العربية، المعادية للنظام القومي في العراق، والمنتشرة في دمشق وبيروت. وفي ظل الموقف الرسمي السوري المنحاز لإيران في هذه الحرب، وفي غياب أي دور للإعلام العراقي يطرح وجهة النظر العراقية ويفسرها، ويحاول دحض الاتهامات الموجهة إليه..... في ظل هذه الرؤية السائدة وقتها في المحيط الذي كنت متواجداً فيه، والتي لا أنكر أنني كنت أحملها.... ذهبت إلى لقائك.

بدأتني بالقول : كأني أعرف ما تود السؤال عنه، فأنا أعرف الجو الذي تعيشون فيه في دمشق وبيروت، وما يجري تداوله في أوساطكم. أنت تريد أن تسأل عن الحرب بيننا وبين إيران، وعن موقفنا من التغير السياسي الذي جرى في إيران، وحمل مسمى الثورة. قلت : هذا هو بالضبط ما أريد الاستفسار عنه. فالجو الإعلامي والسياسي السائد يحملكم مسؤولية الحرب، ويتهمكم بمعاداة الثورة الإيرانية. فقلت لي : يبدو أنكم لا تقرأون التاريخ، ولا تعرفونه، وهؤلاء الذين يتحاملون علينا ليسوا أمناء في نقل الحقائق، وهم من أصحاب المواقف المعادية للنظام القومي في العراق قبل الثورة الإيرانية وبعدها، وقبل الحرب وبعدها. ومن يستمع إليهم ويبني موقفه على أساس ذلك يعتبر قصير النظر لأنه يحدد موقفه بناء على اللحظة الراهنة، دون أن يأخذ الأبعاد الأخرى المحيطة بالحدث سواء الجانب التاريخي أو السياسي أو الاقتصادي والجغرافي، أو النوازع المذهبية والعرقية. وأكملت : لا ننكر أننا في العراق وفي منطقة الخليج عموماً، وليس الآن فقط، وإنما منذ زمن بعيد، نتوجس دوماً من مواقف النظام الإيراني أو الفارسي تجاه العراق، والمنطقة عموماً أيا كانت طبيعة هذا النظام أو هويته. فمطامع الفرس في أرض العرب لم تتوقف منذ عهد الأكاسرة حتى اليوم، وأحقادهم على الفتح العربي الإسلامي الذي حرر المنطقة من احتلالهم، وأسقط دولتهم، لم تنته، حتى مع دخول بلادهم في إطار الدولة الإسلامية، ولا أريد أن أذهب بعيداً في السرد التاريخي لأتحدث عما فعله الشاه إسماعيل الصفوي عندما فرض المذهب الشيعي بالقوة على الشعوب الإيرانية كسياسة يتقرب بها إلى شيعة العراق العرب تمهيداً للسيطرة عليهم وعلى مقدساتهم، وعلى

الأرض العراقية، ولضرب الدولة العثمانية وهزيمتها والاستيلاء على المزيد من الأراضي العربية في المشرق العربي. لكني أشير فقط إلى موقف الدولة الإيرانية من العراق في العصر الحديث، وخاصة التهديدات والاعتداءات التي قام بها النظام الإيراني السابق عندما اعتمد الغرب الاستعماري شاه إيران كشرطي في منطقة الخليج العربي لحماية المصالح الغربية. وكان هم هذا النظام زعزعة استقرار العراق وتحريض بعض قومياته ومذاهبه ضد نظامنا القومي ومشروعنا النهضوي.

قلت : لكن عهد الشاه قد مضى إلى غير رجعة، والآن يقوم في إيران نظام إسلامي معاد للغرب الاستعماري والصهيونية،..... فمضيت في حديثك : لقد تفاءَلنا بهذا التغيير، وأمَّلنا أن يسود الاحترام المتبادل والحرص على حسن الجوار والمصالح المشتركة في علاقاتنا مع إيران، خاصة وأن أرض العراق استضافت لأكثر من عشرين سنة السيد الخميني، ووفرنا له كل أسباب الأمان والحماية من نظام الشاه، وساعدناه في دعوته، حتى أن الأحاديث التي وجهها للشعوب الإيرانية كانت أشرطتها المسجلة تنطلق من العراق. ولتأكيد نوايانا الطيبة بادرت منذ الأيام الأولى لعودة الخميني بتهنئته في رسالة رسمية بعثتها إليه. لكن يبدو أن النظام الجديد جاء حاملاً نفس المشروع ونفس النوايا الشاهنشاهية، ولكن بلبوس دينية وشعارات ثورية، عنوانها تصدير الثورة، وتكريس مفهوم جديد وغريب على المذهب الشيعي/الجعفري هو ولاية الفقيه، بما يعني تنصيب نفسه مسؤولاً دينياً ودنوياً عن أصحاب المذهب داخل وخارج إيران، وقام بممارسات تدخلية في الشؤون العراقية تؤكد هذا التوجه .ومع ذلك واصلنا مساعينا لتطبيع علاقاتنا مع إيران، ووجهت دعوة رسمية لرئيس الوزراء الإيراني الجديد مهدي بازركان لزيارة العراق لتسوية الخلافات، وأرسلنا مبعوثين رسميين إلى إيران للغرض نفسه، ووجهنا مذكرات للحكومة الإيرانية تشرح الانتهاكات الإيرانية لحدودنا ومياهنا وأجوائنا، مطالبين بوقفها. ولكن كل مساعينا قوبلت بعدم التجاوب والرفض والتحدي. بل صعد النظام الإيراني من مواقفه العدائية والاستفزازية ضد العراق، وأعلن صراحة، وعلى لسان أكثر من مسؤول، أن هدفهم هو إسقاط النظام القومي في العراق .وعندما حاول السيد ياسر عرفات (ويفترض أنك تعرف ذلك) التوسط بيننا لحل الخلافات بناء على طلب من رئيس الوزراء التركي رفضت إيران هذه الوساطة، وعندما طالبناهم بتنفيذ بنود اتفاقية الجزائر (لعام ١٩٧٥) التي ترسم العلاقة والحدود بين البلدين، والانسحاب من أراض أقرت الاتفاقية بأنها أراض عراقية وكانت إيران ما تزال تحتلها، رفضوا ذلك وأعلنوا أنهم لا يعترفون بهذه الاتفاقية. وكانوا كلما أظهرنا نوايانا السلمية ورغبتنا في حل المشاكل ودياً، يصعدون من مواقفهم العدائية حتى وصلت هذه المواقف إلى القيام بتفجيرات في مختلف المدن العراقية، ومحاولة اغتيال أكثر من مسؤول عراقي. ويبدو أنهم فهموا نوايانا السلمية على أنها ضعف، في حين أن هدفنا كان هو توفير الاستقرار لنا ولهم، بحيث نتفرغ للمضي في بناء مشروعنا النهضوي على المستويين الوطني والقومي. لكن على ما أعتقد أن مشروعنا هذا هو ما كان يؤرقهم لأن عملية النهوض والبناء التي كانت قائمة في العراق، والتي جعلته واحداً من أقوى دول المنطقة، وأعطت مؤشرات على أنه سيكون قلعة للأمة العربية بأسرها ستضعها في المكان الذي يليق بتاريخها بين أمم العصر، وسيجعل منها قوة قادرة على استثمار قدراتها الهائلة، ومواجهة قوى الاستعمار والصهيونية في المنطقة، واستعادة حقوقها وأراضيها المغتصبة في فلسطين وغيرها. لذلك، فهم لا يريدون للعراق أن يستقر وأن يمضي في مشروعه . فواصلوا سياساتهم الاستفزازية ضده. مما اضطرنا إلى إعلان إلغاء اتفاقية الجزائر بعد أن رفضوا الاعتراف بها، وهي التي كنا قبلناها على مضض، نظراً لحاجتنا للاستقرار من أجل عملية البناء، بعد أن حاول نظام الشاه إشغالنا بمعارك في شمال العراق من خلال تحريض مجموعات كردية على التمرد، ودعمها بالمال والسلاح، وبتدخل قوات إيرانية أحيانا لإسناد هؤلاء المتمردين.

وختمت حديثك في هذا الموضوع بالقول : إن نظام الملالي في إيران لم يترك لنا خياراً غير أن نهب للدفاع عن أنفسنا، عن عروبتنا وعروبة منطقة الخليج، وأن نواجهه بخيار القوة الذي اختاره.

)طلبت مني أن أتصل بوزير الإعلام أو وزير الخارجية لتزويدي بالوثائق الثبوتية لكل ما جاء في حديثك من استشهادات.) وبالفعل، حين اطلعت على تلك الوثائق، اكتشفت كم من الحقائق كانت غائبة عني، وعن كل الذين وقعوا في وهم الثورة الإيرانية.

ومع أن الكثير من قناعاتي قد تغيرت بعد استماعي لشروحك وتوضيحاتك، إلا أنني لم أكف عن طرح أسئلتي عليك طامحاً في المزيد من المعرفة. سألتك مستغرباً : ولكن هذه اللغة، والتعابير التي تستخدمونها في إعلامكم، وفي خطابكم السياسي، في وصف الجانب الإيراني، مثل كلمات الفرس والمجوس، وحتى الاسم الذي أطلقتموه على الحرب (القادسية الثانية) هي لغة وأوصاف قديمة أكل الدهر عليها وشرب، ولم تعد تستخدم في قواميس اللغة العصرية، وهي مثار استغراب ودهشة في أوساط الإعلاميين والسياسيين العرب؟

أجبتني : يبدو أن هذا الجانب الخفي في حديثي لم يصل إليك، وإلا لكنت أعفيتني من الجواب. إن الطرف الآخر يخوض المعركة ضدنا على أساس قومي، وإن كان يغلفها بشعارات دينية مذهبية. ولو كان العهد الجديد في إيران قد تحرر من هذه المفاهيم لأمكن حل كل المشاكل بيننا بطرق ودية وأخوية باعتبارنا وإياهم ننتمي لدين واحد، وإلهنا واحد، ورسولنا واحد. لكن أطماعهم في أرض العراق ومياهه وفي بلدان الخليج العربي عموما هي أطماع فارسية لا تختلف عن أطماع الماضي ولا تنسى ثاراته، وقد ظلت موجودة عبر التاريخ الإسلامي كله منذ عهد الرسول عليه

السلام. ولا أظن أن الخميني أكثر إسلاما وتسامحا مع العرب من سلمان الفارسي صاحب رسول الله (صلعم) حينما خاطبه الرسول: لا تشتمني يا سلمان : فأجابه كيف أشتمك يا رسول الله وأنا صاحبك ومن أوفى الناس لك، فقال له الرسول (صلعم) إنك تشتم العرب، ومن شتم العرب فقد شتمني. فقد شرف الله العرب بالإسلام، وأعز الإسلام بالعرب. فإذا عز العرب، عز الإسلام، وإذا ذل العرب، ذل الإسلام. وكلنا نتذكر من هو قاتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الخليفة العادل. ألم يكن أبو لؤلؤة المجوسي. وهم يشتمون عمر حتى اليوم، ويشتمون صاحب رسول الله وخليفته الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ويحرمون تسمية أي من أبنائهم باسمي عمر أو أبو بكر.

هنا : تذكرت قصة رواها لي أحد القادة الفلسطينيين البارزين الذين زاروا إيران بعد الثورة أكثر من مرة، فاستئذنتك أن أرويها لك. فقد قال لي هذا القائد (ولا أريد أن أذكر اسمه حتى لا أحرجه أو أسبب له المزيد من المشاكل (إنه في إحدى زياراته لإيران، وأثناء انتقاله بالسيارات من مدينة إلى أخرى، وكان يرافقه أحد وزراء الثورة الإيرانية، مروا بأحد المقامات أو المزارات، فسأل مرافقيه لمن هذا المزار؟ فأجابوه : إنه لأبي لؤلؤة (المجوسي)

لم تعلق على الحكاية بأكثر من قولك: هذا برهان آخر على ما نقوله. ثم مضيت في القول : إنهم يرون في قيام عراق عربي قومي قوي ما يبدد أحلامهم، وما يحمي عروبة منطقة الخليج من أطماعهم (وقد رأينا موقفهم من احتلال إيران للجزر العربية الثلاث أبو موسى، وطمب الكبرى والصغرى). وبهذا تلتقي أهدافهم مع أهداف الحركة الصهيونية والإمبريالية الأمريكية اللتين تحاربان المشروع النهضوي القومي العربي الذي يقوده العراق. وإذا كانت أسباب الولايات المتحدة الأمريكية، والصهيونية العالمية من مقاومة هذا المشروع معروفة ومفهومة، فما هي دوافع إيران إن لم تكن دوافع قومية!!

(تعليق مني لم أذكره أثناء المقابلة لأن وقائعه لم تكن قد حدثت) : "في عام 1982، وأثناء الغزو الإسرائيلي للبنان، ومحاصرة الثورة الفلسطينية، طرح الرئيس عرفات مشروعاً لوقف الحرب بين إيران والعراق، على أن يفتح العراق أراضيه لمرور الجيش الإيراني، ويتوجه الجيشان لفك الحصار عن بيروت. قبل العراق، ورفضت إيران".

.....إنهم حتى عندما يطرحون دوافعهم المذهبية الكاذبة، يطرحونها من زاوية، وبخلفيات قومية. فهم عندما يفكرون ويسعون للسيطرة على مدينتي النجف وكربلاء، حيث مراقد الأئمة الكرام، فهي إما سيطرة بالاحتلال المباشر، أو عبر تنصيب المرجعيات الدينية فيهما من ذوي الأصول الفارسية، أو غير العربية عموماً، وهم يستكثرون على أتباع المذهب الجعفري من العرب أن يرتقوا إلى هذه المواقع، وكأن الله سبحانه وتعالى لم يكرم العرب بأن بعث نبي الإسلام من بينهم، وحملهم أمانة نشر الإسلام في أصقاع الأرض، أو كأن علياً كرم الله وجهه، والحسين رضي الله عنه (اللذين يتبجحون بالتشيع لهما (ليسا من نسل العرب!! ومن الأدلة الدامغة على أن تشيعهم ذو طابع قومي فارسي وليس إسلامياً، هو سعيهم عندما رأوا أن النجف عصية عليهم لنقل مقر المرجعية إلى مدينة قم في بلاد فارس.

أمام رؤيتنا لهذه الأبعاد والتوجهات القومية الفارسية في معاداة العراق العربي، لم يكن أمامنا غير استنفار واستنخاء المشاعر العربية لمواجهة المطامع الفارسية، واعتماد الخطاب القومي في تعبئة الجماهير العربية العراقية، بالإضافة إلى استنفار الوطنية العراقية لدى قوميات العراق الأخرى للدفاع عن وطنهم الأزلي العراق. وقد رأينا في اعتماد الخطاب القومي والوطني في تعبئة جماهيرنا ما يحصنها ويحصن جيشنا من الأكاذيب الدينية والمذهبية التي يغلف بها المعتدون أهدافهم القومية. فهم يتوهمون أنهم قد يستطيعون بشعاراتهم الدينية المذهبية الكذابة، خداع أبناء شعبنا وجيشنا من شيعة العراق العرب الأقحاح. وهم لا يدرون أن المسلم العربي العراقي يتمسك بانتمائه العربي، ويفخر به، كما يتمسك بإسلامه ويفخر به، وليس هناك عشيرة في أرض العراق إلا وتحرص على نسبها العربي وترى في ذلك شرفاً لها. وكلنا نذكر كيف انضمت عشائر العراق العربية النصرانية إلى أشقائهم العرب المسلمين عندما دخلوا العراق إبان الفتح العربي الإسلامي، وحرروه من الاحتلال الفارسي. فالانتماء للوطن، وللأمة، وللدين في أصوله الأساسية، مقدم عند العربي العراقي على أي انتماء مذهبي أو طائفي.

هنا قاطعتك أيها الأخ الرئيس، وتساءَلت: هل كان هذا الفهم لطبيعة المعركة، وهذا التخوف من اختراقات قومية في الجبهة الداخلية، وراء الإجراءات التي اتخذتموها بترحيل عائلات عراقية قلتم إنها من أصول إيرانية؟ وهذه القضية أيضاً من بين القضايا التي تؤخذ عليكم في الخارج، وتندرج ضمن الحملات الإعلامية التي تشن ضدكم؟!! فأجبتم : نعم. وأنا أعلم أننا نتعرض للوم شديد بسببها، وليس خارج العراق فحسب، بل داخل العراق أيضاً، وداخل الحزب، وربما داخل القيادة. وقد يكون هذا اللوم معلنا أو مخفيا. وأنا لا ألوم هؤلاء على انتقادهم لنا، بل وأتفهمه لأننا بشر تحركنا، وأحيانا تتحكم فينا عواطفنا، وحتى أنا نفسي كثيراً ما تساءَلت : هل كانت هذه الخطوة ضرورية؟ ألم يكن من الممكن غض النظر عنها؟ ولو استجبت لعواطفي لتراجعت عنها، بل ربما لم أقدم عليها. لكن المسؤولية التي تقتضي الحذر، والحرص على سد كل الثغرات التي قد ينفذ منها العدو، وخاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي نعيشها، تقتضي منا أن نكبح جماح عواطفنا، وأن نحكم العقل على قسوة أحكامه في التعامل مع الكثير من الأمور التي قد يتضرر منها الناس. ولا أعتقد أننا الوحيدون الذين لجأوا أو يلجأون لمثل هذه الإجراءات. فكل الدول التي تتعرض للعدوان، سواء في التاريخ الحديث أو القديم، تتحوط باتخاذ مثل هذه الإجراءات، سواء كانت أقل أو أكثر قسوة. وأنا أعلم أنه قد يتضرر بعض الناس، وقد يظلم

بعضهم، ولكن ذلك أهون من أن يتضرر الوطن، أو الأمة بأسرها، فالخشية أن يلعب المعتدون على أصول هذه العائلات وانتماءاتها القومية، ويغروها بخيانة وطنها العراقي. فكان لابد أن نسعى إلى سد هذا الباب، ونحن نعرف أن هناك من سيقع عليه ظلم، ولكن الوقت لم يكن يسمح لنا بالكثير من التدقيق.

ها قد مضى على حديثك المستفيض هذا أيها الأخ الحبيب، أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً. ربما لم أدقق جيداً في معانيه في ذلك الوقت، وربما رأيت في بعض جوانبه تبريراً للموقف العراقي من الحرب، وربما لم يقتنع به البعض ممن نقلته لهم، ولكن من يرى صورة ما جرى ويجري في العراق الآن، يدرك كم كنت أيها الكبير بعيد النظر، ثاقب البصر، وعميق الفكر. فلم يطل الوقت كثيراً حتى تكشفت حقيقة الموقف الإيراني من العراق. إذ بعد مضي سنتين فقط على نهاية الحرب، وأثناء أزمة الخليج، والتحضير للعدوان الثلاثيني على العراق منتصف يناير عام ١٩٩١، كشفت إيران عن تأييدها للعدوان على العراق، ورفضت تقديم أي مساعدة له، ولم تستجب لكل دعواته للصلح، وخانت الأمانة عندما استأمنها العراق على طائراته المدنية والحربية فاستولت عليها، ثم دفعت بعملائها وجواسيسها لضرب الجيش العراقي أثناء انسحابه من الكويت، وأشعلت نار الفتنة في الجنوب، وعملت على إكمال مهمة العدوان بمحاولتها في ذلك الوقت إسقاط النظام القومي في العراق، وواصلت موقفها العدائي طيلة سنوات الحصار الثلاث عشرة، فأحكمت الحصار، ووضعت نفسها في خدمة السياسة الأمريكية المعادية للعراق، واستضافت ومولت ودربت مجموعات الخيانة والعمالة ممن ينتمون إلى حزب الدعوة، أو ما يسمى قوات بدر، أو بعض الأطراف الكردية في الشمال، لتضعهم في النهاية تحت تصرف الإدارة الأمريكية ليعملوا جواسيس وأدلاء لقواتها في غزو العراق، ثم ليمارسوا عمليات التخريب والقتل بعد استكمال عملية الغزو.

وعلى رغم مظاهر الخلاف العلني بين الولايات المتحدة وإيران، إلا أن هناك توافقاً ضمنيا تم بينهما على إسقاط النظام القومي في العراق، وهو ما أعلن عنه صراحة السيد أبطحي نائب رئيس الجمهورية الإيرانية حين قال : لولانا لم نجحت الإدارة الأمريكية في إسقاط حكومة طالبان في أفغانستان، أو صدام حسين في العراق. وانصب هذا التوافق على ضرب وتغييب الهوية العربية للعراق. فقد لاحظنا أنه لا تتم الإشارة إلى القوميات في العراق إلا عندما يجري الحديث عن الأكراد أو التركمان أو الآشوريين. أما عرب العراق وهم الأغلبية الساحقة فقد غيبت قوميتهم تحت تقسيمات ومسميات طائفية ومذهبية. ومقاومة الاحتلال أيضاً ألغوا هويتها الوطنية والقومية، فسموها سنية في الشمال والغرب والوسط، وشيعية في الجنوب. وحتى عندما يجري الحديث عن تراث العراق وحضارته، لا يشار إلى الحضارة العربية الإسلامية التي أنارت أوروبا في عصور الظلام، وإنما تحصر حضارة العراق في تراثه البابلي والآشوري والسومري.

وبدا التواطؤ الأمريكي الإيراني على ضرب الهوية القومية العربية للعراق في تشكيلات الحكم التي أقامها حاكم العراق الأمريكي "السيد" بريمر حين عين أكثر من نصف أعضاء مجلس الحكم في العراق من شخصيات شيعية من أصول إيرانية ممن قدموا مع قواته من الخارج سواء كانوا مقيمين في لندن أو واشنطن أو طهران. وكذلك أكثر من نصف أعضاء مجلس الوزراء (وبعضهم لا يتقن العربية أو حتى اللهجة العراقية)، وحرص أطراف التواطؤ الأمريكي الإيراني الكردي على أن يكون وجه العراق المطل على العالم، ورمز سيادته على الصعيد الخارجي وجها واسما غير عربي، حينما اختاروا لوزارة الخارجية وزيرا غير عربي، ليحتل مقعد العراق في جامعة الدول العربية. كما حرصوا على حذف صفة "العربية" عن الدولة العراقية عندما أعلنوا دستور العراق المؤقت.

ويبدو أن إيران لا تكتفي بهذه المكاسب التي حققتها في العراق نتيجة تحالفها غير المعلن مع الإدارة الأمريكية في احتلال العراق، وترتيب أوضاعه وفق ما يخدم مصلحة الطرفين. فهي ترى أن الخدمة التي قدمتها للمحتلين الأمريكيين، من خلال إيحائها للمرجعيات الدينية في النجف من آيات اللّه الصغرى أو العظمى وأغلبهم من أصول إيرانية وبعضهم أفغاني أو باكستاني)ولكن ليس بينهم أي عربي) بعدم الإفتاء بمشروعية مقاومة الاحتلال، او عدم اعتبارها فرضا جهاديا، مما قلص من دور المقاومة في بعض مناطق العراق، وخلق تعارضاً بين الموقف من الدين والموقف من الوطن.... ترى إيران أنها لم تجن بعد ما يعادل هذه الخدمات الجليلة التي قدمتها للاحتلال الأمريكي، ولذلك فهي تريد أن تضمن هذه النتائج التي حققتها على المدى البعيد، فهي تسرب مئات الألوف من مواطنيها (ويقال أن أعدادهم فاقت المليون) إلى مناطق الجنوب، وتجنيسهم عراقيا، من خلال عملائها، لتضمن الأرجحية لأتباعها في أية انتخابات عراقية قادمة. هذا فضلا عن الدور الاستخباراتي الإجرامي الذي تلعبه هذه العناصر في ملاحقة رجال المقاومة، وكل الرموز القومية العربية

آه يا أبا عدي كم كانت مقولاتك ورؤياك صحيحة، وما أشبه حالك بحال أمير المؤمنين عليّ حين كان كلما لم يفهمه، أو يأخذ برأيه أهله وأصحابه يردد قول دريد بن الصمه:

أمرتكم أمري بمنعرج اللوى فلم تستبينوا النصح إلا ضحى الغد

ترى هل يستبين النصح قومك من عرب العراق الذين غطت عيونهم وعقولهم غشاوات الطائفية والمذهبية، أو يستبينه أولئك العرب من خارج العراق الذين صرخت فيهم كما صرخ صلاح الدين من قبل (أريد سيوفكم لا دعاءَكم) ولكنهم لم يسمعوك، بل تعاون معظمهم مع العدو ضدك، وضد العراق، وضد أمتهم.

ترى هل يستفيق هؤلاء جميعاً ..... فينهضون.

مداخلة المحامي هشام سعد في اللقاء التضامني مع المعتقلين الإداريين في فلسطين المحتلة
انتهاكات "إسرائيل لحقوق الإنسان"
"الاعتقال الإداري أنموذجا"

في اللقاء التضامني مع المعتقلين الفلسطينيين في بيروت يوم ٣٠/٦/٢٠١٥ قدم المحامي هشام سعد المداخلة التالية:

مقدمة:

وأخيراً رفعت السلطة الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية ملفاً موثقاً بالجرائم التي ارتكبتها "إسرائيل" ضد أبناء الشعب الفلسطيني والتي تندرج تحت تصنيف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتي يقاضى مرتكبوها سنداً لأحكام القانون الدولي الإنساني.

وإذا كان السلطة الفلسطينية قد تأخرت في التقدم بطلب مقاضاة "إسرائيل فالمقاضاة تأتي متأخرة أفضل من أن لا تحصل أبداً، خاصة وأن الكيان الصهيوني يحظى بالرعاية والاحتضان والدعم اللامحدود من مراكز التقرير في النظام الاستعماري الجديد وخاصة أميركا.

إن "إسرائيل" في واقعها الحالي هي دولة معترف بها سنداً للقرار الدولي الصادر عام ١٩٤٧ وعلى أساسه نالت عضويتها في هيئة الأمم المتحدة، وهي تمارس "سيادتها" المعتبرة شرعية بحسب القانون الدولي على قسم في فلسطين الذي نص عليه قرار التقسيم.

أما الأراضي التي وقعت تحت الاحتلال عام ١٩٦٧، "فإسرائيل" تمارس سلطتها عليها باعتبارها سلطة احتلال وبالتالي يفترض من خلال الواقع القائم أن يكون سلوكها الأمني والسياسي والخدماتي خاضعاً للضوابط التي حددتها المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

هذا بالنسبة للنظرة الدولية "لإسرائيل"، أما بالنسبة للفلسطينيين خاصة والعرب عامة، فإنها دولة احتلال لكل أرض فلسطين التاريخية ،وعليه فإن محاسبة سلوكها يجب أن يكون على ما ارتكبته من جرائم بحق أبناء فلسطين سواء من وقعوا تحت الاحتلال عام ١٩٤٨، أو الذين وقعوا تحت الاحتلال عام ١٩٦٧ في قطاع غزة والضفة الغربية.

ومن خلال مقاربة طبيعية للسلوك الصهيوني في الأرضي المحتلة مع ما نصت عليه القوانين والأعراف والمواثيق الدولية، يتبين أن الكيان الصهيوني لم يقم أي اعتبار لها. وهذا ما حدا بالجمعية العامة للأمم المتحدة لأن تدين استمرار "إسرائيل" وتماديها في انتهاك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وقد جاء ذلك في قرار صدر في ٦/١٢/٩٨٨ "**وفيه أن ما ترتكبه "إسرائيل" من حالات خرق خطيرة لأحكام تلك الاتفاقية هي جرائم حرب وإهانة للإنسانية:**.

إن جرائم "إسرائيل" منذ قيامها وارتكابها المجازر الجماعية من دير ياسين وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا وقانا ومدرسة بحر البقر وهذه على سبيل المثال لا الحصر، تمتد لائحتها لتشمل شن الحرب والحصار وقصف الأهداف المدنية وتدمير الأبحاث الدينية الثقافية والاعتقال والتعذيب والأبعاد والأخطاء القسري والجدار العازل وقس على ذلك ..

وإذا كانت واحدة من هذه الجرائم المشار إليها على سبيل المثال لا الحصر تكفي لمقاضاتها أمام محاكم الجزاء الدولي وأمام محاكم الضمير الإنساني فكيف إذا كانت كلها مرتكبة بدم بارد؟!

في هذه المداخلة سنكتفي بتسليط الضوء على واحدة من نماذج هذه الجرائم والتي تدرج تحت عنوان الاعتقال الإداري.

فما هو الاعتقال الإداري؟

تعريف الاعتقال الإداري

"الاعتقال الإداري أو ما درج عن وصفه بالحجز الإداري" هو اعتقال من غير إتهام أو محاكمة، وتتم إجازته بأمر إداري وليس بحكم قضائي. حيث تسمح هذه العملية للسلطات العسكرية توقيف شخص ما فترة غير محددة، بناء على معلومات سرية، بدون توجيه الاتهام إليه أو إخضاعه للمحاكمة.

مفاعيل الاعتقال الإداري

يتيح الاعتقال الإداري احتجاز الشخص لمدة ستة أشهر، لكن يمكن تمديد الحجز لفترات من ستة شهور إلى ما لا نهاية وهذا يعني، أن قادة الجيش يسمح لهم بتمديد الحجز مرة تلو مرة. وتصدر أوامر الاعتقال لدى السلطات العسكرية بناء على معلومات سرية لا يحق للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها.

"إسرائيل" وخرق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة حول الحجز الإداري

إن "إسرائيل" التي لم تنضم إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهددت بالثبور وعظائم الأمور إذا ما جرت مقاضاتها أمام هذه المحكمة، لم تعر اهتماماً لأي من أحكام الاتفاقيات الدولية سواء المتعلقة منها بمعاملة أسرى الحرب أو تلك التي تضبط تصرفات سلطة الاحتلال في الأراضي المحتلة ومنها مسألة الحجز الإداري. فالمادة (

٧٨) من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب نصت على:" **أنه إذا رأت دولة الاحتلال لأسباب أمنية قهرية أن تتخذ تدابير أمنية إزاء أشخاص محميين فلها على الأكثر أن تفرض عليهم إقامة جبرية أو تعتقلهم. وتتخذ قرارات الإقامة الجبرية أو الاعتقال طبقاً لإجراءات قانونية تحددها دولة الاحتلال وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية. وتكفل هذه الإجراءات حق الأشخاص المعنيين بالاستئناف الخ...**

وينتفع الأشخاص المحميون المعنيون بأحكام المادة ٧٨ من أحكام المادة (٣٩) دون أي قيود. وتنص المادة (٣٩) فقرة (٢). إذا فرض أطراف النزاع على شخص محمي تدابير مراقبة من شأنها أن يجعله غير قادر على إعالة نفسه، وبخاصة إذا كان هذا الشخص غير قادر لأسباب أمنية على إيجاد مكسب بشروط معقولة، وجب على طرف النزاع المذكور أن يتكفل باحتياجاته واحتياجات الأشخاص الذين يعولهم.

في ضوء هذا التحديد للمحتجز الإداري والحقوق المشمول بها، أين يقع تصرف "إسرائيل" بما هي سلطة احتلال؟

إن الحجز الإداري أخضعه القانون الدولي الإنساني لشروط خاصة لكن إسرائيل كعادتها لم تتقيد بأحكامه ولأجل التملص منه سنت تشريعاً كي توفر لسلطتها العسكرية تغطية قانونية في تعاملها مع سكان الأراضي المحتلة.

وهذا التشريع أشتمل على ثلاثة نصوص:

١- **أمر الاعتقال الإداري**، الذي هو جزء من التشريع العسكري في الضفة الغربية. حيث يقبض على معظم المعتقلين الإداريين بموجب أوامر الاعتقال الضرورية الصادرة طبقاً لهذا الأمر.

٢- **قانون صلاحيات الحجز الطارئة**، النافذ في "إسرائيل" منذ ١٩٧١، والذي حل محل ترتيبات الاعتقال الإداري التي كانت معتمدة إبان فترة الانتداب البريطاني في ظل قوانين الطوارئ.

٣- **الاعتقال بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيين الذي أصبح ساري المفعول ٢٠٠٢**

ومع أنه قد تم الطعن بهذا التشريع أمام المحكمة الإسرائيلية العليا واعتبرت أن الحجز الإداري هو إجراء مبالغ فيه كونه ينتهك بشدة حقوق المحتجز وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، إلا أن السلطة الإسرائيلية لم تلتزم به. ولم تتقيد بالنصوص التي تعتبر الحجز الإداري تدبيراً استثنائياً بل مارسته كعمل عادي روتيني، مخالفة بذلك مبادئ القانون الدولي الإنساني وحتى قرار المحكمة العليا، وبذلك ألغت "إسرائيل" بما هي سلطة احتلال التمييز ما بين الإجراءات الإدارية التي يكون هدفها وقائياً والإجراءات الجنائية التي يكون غرضها عقابياً وهذا ما تبينه أعداد المعتقلين إدارياً وطبيعته معاملتهم.

عدد المعتقلين

تمارس "إسرائيل" الاعتقال الإداري استناداً إلى تشريعها الخاص دون الالتفات إلى أحكام القانون الدولي الإنساني الذي حدد حصراً الحالات التي تنفذ فيها إجراءات الحجز الإداري، وأيضاً حدد ضوابطها وحقوق المحتجزين وتكفي الإشارة إلى أنه منذ بدء انتفاضة ٢٠٠٠ ارتفع عدد المعتقلين من ١٢ معتقلاً قبل العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ألف معتقل مع بداية عام ٢٠٠٣

وأنه ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٢، أصدرت سلطات الاحتلال ١٩٦٤٧ أمر اعتقال وفي شهر كانون الثاني ٢٠١٠ بلغ عدد المعتقلين ٢٦٤ فلسطينياً وفي شهر نيسان عام /٢٠١٤ اعتقل ١٨٩ منهم ٩ نواب في المجلس التشريعي عدا المعتقلين الغير إداريين وقضى ٤٤ منهم أكثر من عام في الاعتقال الإداري ويحتجز الباقون في سجون عوفر، النقب، مجدو.

معاملة المعتقلين

يتعرض المعتقلون الإداريون لكل صفوف التعذيب الجسدي والنفسي وتلك الحاطة بالكرامة الإنسانية، ويعاني المعتقلون من إهمال طبي. وظروف اعتقال غير ملائمة وقيود على اتصال المحامين بهم ومنع الزيارات العائلية وإذا حصلت فتتم بشكل محدود.

وتجدر الإشارة أن المحاكم العسكرية والمدنية تأخذ بالاعترافات التي تنتزع من المعتقل تحت التعذيب وأن عدداً كبيراً منهم قضى شهيداً بحيث بلغ عدد الشهداء الذين قضوا في سجون الاعتقال الإداري ٢٠٥ شهيداً منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠١٤

خلاصة: إن الحجز الإداري حسب توصيف القانون الدولي الإنساني، هو اعتقال عبر الممارسة الإسرائيلية، وانتهاك "إسرائيل" للضوابط التي تحكم عملية الاعتقال الإداري لا تقل شأناً عن انتهاكها للمواثيق الدولية التي ترعى حالات أخرى. وهذا بطبيعة الحال ليس غريباً عن دولة قامت على الاغتصاب وارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أن الجريمة المنظمة التي ترتكبها "إسرائيل" بحق المعتقلين الإداريين ليست إلا أنموذجاً لسلوك دولة تجسد في وجودها عنواناً مادياً للجريمة التي ارتكبت بحق شعب شرد من أرضه ويتعرض يومياً للعذاب والتعذيب، وبالتالي يجب وضع كل جرائمها في سياق الجرائم التي يقاضي عليها القانون الدولي الإنساني. وأن إحالة ملفاتها إلى المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تكون بداية للمساءلة الجنائية والسياسية وليس نهاية.مع التأكيد على وجوب تحويل قضية انتهاك "إسرائيل" لحقوق الإنسان ومنها الاعتقال الإداري إلى قضية رأي عام دولي وقضية دائمة الحضور في الحراك العربي والهيئات ذات الصلة بحقوق الإنسان فلسطينياً وعربياً ودولياً.

المحامي هشام سعد
بيروت في ٣٠/٦/٢٠١٥

تعرف على فلسطين

الفـــالوجـة

في هذه الحلقة نتعرف على قرية (الفالوجة) والتي تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة غزة وتبعد عنها ٣٠ كلم وترتفع ١٠٠م عن سطح البحر، تبلغ مساحة أراضيها حوالي ٣٨٠٠٠ دونماً وتحيط بها قرى: عـراق المنشية، جسر، حنا، كرتيا وعراق سوتيران، ويـوجـد بها جامع كبير ومقامات لأولياء ومجاهـديـن فـي الحروب الصليبية وفيها مدرسة للبنين أنشئت عـام ١٩١٩ وللبنات عام ١٩٤٠ ويـوجـد مـوقـع أثـري يدعى خربة الحلس.

قديماً كانت تسمى زريق الخندق وتحـولـت إلـى اسم الفالوجة نسبة إلى أحـد أسـيـاد الـطـريـقـة الصوفية عرف بسيدي أحمد الفالوجي لأنه استحوذ على هذا اللقب لكونه قادماً من بـلـدة الـفـلـوجـة العراقية.

بتاريخ ١٤ آذار ١٩٤٨ قـامـت قـوات الـعـدو الصهيوني بالاشتباك مع سكان القريـة نـتـج عـن ذلـك استشهاد ٣٧ فلسطينياً عربياً وقتل ٧ من جيش الاحـتـلال الصهيوني ومنذ نهاية شهر تشرين الأول من العام نفسه حاصرت القوات الإسرائيلية لواء مصرياً وبقيت هذه البلدة رمزاً للمقاومة والحصار، وبعد حرب النكبة سنة ١٩٤٨ حيث حوصر فيها ومع أهلها الجيش المصري الذي كـان يـقـوده الضابط سيد حمود طه الملقب بالضبع الأسود وكـان مـن بينهم آنذاك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والذي أسس هو وغيره تنظيم الضباط الأحرار واستمرت مقاومة الأهالـي حتى أواخر شباط ١٩٤٩، وبعد انسحاب الجيش الـمـصـري في آخر يوم من شهر شباط ١٩٤٩ تم استيلاء اليهود علـى البلدة، وقاموا بتطهير عرقي استمر إلى نيسان ١٩٤٩ حيث هاجر كل سكانها إلى قطاع غزة والخليل ومخيمات الضفـة الغربية وشرق الأردن واليرموك.

يقدر عدد سكان البلدة بـحـوالـي ٣٣٠٠٠ وكـان قـبـل الاحتلال عام ١٩٤٨ يقدر بحـوالـي ٥٥٠٠ نسـمـة وكـان أهلها يعملون في الزراعة والخضروات والفـواكـه وتـربـيـة الدجاج والحياكة.

إعـــــداد
الرفيق إبراهيم أبو عرب

اتفاق إيران النووي،
هل هو وثبة لها وهزيمة للعرب؟ أو ماذا؟

د. خضير المرشدي

بغض النظر من كون إيران قد امتلكت سلاحاً نووياً كما توحي بعض المؤشرات ويؤكدها المختصون، أو ستمتلك ذلك في المستقبل، أو إنها لم تستطع بسبب المراقبة والتحقق كما ينص الاتفاق !!!.

● وبالرغم من دور إيران الإقليمي الحاصل فعلاً، وعبثها وتدخلها وهيمنتها في عدد من الأقطار العربية وتهديد أمنها ووجودها كدول ومجتمعات، خاصة في العراق وسوريا واليمن ولبنان والبحرين وغيرها، والذي لم يتضمنه الاتفاق أو الصفقة رغم الدردشة بشأنه كما يقول المراقبون !!!

فإن أهداف إيران الأربعة التي أعلنها الرئيس (روحاني) قد تحققت من خلال المفاوضات والاتفاق الذي تم إنجازه وهي:

١-الاعتراف الدولي بالبرنامج النووي الإيراني رسمياً، واحتفاظ إيران بالنشاطات والتكنولوجيا والخبرات النووية، واعتبارها عضواً في النادي النووي !!

٢-إلغاء العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على إيران والسماح لها بالتبادل التجاري بما فيها بيع الأسلحة لدول الشرق الأوسط.

٣-إلغاء قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد إيران وخاصة المتعلقة بالحظر.

٤-خروج إيران وبرنامجها من تحت إجراءات الفصل السابع.

وبذلك إذا ما سارت الأمور كما هو مخطط لها، وكما تم الاتفاق عليه بين إيران والدول الست، فإنها ستؤدي إلى:

١-تقوية وازدياد النفوذ والتدخل الإيراني في شؤون الدول العربية والتي سوف لن يتغير سريعاً، وإذا ما تغيّر فإنه طبقاً لفلسفة النظام في إيران سيكون ليس لصالح سيادة هذه الدول واستقلالها واحترام خياراتها، كما يأمل ويتمنى بعض المسؤولين والمحللين العرب (وفي السياسة يبقى التمني سلاح المفلسين والعاجزين)، خاصة إن إيران وفي ظل (العقوبات) قد صرفت المليارات لبناء شبكة من الأدوات والأذرع والاتباع والميليشيات المسلحة والخلايا النائمة والمستيقظة والعملاء في معظم الدول العربية، مما يفرض على هذه الدول أن تتهيأ لمزيدٍ من الأحداث المزلزلة التي قد تكون أخطر بنتائجها مما تمر به المنطقة الآن من صراع وتداعيات، في ظل تسريبات عن رغبة أمريكية في إشراك إيران ليكون لها دور رسمي في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، الأمر الذي أخذ وقتاً طويلاً من المناقشات الجانبية بين الطرفين الأمريكي والإيراني حسبما ذكرت بعض التقارير المسربة من أروقة المفاوضات !!!

٢-الاتفاق قد أبعد احتمال المواجهة العسكرية مع الغرب، وضَمَن عودة طبيعية وتدريجية لإيران للمجتمع الدولي، وبفعل البراغماتية الإيرانية المعروفة، ربما ستكون هناك اتفاقات ثنائية مع أميركا والغرب للاعتراف الدولي بنفوذ إيران في العراق خاصة، والدول العربية عامة.

٣-تحديث وتطوير الدولة والمجتمع الإيراني بصورة شاملة، كون أن البرنامج النووي لأية دولة سواءً كان سلمياً أو عسكرياً فإنه يعتبر ركيزة أساسية للتقدم والتطور في كافة مجالات الحياة، مما يعطي إيران فرصاً حقيقية لتكون القوة الإقليمية الأولى مع (إسرائيل) بلا منازع.

٤-إذا ما أعلنت إيران يوماً بأنها تمتلك السلاح النووي وهذا ما يراه بعض المختصين، أو قد يحصل في المستقبل القريب كما يراه البعض الآخر.. فإن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى ((اعتراف متبادل مع إسرائيل))، انطلاقاً من كون أن السلاح النووي هو عامل ردع وليس وسيلة للحرب كما يطبّلون، عندها سيتم تقاسم النفوذ في دول المنطقة مع (إسرائيل)، وربما هذا يشكل أحد أهم أهداف سعي الإدارة الأمريكية لضمان أمن إسرائيل وهو العامل الثابت في السياسة الخارجية الامريكية، خاصة وإن العلاقة والتعاون لم ينقطع يوماً بين إيران وإسرائيل منذ فضيحة (إيران كونترا) بقيادة الخميني أثناء عدوانه وحربه ضد العراق، وما قبلها أو بعدها.

وعليه فإن أمام العرب حقيقة وفرصة.

الحقيقة هي: أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن دول المشرق العربي، بحاجة إلى شرطي يهدد دول هذه المنطقة وخاصة الخليجية منها، وهذه المرة بسلاح نووي واعتراف وتعاون ودعم دولي، لكي تبقى هده الدول بحاجة لحماية أمريكية دائمة وما يترتب عليها من كُلَف مادية وعسكرية هائلة تحتاجها عجلة الاقتصاد الأمريكي والغربي المتعثرة، تماماً كما هو الحال بوجود الشرطي الكوري الشمالي الذي يشكل تهديداً لدول في جنوب شرقي آسيا وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية لتكون تحت عباءة الإدارة الأمريكية وحمايتها الدائمة

أما الفرصة: والتي يمكن أن تكون الوحيدة أمام (الحكام والأنظمة العربية) لحماية بلدانهم وشعبهم وأنظمتهم وأنفسهم، رغم (الشك في أنهم سيَسْتثْمرونها)، وهي أن أمريكا بجبروتها وقوتها وقنابلها النووية وجيوشها الجرارة وأسلحتها الفتاكة والطوابير من عملائها، قد أُهينت وهُزمت في أكثر من مكان في هذا العالم، ولعل هزيمتها التاريخية في العراق بفعل ضربات المقاومة العراقية الباسلة عندما امتلكت هذه المقاومة إرادتها خير مثال على ذلك، ومن قبلها الهزيمة الكبيرة في فيتنام، ومثلما يتعرض له الكيان الصهيوني المدجّج بمئات القنابل النووية والأسلحة الفتاكة في فلسطين بفعل مقاومة شعب فلسطين،،، فإن التمسك بالمقاومة الوطنية والقومية والإسلامية ودعمها وإسنادها في العراق والتي لازالت تمثل نقطة الضوء في ظلام عربي دامس، وفي تشكيل ودعم مقاومة في بقية الدول العربية، هو الخيار الوحيد والمتبقي والكفيل بردع إيران وحلفائها ووكلائها وعملائها، وهزيمتها مهما امتلكت من قوة وقنابل وأموال وأذرع وميليشيات وتحالفات وحرس وخلايا وعملاء.

فهل سيفعلها العرب، وثبة جديدة لهم، وهزيمة محققة لإيران؟؟؟

الاتفاق النووي الإيراني - الأميركي تمهيد لتأسيس نسخة جديدة عن حلف بغداد

حسن خليل غريب

لقد أسقطت ثورة الرابع عشر من تموز من العام ١٩٥٨ في العراق حلف بغداد، فجاء احتلال بغداد في العام ٢٠٠٣ رداً على ذلك الإسقاط، كما جاء هذا الاحتلال مقدمة لإعادة بناء ذلك الحلف من جديد لبسط السيادة الأميركية على الوطن العربي بمساعدة ودعم من دول الإقليم الجغرافي المحيط.

إن الدلائل وفيرة ولا تخفى على ذوي الألباب، فالولايات المتحدة الأميركية من أجل ضمان سيطرتها على الوطن العربي من بوابته الشرقية تحديداً لا مناص لها من أن تضمن وجود ركائز إقليمية تستند إليها لحماية أي إنجاز تحرزه في مناطق النفط، وإنه لا بد من أن تتوفر مصلحة الدول الإقليمية التي تشارك أميركا مخططها وتعمل على إنجاحه. وهنا يلعب العامل الجغرافي دوراً بارزاً في نجاح المخطط أو فشله.

ربما تكون الولايات المتحدة الأميركية قد حجزت كرسياً لإيران في نصوص المشروع الاستراتيجي، وهذا ما يفسره الدخول الإيراني إلى العراق مباشرة فور احتلال بغداد، ولم تكن لتفعل ذلك لو لم تستند إلى اتفاقيات مسبقة وموقَّعة مع إدارة جورج بوش الابن. وإن التذكير بتصريحات عدد من المسؤولين الإيرانيين يغنينا عن تقديم حجج كثيرة، فهي برهان ساطع يجب التذكير به من أجل كشف الخطوات التالية حينما نتصدى لتحليل مظاهر الوصول إلى اتفاق بين أميركا وإيران حول ملف الأخيرة النووي.

من هذا المنظار يُعتبر توقيع الاتفاق النووي خطوة بارزة تدعم الخطوات السابقة وتعمل على تدعيم الخطوات اللاحقة من عقد مشروع التحالف بين (الشيطان الأكبر) وملائكة (ولاية الفقيه). ولكل من الحليفين مشروعه التوسعي والاستيطاني على حساب أقطار الأمة العربية، أولهما يعمل على بناء إمبراطورية الجنس الأميركي الأبيض، والثاني يعمل على بناء إمبراطورية فارسية

تحكمها شرائع مذهبية دينية.
إذن ليس توقيع الاتفاق جزيرة مقطوعة الصلات عما قبلها وعما بعدها، بل يُعتبر عقدة الوصل بين حلقات التنسيق السابقة وحلقات التنسيق اللاحقة. وهو لو كان مقطوع الصلات لما كان قد أثار المخاوف منه، بل كان يُعتبر اتفاقاً فنياً حول مسألة حقوقية للطرف الإيراني بامتلاك وسائل التقنيات النووية من جهة، ومسألة حقوقية دولية بأن لا يشكل ذلك الاتفاق خطراً على الأمن الدولي من جهة أخرى.
ولكن العمل على ربطه بالمشروع الأميركي الأم هو ما يثير المخاوف والهواجس. إذن يأتي اعتراف المجتمع الدولي بحق إيران باستخدام الطاقة النووية عملية فنية لا تختلف كثيراً عن الاعتراف بحق باكستان وكوريا الشمالية مثلاً في امتلاك تلك الطاقة واستخدامها.
ليس امتلاك الطاقة النووية، بل حتى امتلاك القنبلة النووية، هو ما يشكل الخطورة على الشعوب وعلى الدول، بل هي المشاريع السياسية المعادية التي تشكل تلك المخاوف؛ وأما من أجل البرهان على ذلك فنستل أمثلة من الواقع العربي. وهنا نعتبر احتلال فلسطين في العام ١٩٤٨ مثلاً أول، واحتلال العراق في العام ٢٠٠٣ مثلاً ثانياً.
أما الاحتلال الصهيوني لفلسطين فكان عاملاً أولياً وأساسياً في تفجير عوامل المقاومة الشعبية الفلسطينية والعربية حتى عندما لم يكن الاحتلال الصهيوني قد امتلك قوة نووية. بل لم تتوقف المقاومة الشعبية للاحتلال بعد امتلاكه تلك القوة فحسب، بل وأحرزت عليه أكثر من نصر أيضاً. وعلى الرغم من كل ذلك فهذه المقاومة الشعبية الفلسطينية والعربية ما زالت مستمرة بشكل أو بآخر ترفع شعار تجريد العدو الصهيوني من سلاحه النووي كشعار ثانوي، وظل شعار تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني يحتل المرتبة الأول والشعار الرئيسي والاستراتيجي. وتلك الحقيقة تبرهن على أن مواجهة مشاريع الاحتلال والعدوان هي ما تشكل استراتيجية الفعل المقاوم.
وأما احتلال العراق على يد الولايات المتحدة الأميركية صاحبة الترسانة النووية الأضخم، فلم يكن شعار المقاومة العراقية الدعوة لتجريد أميركا من السلاح النووي، بل كان هدفها الرئيسي والاستراتيجي هو تحرير العراق من آثار العدوان والاحتلال.
وقياساً عليه يُعتبر المشروع النووي الإيراني حالة عسكرية فنية لا تثير المخاوف، لأن السلاح النووي هو سلاح ردع سلبي، وليس سلاحاً هجومياً يسهل استخدامه. ويُراد من امتلاكه، حسب المخطط الإيراني، أن يشكل دعماً لمشروع إيران في (تصدير ثورة ولاية الفقيه). وهنا تكمن عوامل الخطر والخطورة على الأقطار العربية. وما كان ذلك المشروع ليأبه به أحد من العرب لو لم يقترن بمشروع خطير يعمل على تصدير ما يزعم النظام الإيراني أنه ثورة إسلامية. فليتم إلغاء مشروع تصدير الثورة فعندئذ لن تجد أحداً من العرب من يأبه بكل الأسلحة النووية أو غيرها.
وأخيراً، ولكي لا نضيِّع الوقت بالتلهي حول حق إيران بامتلاك الطاقة النووية أو حتى القنبلة النووية، أو عدم حقها، فنرى أن كل شعوب العالم لها بحق بامتلاك السلاح الذي تريد، ولكن..
على أن لا يكون هذا السلاح أو ذاك أداة من أدوات العدوان على حقوق الآخرين تحت أي ذريعة كانت، وبالأخص منها تلك الذرائع التي تزعم بأنها (اوامر إلهية) تحسب بأن الله دعا إلى أحقية دين أو مذهب بالسيادة على الأديان والمذاهب الأخرى. أو تلك الذرائع التي تزعم (أحقية عرق من الأعراق البشرية) بالسيادة على الأعراق الأخرى.

الاتفاق النووي الغربي الإيراني:
مقاربة علمية وسياسية

الأستاذ الدكتور كاظم عبد الحسين

مدخل:
تضاربت الآراء والتحليلات في العالم عموماً وعند العرب بشكل خاص حول تقييم الاتفاق النووي الإيراني الغربي وأول المفترقين في التقييم هم المعنيون مباشرة حيث ترى الإدارة الأمريكية ومعها الدول الشريكة بأن الاتفاق نصر وإنجاز كبير يوقف إيران وطموحها النووي ويقف حائلاً دون توالد نووي جديد في حين دقت طبول إيران ومن معها لتحول الاتفاق إلى إنجاز تاريخي لها ، وصورته بما هو فيه فعلاً وما هو ليس فيه فعلاً على أنه معجزة وهبة ربانية لإيران يضعها في مصاف العظماء ويقف في هذا الصف المعارضة الأمريكية التي تستعد لخوض الانتخابات الرئاسية، وبالتالي فإنها لا تتواني عن تبييض الأسود وتسويد الأبيض من أجل سحب البساط من تحت أقدام الحزب الحاكم والفوز في الانتخابات لنرى بعدها تغيراً دراماتيكياً يتعاطى مع إيران بذات

الطريقة التي تم استخدامها فيها كأداة عدوان على العراق وعلى العرب عموماً . والمؤكد وبالتأسيس على المعلن من فقرات الاتفاق فإن لكلا الطرفين بعض الحق في ما ذهب إليه وادعاه من إيجابيات، وعند كل منهما غصة وغصات من نقاط الاختناق والوهن واللايقين، في نفس الوقت تمنع الكثير مما في الصدور عن الظهور على الألسن والحناجر.

نظره في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية:

رغم أننا نعرف الكثير عن التفاعلات النووية والذرية وتطبيقاتها إلا أننا لن نطلق الأحكام النهائية هنا فلا زال علم الذرة والنواة والإشعاع وطاقة الانحلال والاندماج النووي حقلاً علمياً خصباً، والعمل البحثي يجري عليه ليل نهار في مدارس بحثية عملاقة . عموماً يمكن أن نحدد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والإشعاعات الناتجة عن أنواع من النظائر المشعة وتفاعلات التحويل من ذرة إلى أخرى ب:

١-استخدامها في دراسة الآثار والمتحجرات لأغراض مختلفة منها تحديد الأعمار وتوفير معلومات دقيقة في هذه الاهتمامات والتاريخ.

٢-استخدام الإشعاع والطاقة النووية في البحوث الزراعية المختلفة.

٣-استخدام الإشعاع في الطب ومعالجة العديد من الأمراض وخاصة الأمراض السرطانية المختلفة ومنها سرطانات الثدي والدم والعظام وغيرها وكذلك في عمليات التشخيص الحديثة والتصوير.

٤-الاستخدامات الواسعة في العديد من حقول الصناعة والنفط ومن ذلك مثلاً إنتاج الطاقة الكهربائية وصيانة الأنابيب الناقلة للنفط المزروعة تحت الأرض عن طريق معرفة أماكن التشقق أو الثقوب التي تحدث بفعل التآكل أو غيره.

إيران وأميركا قبل الاتفاق:

نحن كنا نرى الغاطس من العلاقة الحميمة والمصالح المتبادلة بين نظام الملالي من جهة وأميركا والكيان الصهيوني من جهة ثانية ونرى الطافح على السطح طبعاً من هذه العلاقة والذي صمم ليحدث قدراً من التعمية لعيون وبصائر بعض العرب أشخاصاً وأحزاباً وحكومات، والعرب العراقيون بشكل خاص يمتلكون خبرة عميقة وطويلة عن إيران بجغرافيتها وثرواتها وطوبوغرافيتها والسياسات الداخلية والخارجية والمزاج العام والقيم الاجتماعية الصالحة والطالحة ليس بحكم الجوار فقط بل بحكم الدخول

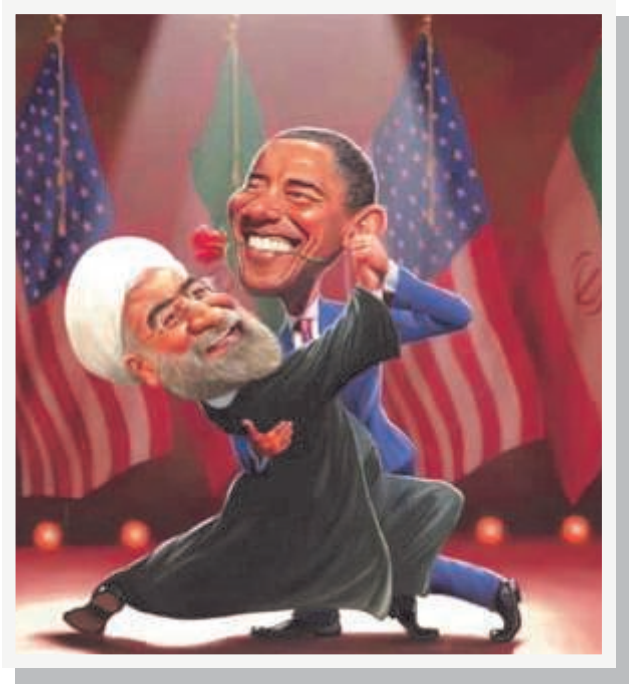

الاجتماعي الإيراني إلى العراق تحت غطاء زيارة المراقد المقدسة وهو دخول واسع جداً ويتحرك على مساحة واسعة من جغرافية العراق تمتد من سامراء شمالاً إلى البصرة جنوباً.

كانت إيران في زمن الشاه تلعب دور الشرطي الأمريكي الصهيوني في المنطقة وكانت مشاكلها مع العراق ذات أوجه متعددة منها سياسية ومنها عدوان عسكري يقع هنا وهناك. وكانت إيران قد مدت بعنقها على أرض الخليج العربي في الإمارات والبحرين وعمان والكويت والسعودية بوسائل مختلفة غير أن قوة العراق آنذاك ومنهجه المؤمن بالأمن القومي العربي والمدافع عنه والحامي له أجبر الشاه على تحجيم بعض التوق الفارسي النهم الجشع لكنه لم يوقف تشكيل الأحزاب ذات العقائد الطائفية والموالية لإيران، ولا وقف تأسيس الخلايا النائمة التي تعمل على تقويض أمن العراق واستقراره وتبث الفتن الطائفية وعقلية الشعوبية التخريبية بين البسطاء وعامة الناس من الأميين والجهلة وأنصاف المتعلمين مستخدمة نفساً طائفياً مريضاً ومقيتاً.

وفور استلام خميني السلطة أعلن عن عدائه للعراق وللعرب وتبنى فكرة تصدير ثورته المزعومة ببنيتها وتركيبها الطائفي البغيض إلى العراق والخليج، وبدأ بالاستثمار الواسع لعلاقة النفاق والانتهازية الرخيصة ... بل واستغل جود وكرم كل العرب في مد يد القبول والتعاون مع النظام الجديد بحسن نية ليغرس مخالبه في جسد

الأمة وحدث هذا مع مصر ومع الجزائر وليبيا والسودان بل وحتى مع جزر القمر. ومن البديهي جداً أن تلتقي إيران النظام مع الكيان الصهيوني والإمبريالية في حلقات العداء والاستهداف لأمتنا غير أن الخبث الفارسي قد تمكن من النفوذ إلى الأحزاب الطائفية في المشرق والخليج العربي ليحولها إلى بسامير في جسد الأمة، وأورام خبيثة تدعي وتجهر بغير الكامن الباطن في جوفها النتن وتهدم روح الأمة بطرق ممنهجة، وتنفذ من خلال المهدم أو الواهن الهش الضعيف وخاصة موضوع فلسطين والاحتلال الصهيوني لها حيث حاول نظام الملالي وعبيده تصوير أنفسهم على أنهم القوة التي ستحرر فلسطين، وتحقق ما لم تحققه القوى والمنهج القومي العروبي التحرري .! وبقي العرب يسمعون الجعجعة منذ عام ١٩٧٩ وإلى الآن دون أن يروا حفنة دقيق. والآن بدأ الإدراك الرسمي العربي يستعيد بعض وعيه وفهمه لحقيقة المشروع الصفوي الفارسي المُناظر والمتماهي تماماً مع مشروع الصهيونية.

ورغم اللقاء الواسع في عدد من الأهداف والغايات والمصالح الضمني منها والمصرح به بين النظام الإيراني وبين الإمبريالية والصهيونية، إلا أن الدور المناط بإيران يقتضي إظهار تعاطفها مع قضية فلسطين وإسنادها لمحور المقاومة العربية لكي تتمكن من خداع من تقدر على خداعه من العرب، والنفاذ إلى بعض حركات التحرر العربية لتجييرها لمشروعها والقضاء عليها تدريجياً بحرفها من مناهجها التحررية إلى مناهج طائفية تجعل من الاقتتال والفرقة التي تحصل تحت طابع وصيغ عربية هو الوسيلة الناجعة لإسقاط أهداف تحرير فلسطين والتمهيد لتمزيق الممزق . الدور الإيراني هنا تخريبي على أقل تقدير.

شاركت إيران بعد حرب الثمان سنوات التي شنتها على العراق وانتهت بهزيمتها في كل التحضيرات وكل سبل العدوان والاعتداء على العراق بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، وآخرها دخولها في تحالف غزو العراق عام ٢٠٠٣ ودخول أحزابها وميليشياتها في أول تشكيل مدني أقامته قوات الغزو وهو مجلس الحكم. وكان رئيس إيران أحمدي نجاد أول رئيس دولة يزور العراق بحماية طائرات أمريكا ,وإيران أول دولة تعترف بالنظام الجديد بعد الاحتلال. وقدمت إيران خدمات واسعة وخطيرة للغزاة في تحقيق قدر مهم من الحماية والأمن لهم في بغداد وجنوب العراق ولا يخفى هنا

الدور الذي قامت به مرجعية علي السيستاني وباقي أركان حوزة النجف بالنيابة عن إيران.

وعملياً بدأت حلقات التفاهم والتفاوض على البرنامج النووي الإيراني بعد احتلال العراق وامتدت لقرابة ١٢ عاماً قبل الاتفاق النهائي الأخير وهذا أمر مهم في تقييم وفهم حركة العلاقات الأمريكية الإيرانية.

والعالم كله يعرف أن إيران قد فتحت حدودها كاملة مع العراق بعد الاحتلال وانفتحت عملية استيراد كل منتجات إيران إلى السوق العراقية وبدأت إيران بسحب النفط من آبار عراقية وبدأت أيضاً عمليات نقل النفط الخام إلى إيران بلا عدادات وبلا حصر للوسائط واستيراد مشتقات نفطية من إيران !!!! وبدأت الحكومات المتتالية التي يتزعمها حزب الدعوة من إبراهيم الجعفري إلى نوري المالكي ووصولاً إلى حيدر العبادي تحول مليارات الدولارات من خزينة العراق إلى ايران وتمنح البنك المركزي الإيراني أطنان من الاحتياط العراقي للذهب.

بمعنى ....أن الحصار الذي فرض على إيران لم يعد له أي معنى وما تحتاجه إيران من سلاح وتكنولوجيا وأدوات علمية صار معروضاً أمامها عبر أسواق روسيا والصين. وهذه نقطة مهمة عند الربط بين الحصار وتأثيراته الضارة على إيران وبين الاتفاقية النووية الأخيرة .

إن الحديث عن أضرار اقتصادية وشح في السيولة النقدية عند النظام الإيراني تحتاج إلى إحصائيات رقمية دقيقة وحقيقية لكي يقيم تأثير الحصار تقييماً حقيقياً وصادقاً بيد أن المؤكد أن إيران لم تتأثر خطط اعتداءها وتدخلها ودعمها لأزلامها في الوطن العربي بسبب الحصار للأسباب أعلاه، غير أن استحضار الطافح من الأحداث يؤكد

أن الأضرار التي لحقت باقتصاد إيران ليست بالحجم الذي يحجم تدخلاتها، وعليه فإن المنطق يفرض علينا القول بأن الاتفاق النووي لن يحول إيران من كيان كسيح إلى كيان يعلوه لحم غزير حتى لو أضاف بعض التعديلات الوزنية.

بعض فقرات الاتفاق الأساسية :

قراءة وتحليل

بالعودة إلى المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد إعلان الاتفاق نلتقط الآتي التي ترجمناها بتصرف:

١-تخفيض ما بحوزة إيران الآن من اليورانيوم المخصب من ١٢ ألف كيلوغرام إلى ٣٠٠ كيلو غرام فقط وليظل مجموع ما تمتلكه هو ٣٠٠ كغم فقط على مدار الخمسة عشر سنة القادمة.

٢-وافقت إيران على أنها لن تنتج يورانيوم مخصب ولا بلوتونيوم يكفي لإنتاج سلاح نووي خلال الخمسة عشر سنة القادمة.

٣-تتحول قدرات إيران القائمة الآن على إمكانية صناعة سلاح نووي خلال سنة واحدة إلى ما لا يقل عن عشر سنوات، أي أن تنفيذ الاتفاق يجرد إيران من إمكاناتها القائمة ويقلص قدراتها على صناعة سلاح نووي من سنة واحدة الآن إلى عشرة سنوات بعد بدء تطبيق الاتفاق.

٤-الاتفاقية سارية المفعول لعدد غير محدد من السنوات فهي عاملة لـ ١٠سنوات ولـ ١٥سنه ولـ ٢٥ سنه) وكما عبر كيري أن شمسها لا تغرب.(

٥-تم الاتفاق على أن مفاعل ناتانز لا يخصب أكثر من النسبة ٣,٦٧٪ خلال الخمسة عشر سنة القادمة.

٦-إيقاف التخصيب في منشاة فوردوا وتتحول المنشأة إلى موقع بحثي ولإنتاج الإشعاع المستخدم في علاج السرطان فقط وتكون عرضة للتفتيش اليومي.

٧-وافقت إيران على إغلاق خط إنتاج اليورانيوم المعد للإنتاج العسكري وكذلك خط البلوتونيوم ويعاد تصميم وبناء مفاعل إنتاج الماء الثقيل في آراك Arak وتتعهد إيران بعدم بناء أي مفاعل جديد ولمدة ١٥ عاماً .

٨-تعهدت إيران بإخضاع كل السلسلة الصناعية ذات الصلة بالبرنامج النووي للتفتيش اليومي وليس فقط المفاعلات المركزية.

الاتفاق والعقوبات الاقتصادية:

لنعد الآن إلى موضوع المكاسب الاقتصادية الإيرانية من الاتفاق والتي أقرتها الاتفاقية ونرى ولو تخميناً وتقديراً لمدارات ومديات الربح والخسارة فيها .

وبدءاً نقول :إن النظام الإيراني قد عرض شعبه خلال سنوات الحصار إلى ظروف استثنائية لا مبرر لها ووضع إيران كلها تحت ضغط ظروف معيشية وسياسية أيضاً غير مبررة. وفي الوقت الذي كان البلد والشعب يعاني كانت واردات إيران وما تحصل عليه من مساعدات أو هبات ذكرنا بعضها يضيع الكثير منها على مشاريع التوسع الإقليمي وإجراءات ومتطلبات العدوان على الأمة العربية .

لقد عمل النظام على توفير مستلزمات نجاح تصدير الطائفية والهيمنة وبناء الخلايا النائمة والمستيقظة وتمويلها ما كان يجب أن يصرف على خبز الشعب الجائع بغالبيته وعلى مشاريع التنمية التي تكاد تكون انحسرت، ولم يعرف العالم من تطور تقني أو علمي لإيران إلا في ميدان البرنامج النووي .من جهة، ومن جهة أخرى فإن كل ما أنفق على برنامج الطاقة النووية قد دخل الآن في أنفاق التلف والضياع لأنه سيدمر ويختفي طبقاً لبنود الاتفاق. وهو بكل تأكيد أكبر بكثير من مبلغ الـ ١٢٠ مليار التي ستطلق تدريجياً كأموال حجزت أثناء الحظر وهو مبلغ سيضيع هو الآخر في الجهد العابث لإيران في الأقطار العربية التي تورط النظام الفارسي في محاولات الهيمنة عليها مباشرة أو عبر وكلائه المرتزقة.

إن عودة إيران التدريجية إلى البيع والشراء مع العالم ليست مكسباً من وجهة نظر سيادية بل هي الوضع الطبيعي الذي خسره النظام وخسر به شعب إيران .إيران لم تعاني كثيراً من الحظر الذي فرض عليها من زاوية البيع والشراء فلقد ضمنت لنفسها ساحتي روسيا والصين وغيرهما وهي ساحة غير مغلقة على البضاعة الأمريكية ولا الغربية عموماً. بكلام آخر أن إيران لم تحاصر كما حوصر العراق بل كان بوسعها اقتناء ما تريد عبر السوق الروسية .وإيران لم تعامل كذات المعاملة الإجرامية التي عومل بها البرنامج النووي العراقي والعالم كله يعرف أن معدات العراق النووية بما فيها اليورانيوم والبلوتونيوم وأجهزة الطرد المركزي وأسود الكاربون والماء الثقيل قد نقلت كلها إلى ايران عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤وبإشراف مباشر من أحمد الجلبي وعبد العزيز الحكيم وجلال الطالباني وكانت هي المحرك الأساس لتطور برنامج إيران .إيران لم تتوقف طيلة سنوات الحصار عن مشروعها التمددي على حساب العرب ومنحت بغداد وجنوبها عام ٢٠٠٤ وما تلاها من قبل

الاحتلال الأمريكي المجرم ومن ثم بدأت عام ٢٠١٤ وبحجة مقاتلة الإرهاب بالسيطرة على مدن العراق الثائرة وما زالت حربها التي تباركها أميركا وتساندها مستمرة سنوات قبل الاتفاق .أي أن الاتفاق ليس الجسر للتدخل الإيراني الذي نقاومه بل أن الجسر قائم منذ عام ١٩٧٩ .

خاتمة:

تحولت إيران فور استلام خميني السلطة عام ١٩٧٩إلى دولة تعتدي على جيرانها بحجة حماية المذهب وكأنها قد امتلكت تفويضاً إلهياً بتمثيل الإسلام والمذهب .ووظفت كل إمكانات إيران البشرية والاقتصادية لاحتلال العراق وتثبيت تأثيرها ونفوذها في سوريا ولبنان والبحرين والكويت والسودان ومصر وغيرها من الدول العربية .وتمكنت إيران من تنفيذ بعض مآربها بعد الانضواء تحت قيادة أمريكا في مشروع غزو العراق واحتلاله .وبعد قرابة ١٢ عام من الاحتلال والممارسات العدوانية توصلت إيران إلى اتفاق مع الدول الكبرى والعظمى وأوروبا لتحجيم المشروع النووي الإيراني وتحويله إلى برنامج سلمي الأمر الذي يعني خسارة إيران لكل ما أنفقته من أموال طائلة في جعجعتها النووية .

يأتي الاتفاق وملامح تغيير عملي خطيرة في الموقف العربي الرسمي وفي الوعي الشعبي العام لا تلوح في الأفق فقط بل تعبر عن نفسها عملياً وميدانياً في مواجهة العدوان والاحتلال والنفوذ العدواني لإيران ضد أمتنا .إن تطوير رد الفعل العربي وتصعيده يجب أن يتم الآن على كل الأصعدة ومنها إعلام المقاومة الذي نرى أن يركز على الأضرار القادمة والمحتملة وعلى تناقضات نظام الملالي وعلى هدره لأموال الشعب الإيراني بمشاريع النووي الفاشلة والاعتداء على الشعوب المجاورة وأن يحاصر مشروع التمدد الفارسي بقوة وبكل السبل بما في ذلك توجيه ضربات عسكرية للوجود الإيراني في العراق وسوريا ولبنان وغيرها وأن يتم فضح النفاق الفارسي الذي يمارسه خامنئي وأزلامه وتكشف كل أوراق الزيف وان تسلط الأضواء على الخراب وفقد السيادة والخرق الأمني القادم بعد دخول فرق التفتيش .

إن على العرب أن ينظروا ليس فقط إلى) احتمالات لصالح إيران (بل أن ينظروا إلى عكسها ونقيضها وأن يغذوه ولا يستسلموا أبداً إلى فكرة أحادية الرؤيا هي أن إيران قد صارت) قبل وبعد الاتفاق (قوة لا تقهر فشعوب العالم المستعبدة تحررها السيوف والبنادق والأعلام والأقلام والسياسة وليس القنابل النووية .أن علينا أن نركز على جوانب مشرقة تلوح وتبان في أرجاءنا بعد أن صار بعض حكام العرب يهددون بمقاتلة إيران علنا بعد أن ظلوا صامتين لسنوات طويلة بذات العين التي نحسب فيها حسابات الخديعة والتواطؤ وغدر أمريكا ومن معها وإصرار إيران المتهور الأهوج .

والله من وراء القصد.

* * * *

قادم الأيام والتداعيات المحتملة

بالمختصر المفيد وحتى لا نغرق في تفاصيل التحليلات والتحليلات المضادة حول أبعاد أو مساوئ أو حسنات الاتفاق الأخير المبرم بين الشيطان الأكبر ومحور الشر حتماً سوف تسيل. كميات لن تحصى من الحبر بأقلام من هللوا ومن استنكروا ومن أبدوا خشيتهم مما هو قادم من أيام غير ان الحقيقة الساطعة التي ليس بمقدور أحد من مواجهتها هي مواقف المقاومين الذين لن يساوموا على قضيتهم ولن ينال من إرادتهم كل تآمر الآخرين طالما بندقيتهم جاهزة وإرادتهم لا تلين فهؤلاء حملوا على أكتافهم كل صخور الدنيا وتعشقت إرادتهم مع صلابة هذه الصخور واضحت وإياها شيئاً واحداً أما القادم من أيامٍ وأسابيع وأشهر فهو الفيصل الذي سيحدد آفاق ما ينتظر الجميع من تحديات ليتبين بعدها الخيط الأبيض من الخيط الأسود حيث لا يمكن لأمة أن تنهزم في معركة وجود تكون فيها أو لا تكون.

قيادة قطر العراق:
بيان في الذكرى السابعة والأربعين
لثورة السابع عشر - الثلاثين من تموز العظيمة
لنستلهم روح الثورة الوهاجة في تأجيج مسيرة الجهاد والتحرير الظافرة

أصدرت قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً في الذكرى السابعة والأربعين لقيام ثورة ١٧-٣٠ تموز المجيدة وفيما يلي نصه:

يا أبناء شعبنا الأبي المجاهد

تمرُ علينا اليوم مع إطلالة عيد الفطر المبارك الذكرى السابعة والأربعون لثورة البعث في العراق ثورة السابع عشر – الثلاثين من تموز العظيمة التي أنهت حكم ردة الثامن عشر من تشرين الثاني السوداء عام ١٩٦٣ وأفصحت عن الوجه المشرق والأصيل لثورتي الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ التي مرت ذكراها السابعة والخمسون في يوم الرابع عشر من تموز الجاري وثورة الثامن من شباط عام ١٩٦٣ التي اغتالها المرتدون والذين أنهت حكمهم المشبوه.... ثورة السابع عشر – الثلاثين من تموز العظيمة وبعد ان تمكنت من تصفية جيوب الالتفاف والارتداد في انتفاضة الثلاثين من تموز الباسلة التي قامت بأطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة وتصفية شبكات التجسس الصهيونية وحققت الإصلاح الزراعي الجذري والثورة الزراعية في الريف وبيان ١١ آذار عام ١٩٧٠ الذي حقق الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية والحكم الذاتي لأبناء شعبنا الكردي وقرار تأميم نفط العراق الخالد في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ وتوظيف عائداته في مسيرة التنمية العملاقة والبناء الاشتراكي وتحقيق الرفاه المعيشي والازدهار الثقافي والمعنوي والنفسي لأبناء شعبنا الأبي والبناء العقائدي الوطني والقومي المتين لجيشنا الباسل و تقديم الدعم الفعال للمقاومة الفلسطينية ولحركات التحرر الوطني والقومي في الوطن العربي والعالم الثالث كله .

وبذلك شيدت ثورة البعث في العراق ثورة السابع عشر – الثلاثين من تموز الخالدة بمنجزاتها العملاقة القلعة الناهضة لحركة الثورة العربية المعاصرة فأستهدفها معسكر أعداء العراق والأمة بالعدوان الإيراني الغاشم الذي دحره أبناء شعبنا الأبي ومقاتلو جيشنا الباسل محققين نصر العراق والأمة المبين في الثامن من آب عام ١٩٨٨ فتتالت العدوانات الغاشمة العدوان الثلاثيني الغاشم عام ١٩٩١ والذي سبقه الحصار الجائر الذي امتد ثلاثة عشر عاما وحتى عدوان الحلف الأميركي الأطلسي الصهيوني الفارسي واحتلال العراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ والذي تصدى له مجاهدو البعث والمقاومة منذ يومه الأول بمجابهة جهادية حازمة تُوجت بهزيمة المحتلين الأمريكان وطردهم شر طردة من العراق الذي سلموه لقمة سائغة لإيران كما اكد ذلك الرفيق المجاهد عزة إبراهيم الأمين العام للحزب و القائد الأعلى للجهاد والتحرير والخلاص الوطني .... ومنذ ذلك الوقت واصلَ مجاهدو البعث والمقاومة كفاحهم الملحمي الظافر يحدو ركبهم الرفيق المجاهد عزة إبراهيم بوجه تركات المحتلين الأمريكان والهيمنة الإيرانية على العراق ... واستمراراً لمنهج التواطآت الأميركية الإيرانية يجيء اليوم الاتفاق النووي الأميركي الإيراني الذي يسمونه الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة (الخمسة + ١) ليطلق يد ايران في التمدد داخل العراق بل والتمدد في الخليج العربي وتهديد أمنه والأمن القومي العربي برمته من دون ان تحجب هذه الحقيقة الساطعة التبريرات والتسويغات الأميركية للاتفاق المذكور بدعاوى (الحيلولة دون امتلاك ايران السلاح النووي) وما شاكل ذلك من فبركات كاذبة وتسويغات ممجوجة.

يا أبناء شعبنا الصابر المقدام

يا أحرار العراب والعالم أجمع

وهكذا تتواصل تخطيطات وممارسات الحلف الأميركي الصهيوني الفارسي وعملائه في السعي المحموم لتمزيق العراق عبر الممارسات الشائنة لما يسمى الحرس الثوري الإيراني وقائده المجرم قاسم سُليماني والميليشيات العميلة لإيران المنضوية تحت مسمى الحشد الشعبي والشعب العراقي منه ومن ممارساته الإجرامية براء ... هذه الممارسات الشائنة في ديالى وشمال بابل وحزام بغداد وصلاح الدين والتي هدموا فيها دور

المواطنين وحرقوا مزارعهم وبساتينهم ومحلات عملهم والتي تتواصل اليوم في الرمادي والفلوجة بأسناد جوي أمريكي وبالقصف الوحشي الذي يمارسه جلاوزة (الحشد الشعبي) بالهاونات والبراميل الحارقة والذي يذهب ضحيته يوميا العديد من الشهداء والجرحى من أبناء الفلوجة الأبرار والمزيد من النازحين من أبناء شعبنا الأبي ... ويترافق ذلك كله باضطهاد وقمع الشعب العراقي كله وشن حملات الاعتقالات والاغتيالات ضد مجاهدي البعث والمقاومة من قبل الحكومة العميلة وميليشياتها المجرمة واستمرار مسلسل نهب ثروة الشعب العراقي النفطية وأمواله وإفقاره وتجويعه واستمرار التفجيرات الإجرامية التي تطال أرواح العشرات من أبناء شعبنا يومياً.

بيد أن ذلك كله يؤجج ثورة التحرير المباركة التي تستلهم روح ثورة السابع عشر – الثلاثين من تموز في ذكراها السابعة والأربعين وحتى تحقيق التحرير الشامل للعراق واستقلاله الناجز وتحقيق نهوضه الوطني والقومي والإنساني الشامل.

المجد لشهداء البعث والعراق والأمة الأبرار.

تحية لروح قادة ثورة السابع عشر – الثلاثين من تموز الخالدة الرفاق احمد حسن البكر و الشهيد صدام حسين وصالح مهدي عماش في ذكراها السابعة والأربعين.

تحية المجد والفخار للرفيق القائد المجاهد عزة إبراهيم الأمين العام للحزب ولقيادة البعث ومناضليه وأبناء شعبنا المجاهد وأمتنا العربية المجيدة.

والخزي والعار لتحالف الأشرار وعملائهم الأخساء.

ولرسالة أمتنا المجد والخلود.

قيادة قطر العراق

في السابع عشر من تموز ٢٠١٥ ميلادية

8 آب 1988 يوم أغر في تاريخ العرب

كتب المحرر السياسي

بعد أيام قليلة، تحل الذكرى السابعة والعشرون لانتهاء الحرب العربية-الفارسية، وليس الحرب الإيرانية-العراقية كما درج الإعلام على تسميتها.

هذه الحرب التي استمرت في سياقاتها الميدانية ثماني سنوات وأكثر من بدء تحضير مناخاتها، هي معركة قومية بامتياز، لأنها كانت صراعاً بين مشروعين، مشروع قومي عربي كان العراق رافعته السياسية، ومشروع فارسي متجلبب برداء الدين المشدود إلى عصبية المذهبية.

وعندما وضعت تلك الحرب أوزارها، لم يكن كثيرون يعرفون أهمية الإنجاز الكبير الذي حققه العراق في تصديه للمشروع الفارسي. لا بل أن كثيرين ذهبوا إلى تحميل العراق مسؤولية التسبب بتلك الحرب، وبعض آخر ذهبوا إلى تصوير العراق وكأنه رأس حربة لتحالف عربي-خليجي دولي ضد ما سمي ثورة في إيران.

وإذا كانت الأمور قد التبست على كثيرين من حسني النية وسيئيها ممن اندهشوا بحجم الحدث الإيراني، إلا انه كان يجب ان لا تلتبس على الذين واكبوا المسار السياسي للتغيير الحاصل وخاصة من العرب، وهم يسمعون بأعلى الصوت وصف الخميني للقومية العربية بأنها رديف للصهيونية، وان العرب هم قوم الجاهلية.

قد لا يحتاج المرء لإبراز كثير من الأدلة لإثبات ان حركة التغيير بإيران غير معنية بالصراع مع العدو الصهيوني بل يكفي التوقف عند فضيحة إيران غيت، لتبين أن من يحصل على السلاح من عدو يفترض انه وجودي بالنسبة إليه، لا يمكن أن يقدم على تسلح منه ومهما بلغت قساوة الأمور عليه. وأما وأن الأمر قد حصل، وهذا لم يكن إلا بعضاً مكشوفاً من جبل مستور، فإن لاحق الأيام أثبت أن التسليح الإسرائيلي للنظام الإيراني لم يكن حدثاً عرضياً فرضته معطيات الحرب، بل جاء في سياق تقاطع مشروعين كل واحد منهما يجد مداه الحيوي وأمنه السياسي في العمق العربي.

وكما أن أي انتصار عربي على العدو الصهيوني في مجرى الصراع المفتوح معه، يصيب مقتلاً فيه، فإن الانتصار العربي في الحرب العربية الفارسية، اعتبره رأس النظام ومرشده مقتلاً لمشروعه عند ما وصف قبوله بقرار مجلس الأمن الدولي الداعي لوقف الحرب بأنه اصعب عليه من تجرع كأس السم، وهو بقبوله فإنما تجرع هذه الكأس.

تلك الحرب التي فرضت على العراق ظناً من النظام الإيراني أنه سينتصر فيها استناداً إلى الزخم المعنوي والتعبوي الذي تولد عن سقوط نظام الشاه، جاءت نتائجها بعكس ما ابتغاه الخميني ونظامه وكل الذين شدوا أزره ومدوه بالسلاح والتقنيات الحربية.

لقد خرج العراق من تلك الحرب والمكلفة طبعاً اكثر قدرة واقتداراً، وهذا لم يرح كل الذين لا يريدون للأمة العربية أن تثبت وجودها وتدافع عن حقوقها، وقبل أن يجف حبر التوقيع على اتفاقيات وقف إطلاق النار والإنهاء الرسمي للحرب في ٨/٨/١٩٨٨، بدأت رحلة الإعداد لحرب جديدة

هدفها ضرب العراق الذي أثبت انه قاعدة ارتكازية للمشروع القومي العربي، ولضرب النتائج التي تمخضت عن الحرب مع إيران. وهذا الذي تعرض له العراق منذ وضعت تلك الحرب أوزارها، ما هو إلا تنفيذاً لما تقرر في الغرف السرية التي توجه السياسة العامة للتحالف الصهيو-استعماري والمتقاطع مع كل القوى التي تستبطن عداء قومياً للعرب وخاصة النظام الإيراني الجديد الذي استبدل رداء بآخر.

هذا الذي يشهده العراق اليوم، وانفلات الدور الإيراني من عقاله، لا يحصل في عالم افتراضي، وإنما تدور أحداثه على أرض الواقع العربي من العراق في مشرق الوطن إلى آخر بقعة في مغربه. وعندما يقول ويؤكد من هم في المواقع المقررة في هرم النظام الإيراني بأن بلادهم باتت تسيطر على أربعة عواصم عربية وأن بغداد ستعود عاصمة للإمبراطورية الفارسية كما كانت في الماضي. فهذا إن دل على شيء فإنما يدل بأن فارس تزعم أنها صاحبة حق تاريخي في الأرض العربية، وما تقوم به له ليس إلا استرداداً لهذا الحق التاريخي. وإذا كان النظام الإيراني الحاكم منذ حصول التغيير، يرتكز في سياسة على مفهومية ولاية الفقيه، وأن كل ما يقوم به ما هو إلا تنفيذاً لأمر إلهي، فهل هذا يعني، أن فارس تعتبر أن أرض العرب هي أرض موعودة لها؟ إذا كان كذلك يشكل قناعة راسخة لديها ويبدو كذلك، فبماذا تختلف عن الزعم الصهيوني بأن فلسطين هي أرض موعودة "لبني إسرائيل" .

وإذا كان النظام الإيراني الحالي يقدم نفسه على انه مرجعية دينية سياسية لقوى مجتمعية تأخذ بالأحكام المذهبية للمذهب الحاكم في إيران، فبماذا يختلف هذا عن موقف "إسرائيل" بأنها وطن قومي لكل يهود العالم؟؟

وإذا كان النظام الإيراني ،يعمل على تخريب بنى المجتمع العربي، وإثارة النزاعات المذهبية والطائفية فبماذا يختلف باستهدافاته الأساسية عن الهدف الصهيوني والذي لا يرى أمناً إسرائيلياً متحققاً إلا بقدر ما يكون الواقع العربي مجزأ ومفتتاً وتعيش مكوناته المجتمعية في حالة تناحر دائم؟

إن هذه الأبعاد المتشابهة في استهدافاتها الاساسية لا تترك مجالاً للشك بأن ما قام به النظام الإيراني وما يقوم به إنما يكمل بنتائجه ما تهدف قوى التحالف الصهيو-استعماري لتحقيقه حتى ولو لم تجمعهما غرفة عملية واحدة: فكيف إذا كان التنسيق العملاني قائماً تحت حجة مواجهة الإرهاب وقوى التكفير السياسي والديني وكل المعطيات تدلل ان هذه القوى ما نمت وكبرت إلا في ظل رعاية دولية وإقليمية لها وفي ظل توفير بيئات ملائمة لأنشطتها من خلال رفع مستوى الخطاب المذهبي والطائفي واستحضار قواه في الصراع المتفجر في أكثر من ساحة عربية، وبما أدى إلى زيادة الشرخ بين المكونات المجتمعية ودفع هذه المكونات للاصطفاف قسراً في إطارات مذهبية بغية رسم حدود سياسية بينها، وبالتالي إعادة صياغة الأوضاع السياسية للساحات المتفجرة بالاستناد إلى إفرازات الصراع الذي يراد إبرازه بعناوينه المذهبية وعلى حساب الخطاب الوطني الجامع.

بعد ٢٨ عاماً على يوم ٨/٨/١٩٨٨، والذي كان يوم إعلان الانتصار العربي في الحرب العربية الفارسية، بعض ما يزال يتعامى عن الحقائق الموضوعية والأبعاد الفعلية للمشروع الفارسي، وبعض آخر، أدرك ولو متأخراً، بأن العراق لم يكن يدافع عن نفسه وحسب بل كان يدافع عن الأمة العربية وعن الأمن القومي العربي ومعه ثبت انه يوم اسقط العراق أسقطت معه مناعة الجبهة العربية وحدث الاختراق الذي تحول اجتياحاً وصل حتى الشواطئ المتوسطية جغرافياً إلى عمق النسيج البشري مجتمعياً.

على هذا الأساس، فإن الذين انخرطوا في الحملة المعادية ضد العراق بعد الثامن من آب /١٩٨٨، عليهم أن يعترفوا بأن موقفهم مدان، وأن خطأهم لا بل خطيئتهم هي قاتلة وانهم باشتراكهم في الحرب على نتائج الحرب مع ايران، إنما كانوا يدكون إسفيناً ليس في بنيان العراق الوطني وحسب بل في بنيان الأمة القومي. وعليه فإذا كان الرجوع أن الخطأ فضيلة، فالاعتراف بهذا الخطأ لا بل الخطيئة فضيلة مضافة، وان من كان يساوره الخوف من نتائج الحرب مع إيران، عليه أن يعيد حساباته، بأن الخوف لم يكن مبرراً، ونتائج الحرب لم تكن خطراً عليهم بل كانت خطراً على المشروع الفارسي التوسعي، وأن المدخل لإعادة تفعيل الموقف في مواجهة المشروع الصهيوني. وتكفيراً عن تلك الخطيئة عليهم أن يعتبروا الحرب مع إيران وبما أسفرت عنه من نتائج إنما هي قادسية متجددة، وعلى ذلك يبنى للانطلاق لصياغة علاقات قومية جديدة، تمهد لاستنهاض قومي جديد، وتعيد للأمة اعتبارها في استحضار للمرحلة التي أعقبت انتصار العرب في القادسية الأولى.

من هنا، يجب على كل من لم يذق طعم السم الفارسي أو ذاق بعضه، أن يعيد الكأس لمن تجرعه أولاً، وألف باء ذلك، اعتبار يوم انتصار العراق في القادسية الثانية، يوم عربي أغر على الأمة ان تحتفي به وتستحضره بكل معانيه لأنه لو لم تُسقط النتائج السياسية لذلك اليوم، لما حصل الفراغ في واقع الأمة ولما اندفعت القوى المعادية لملء هذا الفراغ وبما جعل العرب يعيشون تحت وطأة انعدام الوزن.

إن الإمكانية ما زالت متاحة، وان الاعتراف بأهمية هذا اليوم وبكل دلالاته النضالية هو الانتصار للمشروع الوطني المقاوم في العراق الذي يتصدى لقوى مشروع التحالف الصهيو-أميركي والمتقاطع مع مشاريع المتكئات الإقليمية بكل مواقعها وتعبيراتها والمشروع الفارسي أساساً فيها.

إن الدعوى لإسناد المشروع الوطني في العراق، هو أضعف الإيمان لإعادة الاعتبار لموقف العراق يوم خاض صراعاً مع فارس، وبدون هذا الاحتضان لا يمكن وأد المشروع الإيراني بكل تحالفاته وتقاطعاته، والحقيقة التي يجب أن يدركها الجميع، هو أن المشروع الطائفي لا يواجه بمشروع مثيل له وإن اختلفت منطلقاته وأدواته بل يواجه بمشروع وطني مفتوح على أفقه القومي.

*****

وتبقى ثورات تموز عروس الثورة العربية

حسن خليل غريب

قد يتهمنا البعض أننا نبكي على الأطلال بعد أن قضى الاحتلال الأميركي وشريكه الإيراني على تلك الثورة المباركة عندما عملوا على اجتثاث البعث كي لا يعيد تكرار التجربة الرائدة في العراق، واستطراداً في أي قطر عربي آخر.

من ١٤ تموز من العام ١٩٥٨، عندما أسقط البعث حلف بغداد، إلى ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ عندما بنى البعث دولة الثورة الدائمة في العراق التي أثارت الخوف في نفوس المتعطشين على نشر استراتيجية الهيمنة على العالم.

ومن ثورة ٢٣ تموز من العام ١٩٥٢، عندما أسقطت مجموعة من الضباط الأحرار في مصر النظام الذي تآمر على قضية فلسطين، فأسقطوها بيد الإمبريالية بعد العام ١٩٧٣ على أيدي أنور السادات كي لا تقوم للأمة العربية قائمة من بعدها.

يبقى شهر تموز شهر الثورة العربية بجدارة واستحقاق.

لن نبكي على الأطلال لأن البكاء عليها يعني استحالة إعادة إعمارها كما كانت، بل نحن نعيد إبراز الرمز الثوري الذي كان العامل الفعلي في تفجير ثورات تموز.

تموز شهر الثورات العربية بجدارة لأن مفجريها رسموا معالم معركة التحرر العربي من كل هيمنة خارجية على كيان الأمة العربية، لأن هذا الكيان يهدد مصالح الطامعين غير المشروعة في أرض الأمة وثرواتها.

كان التفجير الثوري في تموز مصر والعراق من صنع عربي، بفكر عربي، وبأيد عربية، وبإرادة عربية. ومتى كانت أداة الثورة مبنية على أسس استراتيجية، فنحن لن نبكي على الأطلال بل نستحضر من جديد وفي كل وقت تلك الأداة الفكرية، التي فجّرت تلك الثورات، لتبقى بوصلة تهدينا سواء السبيل مهما ادلهمت السماوات بالغيوم ومهما كان حجم التخريب كبيراً في البنى المادية للثورة. إذ ما دام الفكر بخير ستبقى الأمة تتطلع إلى آفاق الخير الذي سيعود من جديد ليعمَّ سماء الأمة وأرضها.

إن المقاومة التي تجري على أرض العراق اليوم، كاستمرار لمقاومة الاحتلال الأميركي منذ بداية العدوان، لم تكن لتحصل لولا حضور الفكر الثوري في شتى مراحلها، منذ بداية الإعداد لها، مروراً بإلحاق الهزيمة بالاحتلال الأميركي، وصولاً إلى مواجهة شرسة ضد الاحتلال الإيراني التي تجري فصولها في هذه المرحلة.

نحن نبكي على أطلال لا يحميها فكر يشكل الوقود الدائم للثورات، ولكننا نعتز بفكر يزود الثورة الشعبية في العراق لأنه وقودها الدائم الذي يغذيها كلما أرادت قوى الشر أن تطفئه.

ذلك هو الفكر القومي القائم على ثوابت الحرية والمساواة والعدالة ووحدة النضال والمصير هو وحده الذي يزود محركات الثورة بالوقود، وطالما أن تلك الثوابت تمثل روحية القيم والمبادئ العليا والسامية فلا خوف على ثورة تتخذ منها سلاحاً. ولا خوف على ثورة فقدت حتى أعظم رجالاتها من الاجتثاث لأن الفكر هو الذي جعل من العظماء كباراً خالدين، وهو الذي سيصنع أمثالاً لهم يحملون علم الثورة كلما رحل واحد منهم.

لقد غاب عبد الناصر، وغاب ميشيل عفلق، واستشهد صدام حسين، ولكن الثورة التي حملوا لواءها ظلت حاضرة في نفوس من كانوا لهم الخلف. ولهذا استمرت ثورة مصر في حضور الناصريين، واستمرت ثورة العراق في حضور البعثيين. ولهذا، وإذا اتخذنا ثورات تموز مثالاً، فإنها الرمز الأمثل الذي يمثِّل الفكر القومي أبرز تمثيل. ولهذا فلا خوف على الثورات القومية طالما ظل الفكر القومي يضخ وقوداً لمحركاتها ومحركيها.

وأخيراً نرى من الواجب علينا أن نرفع أسمى التحيات إلى مقامات ثورة يوليو في مصر، وإلى مقامات ثورات تموز في العراق، كلما أطلَّ هلال شهر تموز في سماء أمتنا العربية.

الدكتور خضير المرشدي:

- وحدة العراق وحرمة الدم العراقي من أولويات حزب البعث وشعب العراق
- حزب البعث يرفض الحلول المستندة إلى أجندات طائفية ومذهبية.

صدر عن الدكتور خضير المرشدي الممثل الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق التصريح التالي:

من المعلوم أن حقيقة الصراع الجاري في العراق الآن، وحيثياته الأساسية هو بين الاحتلال وعمليته السياسية التي أنشأها وما أفرزته من طائفية وفساد وإرهاب وهياكل ومنظومات تشريعية وتنفيذية وقضائية من جانب، وبين شعب العراق ومقاومته وقواه الوطنية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي من جانب آخر.

وقد بذلت أطراف عراقية وإقليمية ودولية عديدة جهوداً كبيرة وحثيثة، وخصصت أموالاً طائلة لتغيير مجرى هذا الصراع، وتسويقه على إنه صراع طائفي (سني - شيعي)، في محاولة لإجهاض مشروع المقاومة الوطني في التحرير والاستقلال والخلاص والبناء من خلال مؤامرة لازالت خيوطها مستمرة ومتفاعلة والدعوات لها قائمة من قبل بعض أطراف العملية السياسية المستفيدة من هذا الواقع الغريب عن شعب العراق وتاريخه وفكره وعقيدته وقيمه وأهدافه الوطنية. وبذلك فإن أية محاولة لمعالجة المشاكل القائمة في العراق التي فرضها الاحتلال وكان سبباً في نشوئها، وأي حديث أو عمل (لتسوية تاريخية أو مصالحة وطنية) كما يعلن البعض، لابد وأن تكون من خلال وضع الحلول الشاملة لطبيعة الصراع الأساسية وحيثياته وأسبابه، والذي هو صراع سياسي بأمتياز، وفي مقدمة ذلك الدخول في حوار إيجابي وبناء مع قوى الثورة والمقاومة وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي، لتنفيذ مبادئ الحل الشامل، والتي ستكون مدخلاً لوضع حد لسلسلة الكوارث التي يتعرض لها العراق وشعبه العزيز.

أما الحديث عن مصالحة (سنية - شيعية) أو (عشائرية - عشائرية) أو مناطقية - مناطقية)، فهو لا يتعدى عن كونه (كلمة حق يراد بها باطل) وبنتيجته يَصُب في خدمة تنفيذ مشروع الاحتلال ومحاولة ترميم لعمليته السياسية المتهاوية، ويخدم توجهات مشبوهة لضرب مشروع المقاومة الوطني والالتفاف عليه، والتنكر لحقوق العراق التي انتهكها الاحتلال، تحت عنوان ضرورة المصالحة بين فئات المجتمع مع بعضها البعض، أو العشائر مع عشائر أخرى، والتي عاشت متآخية منسجمة مع بعضها آلاف السنين ولا زالت ولم تكن يوماً بحاجة لمصالحة.

وبهذا الصدد فقد تابعنا في الأيام الماضية تصريحات لبعض أطراف العملية السياسية والحكومة التي تشكلت بتوافق أمريكي - إيراني، ومنها ما أدلى به السيد (محمود المشهداني) الرئيس الأسبق لما يسمى البرلمان، والذي تطرق فيه إلى موقف حزب البعث من موضوع (المصالحة) وما أطلق عليه (التسوية التاريخية) بين (السنة والشيعة) لصياغة مشروع وطني كما يدعي، وقد ذكر إنه وآخرين قد التقوا بممثلين عن الجهات الوطنية العراقية الرافضة للاحتلال وعمليته السياسية ومن ضمنها وفي مقدمتها أحد الرفاق أعضاء قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي من اجل الوقوف على رأي الحزب وموقفه من الأحداث الجارية ووثيقة الاتفاق السياسي وموضوع المصالحة، وللحصول على إجابة لسؤال من قبل أطراف أخرى في العملية السياسية عن موقف البعث. وأشار إلى إنهم قد حصلوا على

موقف الحزب الرسمي الذي اختزله (بالحفاظ على وحدة العراق وحرمة الدم العراقي، وإن الحزب يتنازل عن الكثير من مواقفه ولا يطلب شيئاً، في حالة أن يتفق السنة والشيعة كما يقول) !!!!

وللتعليق على هذا الموضوع الهام والأساسي، ولتوضيح موقف الحزب الثابت والمعلن والمعروف، والذي تم توضيحه من قبل الرفيق عضو القيادة والوفد المرافق له في هذا اللقاء، وبحسب محضر الاجتماع الذي حضرته عدد من الشخصيات الوطنية العراقية، ولكن لم يتم نقله أو ذكره للأسف كما تقتضي الأمانة من قبل الشخص المذكور، وكما ينبغي أن يكون.

نود إيضاح ما يلي :

من المؤكد أن وحدة العراق وحرمة الدم العراقي تأتي في رأس قائمة الأولويات في موقف البعث وشعب العراق بأكمله، وهما من بين أهم الأهداف الوطنية الأخرى التي لا يمكن تجزئتها أو التنازل عنها أو بعض منها، مهما طال الزمن وغلت التضحيات.

إن حزب البعث في الوقت الذي يتمسك فيه بوحدة العراق أرضاً وشعباً، ويسعى بكل ما أوتي من قوة لوقف نزيف الدم الذي يجري في العراق.

إلاّ أن موقفه من أية حلول سياسية أو تسوية تاريخية أو مصالحة حقيقية أو توافق وطني لابد وأن يستند إلى تنفيذ مبادئ حل شامل وكامل ونهائي، من خلال (مؤتمر وطني شامل) يضم جميع الأطراف السياسية بدون استثناء ويتخذ قرارات مصيرية وتاريخية شجاعة بضمانات عربية ودولية ملزمة، تتناسب مع حجم الكارثة التي يمر بها العراق وشعبه للخروج بحل وطني شامل. وليس كما يدعو البعض لعقد مؤتمرات لأغراض فئوية ضيقة ولتحقيق أهداف طائفية ومذهبية أو عشائرية أو مناطقية أو شخصية، والتي لن تؤدي إلا إلى المزيد من التفرقة والتجزئة والتناحر وتفريق الصفوف وتعقيد الموقف أو لإنجاح ودعم العملية السياسية وهياكلها الفاشلة والفاسدة . وعليه فإن مبادئ الحل السياسي الوطني الشامل التي تمثل موقف حزب البعث العربي الاشتراكي تتلخص بما يلي :

١-تغيير وإعادة تأسس العملية السياسية في العراق بكافة مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل جذري وتام على أسس جديدة تضمن إقامة نظام وطني ديمقراطي تعددي يعتمد (التعددية السياسية) وليست (المحاصصة الطائفية)، والتي كانت السبب الرئيسي فيما يتعرض له العراق من صراعات وكوارث وفساد قد تفضي إلى تجزئته وتقسيمه.

٢-صياغة دستور عراقي جديد يضمن حقوق جميع العراقيين، وينهي حالة الاجتثاث والإقصاء السياسي والاجتماعي والديني والمحاصصة الطائفية، ويؤسس لبناء دولة المؤسسات والمواطنة والقانون.

٣-الغاء قانون المساءلة والعدالة وإجراءات اجتثاث البعث وإنهاء عملية إقصائه وحظره بشكل كامل ونهائي، والسماح له بممارسة دوره السياسي الوطني والإنساني بحرية تامة، وتصفية آثار تلك القوانين التي طالت معظم شرائح وقوى المجتمع العراقي بشكل عام وليس البعثيين فقط. وكذلك إلغاء قرار حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وإلغاء المادة ٤ من قانون الإرهاب الذي راح ضحيتها لأسباب سياسية عشرات الآلاف من الابرياء، وقانون المخبر السري وغيرها من القوانين والقرارات المنتهكة لحقوق الإنسان.

٤-إصدار قانون عفو عام وشامل لا يستثني أحداً، وإطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين والمحجوزين منذ بداية الاحتلال ولحد الآن.. وفي مقدمتهم المسؤولين في الدولة الوطنية العراقية قبل الاحتلال من المدنيين والعسكريين الذين اعتقلتهم القوات الأمريكية في عام ٢٠٠٣ ولا زالوا معتقلين في سجون الحكومة العراقية.

٥-التعويض المادي والمعنوي لكافة المتضررين من قوانين الإقصاء الاجتماعي والفصل السياسي والإجتثاث، والأسرى والمعتقلين والمعوقين، وذوي الضحايا والشهداء والمفقودين بمختلف انتماءاتهم السياسية والاجتماعية والدينية والقومية والعشائرية.

٦-تشكيل مجلس وطني مؤقت ولفترة انتقالية محددة من ممثلي القوى العراقية بدون استثناء وشرائح المجتمع المدنية والعسكرية والمهنية والعشائرية وفق آلية تضمن مساهمة جميع الأطراف بنِسَب تمثيل متكافئة.

٧-تشكيل حكومة إنقاذ مؤقته تتكون من الكفاءات العراقية المستقلة، ومن غير المنتمين لأي حزب سياسي من أحزاب السلطة أو الأحزاب المعارضة والمقاومة لها، ولفترة انتقالية محددة. تعمل هذه الحكومة على تقديم الخدمات العامة والأساسية، وبسط الأمن والاستقرار، وضمان عودة النازحين والمهجرين من داخل العراق

وخارجه، والتصدي الحازم لقوى الإرهاب والطائفية ومحاربة الفساد. وتعمل على صياغة الدستور الجديد، لمناقشته من قبل المجلس الوطني المؤقت، ومن ثم عرضه على الاستفتاء الشعبي العام لإقراره. وإعداد قانون للأحزاب ينظم عملها وشروط تأسيسها ويحدد مصادر تمويلها، وقانون للانتخابات.

٨-اعادة بناء القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية على وفق قوانينها وأنظمتها وتقاليد عملها الوطنية الراسخة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة. وحل الميليشيات المسلحة بكافة انتماءاتها ومنع تشكيلها، وتسليم السلاح للدولة وحصره بيد الجيش والأجهزة الأمنية، وبِمَا يضمن وحدة القيادة والقرار، ويساهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

٩-بدء عملية حوار وطني إيجابي وبناء يقوم على أساس الالتزام بحقوق العراق وسيادته واستقلاله، وحفظ مصالحه ووحدة شعبه وارضه، ومنع التدخل في شؤونه من قبل أية دولة إقليمية أو أجنبية، أو جعله مرتعاً لأجندات اجنبية أو منطلقاً لتهديد الدول العربية الشقيقة والصديقة.

١٠-بإنقضاء الفترة الانتقالية يتم انتخاب رئيس للبلاد انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب طبقاً للدستور الجديد، وإجراء انتخابات محلية وبرلمانية بمشاركة جميع الأحزاب والقوى العراقية دون استثناء.

وأشار الممثل الرسمي للبعث، إلى أن الموقف الرسمي للحزب يتم التعبير عنه من خلال مصادره المعروفة المتمثّلة باستراتيجيته وبرنامجه السياسي المعلن، وبيانات وخطابات الرفيق الأمين العام للحزب، وبيانات قيادته القطرية، وتصريحات الممثل الرسمي للحزب، والمخوّلين من الرفاق أعضاء القيادة، وإن أية معلومات ومواقف قد تحصل عليها شخصيات أو أطراف معينة في العملية السياسية أو خارجها من خلال لقاءات تجمعهم مع أعضاء في حزب البعث وبمستويات حزبية مختلفة أو من أصدقائه أو حلفائه، فإنها تعتبر وجهات نظر شخصية لا تعبر عن رأي الحزب ومواقفه بأي شكل من الأشكال. كما وأن محاولات اختزال مواقف حزب البعث بأهداف محددة ومجتزئة تعد حلقة من حلقات الاجتثاث والاستهداف والتشويه والتزييف والشيطنة والحرب الدائرة ضد البعث والقوى الوطنية المؤتلفة معه، من قبل الدوائر الأمريكية والإيرانية وأدواتهما في العراق ودول أخرى، والتي تأتي متوافقة مع حملات فاشية من التهديد والوعيد ضد الحزب ومناضليه التي تطلقها هذه الأيام أبواق رموز الفتنة والطائفية والإرهاب من رؤساء الميليشيات والعصابات باختلاق قصة التحالف الوهمية مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو غيرها. وكذلك التسريبات المخابراتية مما يسمى اعترافات مزعومة لشخص قد تم طرده من الحزب منذ مدة طويلة، بسبب خيانته الأمانة وإفشائه أسرار الحزب أمام أعدائه وتعريض أمنه للخطر الجسيم، والتي كانت تستهدف سمعة الحزب وعدد من أعضاء قيادته ومناضليه، وتشويه موقفه الوطني الرافض والمقاوم للاحتلال وما نتج عنه من طائفية وفساد وإرهاب.

وأختتم الدكتور المرشدي، تصريحه بالتأكيد على أن حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، يرفض رفضاً تاماً كافة الحلول المستندة لأجندات طائفية ومذهبية، ويقف بالضد من كافة المؤتمرات التي تعقد لأغراض فئوية وبدعوات للمصالحة الزائفة والكاذبة والشكلية التي تبتعد عن جوهر المشكلة الحقيقية في العراق.

وإنه يتصدى وشعب العراق الكريم بصبر واقتدار وبسالة ويدعو كافة القوى الخيرة للوقوف صفاً واحداً لإجهاض التوجهات والمؤامرة التي تهدف إلى الالتفاف على المشروع الوطني والتنكر لحقوق العراقيين، وما يرتبط بهذه التوجهات من حملة فاشية ضد البعث والقوى الوطنية العراقية الاخرى، والتي تقف وراءها ايران وأدواتها وعملاؤها ممن اشترتهم بثمن بخس.

ونؤكد لشعب العراق العزيز، أن كل تلك التخرصات وحملات الاجتثاث المستمرة والتهديدات والمؤامرات لن تثني البعث ومعه كل الخيّرين عن المضي بثبات وثقة بالله أولاً، وبالشعب الكريم ثانياً، نحو إنجاز التحرير الكامل والشامل والعميق للعراق العزيز ليعود بلداً للخير والحرية، وإعادة بناء دولته الوطنية التي يسودها العدل والإنصاف والمساواة.

ومن الله العون والتوفيق.

الدكتور خضير المرشدي:
لا علاقة لحزب البعث العربي الاشتراكي بما يسمى
(التجمع العراقي لثوار السنة)

في تنويه للممثل الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق جاء فيه:

صدر عن ما يسمى (التجمع العراقي لثوار السنة) مشروعاً ورد فيه ، بأن حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ضمن قائمة المشتركين والمؤيدين للمشروع !!!

جاء ذلك متزامناً مع تصريحات لأحد أطراف العملية السياسية حول تشكيل ما يسمى (هيئة الرأي أو مجلس أعيان المكون السنّي) وأورد فيه اسم حزب البعث أيضاً كأحد الجهات التي يمكن أن تساهم في ذلك !!!

مما يقتضي التنويه إلى أن ما ورد غير صحيح إطلاقاً ، وإن الحزب يرفض مثل هذه التوجهات والتحالفات ذات النزعات الطائفية ، وإنه لم ولن يكن طرفاً فيها بأي شكل من الأشكال .

إن زج اسم حزب البعث في مثل هذه المشاريع والتحالفات أمر غير مقبول ، وندعو الجهات والشخصيات التي تقف وراء ذلك إلى تجنب استخدام اسم حزب البعث لتحقيق مآرب وغايات شخصية أو فئوية أو طائفية أو مناطقية لا تصب إلاّ في خدمة مشروع الاحتلال وعمليته السياسية .

وأشار الدكتور خضير المرشدي الممثل الرسمي لحزب البعث ، إلى أن تلك الفبركات والتمنيات التي تقف وراءها أطراف في العملية السياسية لتحقيق غاياتها وتطلعاتها الشخصية ، وأخرى مرتبطة بإيران لتنفيذ توجيهاتها في تصفية قوى المقاومة الوطنية وفي مقدمتها البعث ، تأتي ضمن عملية مستمرة ومتصاعدة من التشويه والتزوير والتزييف لمواقف الحزب المعلنة والثابتة في التمسك بوحدة العراق وتحرره وسيادته واستقلاله من جانب، ودعوته الدائمة لوحدة القوى الوطنية العراقية بمختلف انتماءاتها لمواجهة الغزو الإيراني وعصاباته المتسلطة على العراق ، ولإزالة مخلفات الاحتلال وإفرازاته ونتائجه من جانب آخر .

وأكد الدكتور المرشدي ، إن حزب البعث انطلاقاً من عقيدته وفكره وأهدافه ومسؤوليته الوطنية يقف بقوة ويقاوم ضد كافة المشاريع الداعية للتقسيم والطائفية والعنصرية والمناطقية وإنشاء الأقاليم المفضية حتماً لنشر الفتنة وإثارة النعرات والصراعات.

ومن اللّه العون والتوفيق.

* * * * *

أطلق الموقع الإلكتروني
لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي،
ففي الرابع من شهر كانون الثاني ٢٠١٥
بدأت مرحلته الفعلية تابعونا على العنوان التالي:
www.taleaalebanon.com

قيادة قطر العراق

البعث والشعب حالة جهادية واحدة ... وسيندحر دعاة الفتنة والتقسيم ويبقى العراق عزيزاً مصاناً

صدر عن قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان التالي:

يا أبناء شعبنا الصابر المقدام

منذ ولادة البعث وفكره الوطني والقومي والديمقراطي والاشتراكي الإنساني النير وهو يُعبر عبر أداته التنظيمية الوطنية والقومية وممارساته النضالية المتواصلة عن نبض الشعب المتدفق وضمير الأمة الحي فكان مُوجِداً للشعب والأمة وحاملاً لراية طموحاتها المشروعة في التحرر والوحدة والبناء والتقدم والمضي إلى أمام على طريق أهداف الأمة العربية التاريخية في الوحدة والحرية والاشتراكية حاملاً راية الرسالة العربية الخالدة رسالة الإسلام المتجددة للإنسانية جمعاء.

وقد مثلت ثورة البعث في العراق ثورة السابع عشر – الثلاثين من تموز العظيمة بمنجزاتها العملاقة القلعة الحصينة للعراق الشامخ وللثورة العربية المعاصرة فاستهدفها معسكر أعداء العراق والأمة مستهدفاً البعث والشعب لأنهما حالة جهادية واحدة... فنهض البعث والشعب بفصائله المجاهدة الوطنية والقومية والإسلامية بوجه العدوانات المتتالية العدوان الإيراني الغاشم الذي دحره أبناء شعبنا المقدام وجيشنا الباسل في الثامن من آب عام ١٩٨٨ مثلما دحر العدوان الثلاثيني الغاشم والحصار الجائر وعدوان الحلف الأميركي الأطلسي الصهيوني الفارسي وتصدى مجاهدو البعث والمقاومة للاحتلال البغيض ودحروا المحتلين الأمريكان وألحقوا الهزيمة المنكرة بهم في الحادي والثلاثين من كانون الاول عام ٢٠١١ وواصلوا مقاومتهم لتركات المحتلين الأمريكان والتمدد الإيراني الذي اتسع بفعل التوآطات والتخادمات بل والتحالفات الأميركية الإيرانية والتي تجددت اليوم بالاتفاق النووي الأميركي الإيراني وما خلفه من تداعيات الشد والجذب في أطار لعبة تخادم المصالح غير المشروعة وتقاسم مناطق النفوذ فانبرى خامنئي لتأكيد الأحلام الإيرانية الفارسية التوسعية بالتمدد في العراق وسوريا ولبنان واليمن والخليج العربي واستهداف الأمن القومي العربي برمته وجاءت تصريحات أوباما و جولات ديمبسي رئيس الأركان الأميركي واشتون كارتر وزير الدفاع الأميركي إلى العراق والمنطقة في أطار تصعيد مخطط الحلف الأميركي الصهيوني الفارسي لاستهداف العراق والأمة العربية وفي الاطار ذاته سارعَ عملاء ايران والميليشيات المجرمة إلى تصعيد الفتنة الطائفية والعرقية والاقتتال الطائفي والعرقي البغيض فكان استهداف الفلوجة والرمادي بالقصف الوحشي بالهاونات والبراميل المتفجرة وكانت جرائم التفجيرات الإجرامية في خان بني سعد وقصف الآمنين في الحديد وهبهب وبهرز وتأجيج الفتنة بين أبناء شعبنا في البصرة والنجف وكربلاء وغيرها من مدن العراق الصابرة وانطلقت الأصوات المبحوحة عبر تخرصات العميل المالكي التي حاولت خاسئة النيل من الشعب العراقي ووحدته محاولاً التنصل من جرائمه وجرائم أسياده الإيرانيين بإلقاء التبعة على ما يسميه زرواً وبهتاناً (الصراع المجتمعي) الذي يعملون على خلقه وتأجيجه بغية التصدي لأية محاولة جادة لتعزيز الوحدة الوطنية فانبرى خاسئاً بالهجوم على البعث وعلى أبناء شعبنا الأبرياء الذين يتعرضون للظلم والاضطهاد والاعتقالات والاغتيالات متصدياً بصلافة للدعوات المطالبة بإلغاء اجتثاث البعث ورفع الحظر عنه وإصدار العفو العام وغيرها من المطالب الملحة المشروعة التي بات يطالب بها بقوة شعبنا الأبي فضلاً عن تخرصاته ضد الدول العربية كافة ومباهاته بالممارسات الإجرامية لإيران ولسيده المجرم قاسم سُليماني الرامية إلى الهيمنة على العراق والتمدد في الوطن العربي كله .

يا أبناء شعبنا الأبي المجاهد

يا أحرار العرب وشرفاء العالم أجمع

لقد واصلَ البعث وفصائل المقاومة جهادها الملحمي بوجه المحتلين وحلفائهم وعملائهم عبر تلازم المسارين الجهادي والسياسي لنضال البعث وتجسيد مجابهته للاتجاهات التكفيرية المتطرفة من كل صنف لون والتي فَندَ دوافعها المتهافتة وأهدافها المنحرفة الرفيق المجاهد عزة إبراهيم الأمين العام للحزب القائد الأعلى للجهاد والتحرير والخلاص الوطني في خطاباته وأحاديثه ورسائله المتواصلة والتي عرى عبرها الجذور المتهافتة التي تقوم عليها والتي تروم تفتيت وتقسيم الشعب العراقي .

ولكن هيهات هيهات

فسيواصل مجاهدو البعث والمقاومة كفاحهم المتصاعد لتعزيز الوحدة الوطنية ولتأكيد حقيقة ان البعث والشعب حالة جهادية واحدة بتأجيج ثورة التحرير الظافرة السائرة قُدماً نحو تحقيق أهدافها السامية في تحقيق التحرير الشامل والاستقلال التام للعراق .

وحتى النصر المبين والظفر الحاسم الأكيد.

وأن غداً لناظره قريب .

وما النصر إلا من عند اللّه العزيز الحكيم .

واللّه ناصر المجاهدين المؤمنين .

المجد لشهداء العراق والأمة الأبرار .

والخزي والعار لتحالف الأشرار وعملائهم الأذلاء .

ولرسالة امتنا المجد والخلود.

قيادة قطر العراق / في الثالث والعشرين من تموز ٢٠١٥م

الطائفية تدحر بالوطنية وليس بالطائفية المضادة

صلاح المختار

قبل ان ننتقد نوضح : **الأمة لا تريد المزيد من التجارب فقد قال (أينشتاين) ان تجربة المجرب غباء، وكل تاريخ البشرية خصوصا تاريخنا العربي يؤكد بان الطائفية من المستحيل ان تهزم برد طائفي على الإطلاق حتى لو لم يكن هناك عامل تغذية خارجي لها فكيف عندما يكون اكثر من طرف خارجي يتولى تغذية الطائفية لتكون أداة تقسيم الأقطار العربية وتقاسمها؟** نقر بان الاضطهاد الطائفي المتطرف في العراق وسوريا وصل مرحلة خطيرة جدا ولم يعد الناس يحتملونه لبشاعة الجرائم التي ترتكب ظاهريا بدافع طائفي، ولكن عمليا محركها قومي فارسي من جهة واستعماري أمريكي صهيوني من جهة ثانية.

وهذا الإقرار يلزمنا واكثر مما مضى ان نؤكد على ان الصراع في العراق ليس طائفيا في جوهره وإنما هو صراع تحرري وطني وقومي، وسنناضل بكل طاقاتنا خصوصا العسكرية لمنع تحويله إلى فتنة طائفية، أما الصراع الطائفي الشكلي فهو بين القوى التابعة لأمريكا وإسرائيل الشرقية شيعية وسنية الهوية من أجل إشعال الفتن الطائفية وحرق العراق بها وإجهاض حركته التحررية الوطنية، والشعب العراقي بكتلته الأعظم حافظ على لحمته الوطنية وتجاوز مرحلة شقها .

ولكن متى تحررت الشعوب من الظلم بالعواطف وبالثارات فقط؟ يعلمنا التاريخ وبالذات تاريخ الحروب بان من يخوضها بدافع عاطفي وانفعالي يخسرها مهما فعل لان العقل واهم إمكانياته التخطيط الهادي المبني على رؤية واضحة لكافة مكونات الصراع يغيب وتهيمن العفوية والارتجال وهما ابرز عوامل تبديد قوى الأمم. **أليس هذا هو أحد أسباب هزائمنا في حروبنا مع إسرائيل الغربية؟ وأليس التخطيط والعقلانية هما سبب انتصارنا على الفرس في القادسية الثانية وهي اشرس وأطول حرب تعرض لها العرب؟**

ورغم اننا وضحنا مراراً ان الحل الطائفي عراقياً وعربياً فخ منصوب لنا جميعا من قبل الصهيونية الأمريكية وحليفها الأساس إسرائيل الشرقية إلا البعض مع الأسف يستسلم لنداء طائفي تشحنه مرارات الجرائم التي نراها يوميا في العراق، فعاطفة البشر تجاه القتل البطيء المصحوب بتعذيب غير مألوف كحرق الناس أحياء أو

سحلهم حتى الموت يثير في الإنسان اعمق مشاعر الغضب ويدفعه للقيام باي عمل انتقامي سريع قبل ان تخمد العواطف.

ولكن هل هذا هو المطلوب لوضع حد للاضطهاد الطائفي البشع؟ لكي نرى بوضوح معنى ونتائج الرد الطائفي على جرائم طائفية من الضروري تذكر ما يلي:

١-**هل نسينا أن اهم عماد لخطة الاحتلال وكوارثه المفجعة كان المحاصصات الطائفية والعرقية؟** اذا لم نكن قد نسينا فإنها جرت البعض جرا إلى مواقف كانت لا تمر عليه حتى في الكوابيس ومنها قبول الحل الطائفي المتمثل أساساً بإقامة تحالف على أسس طائفية للرد على التجمعات الطائفية التابعة لإسرائيل الشرقية. نذكر وربما تنفع الذكري بان الخطط لتي وضعت في أمريكا ومنذ ما سمي (قانون تحرير العراق) في عام ١٩٩٨ تبنت الحل الفدرالي القائم ليس على المناطقية كما في أمريكا مثلاً بل على الطائفية والعرقية ولهذا فدستور الاحتلال كان عبارة عن تنفيذ حرفي لتلك الخطط.

والفدرالية الطائفية العنصرية ليست نهاية المطاف فهي مجرد غطاء للتقسيم بعد إعداد المناخ المناسب وللوصول إلى ذلك جعلت الفدرالية مجرد اسم لأنها كانت في الواقع العملي كونفدرالية. **فما الذي تغير وجعل البعض يقبل الآن بما رفضه طوال سنوات الاحتلال وهو الإقليم السني؟ لقد رفضنا كل كيان يؤسس على طائفة وعرق بل رفضنا ونرفض بثبات كل كيان يتعارض مع الكيان الوطني العراقي الواحد، ومهما كانت التبريرات المقدمة لإقناع الناس، وطبعا لمنطقة كردستان العراق وضع خاص ضمن**

العراق الوحد.

٢-**من يمسك بالقوى المقررة لما يجري ويحدد طرق استخدامها؟** دعاة الإقليم السني؟ طبعاً كلا فهم اضعف من أن يؤثروا في مجرى الصراع الطائفي لأن من أشعله ويديمه بقرار استراتيجي يمسك بخيوط اللعبة الطائفية، **والعجز يشمل كافة الأقطار العربية التي قد تتورط في قبول حل طائفي لازمة العراق لأنها هي الأخرى تعيش حالات تحدي داخلية وخارجية وكيانها الوطني مهدد بالتقسيم وطبقا لذلك فان الحل الطائفي في العراق سيكون مقدمة لابد منها للحل الطائفي في السعودية ودول الخليج العربي وسوريا ولبنان ومصر وتلحق بقية الأقطار العربية. واذا كانت الأنظمة العربية تريد النجاة من محرقة الطائفية فعليها أولاً وقبل كل شيء التخلي عن الغطاء الطائفي واعتماد الاطار الوطني القطري والقومي العربي فقط في أي حل تريده.**

٣-وحتى لو افترضنا أن هناك من لديه القوة لإقامة الإقليم السني بدعم عربي الواجب يقتضي القول وبلا تردد بان هؤلاء يسيرون بإقدامهم نحو تقسيم العراق وليس حماية سنته، فالطرف الآخر المدعوم من الإسرائيليتين وأمريكا سيكون مستعداً للقتال وبشراسة ضد المعسكر الطائفي لسبب بسيط وبديهي وهو انه سيكون أمام معسكر يشهر عداءه على أسس طائفية وهذا هو إكمال لعملية التصفيق والتي لا تتم بيد واحدة أبداً.

وعندما تصفق الطائفية فان جوهر ما تحتاجه إسرائيل الشرقية لزج قوات إيرانية أكثر وأكبر في العراق تحت غطاء القضاء على فتنة طائفية رغم أنها هي من أشعلها سيصبح حتمياً والأخطر أن وضع هذا المخطط من قبل الصهيونية الأمريكية ودعم الدور الفارسي في تنفيذها سوف يجعل الموقف الأمريكي أكثر دعماً لإيران ونغولها ليس في العراق فقط بل في كل الأقطار العربية وسنرى أمريكا تقود عملية محاربة (الإرهاب السني) وإدانة التعدي على دستور (العراق المحرر) التي بداتها منذ سنوات. **أما إذا وعدت أمريكا نظاما عربيا أو فئات عربية بغير ذلك فهو تضليل اشتهرت به المخابرات الأمريكية.**

٤-بقيام إقليم سني سوف تكتمل شروط عملية تقسيم العراق **وكما ان من رفضوا فكرة الإقليم السني في السنوات السابقة تراجعوا وقبلوها تحت تبرير تعرض السنة للإبادة فان الضغط القادم على الإقليم السني والذي سيكون اقوى بكثير سوف يكون مبررا لقبول تقسيم العراق خصوصا وان العناصر والكتل الأنشط في هذا المشروع لا تؤمن بالوطنية أصلاً وتعدها (من رجس الشيطان) وستوفر غطاء أيديولوجياً دينياً لتقسيم العراق.**

٥- عندما تقوم حرب طائفية فهناك خياران إما إبادة الطرف الآخر أو الاستسلام له ولا حل ثالث، **والخطة تقتضي**

ان يقوم إقليم سني ويقابله إقليم شيعي وكل منهما يرفض الآخر بتطرف ولهذا فان العلاقة بينهما ستكون علاقات حرب أبدية لن تنتهي إلا بتدمير أحدهما، فهل يجهل دعاة الإقليم السني تلك النتيجة؟

في ضوء ما تقدم نقول مكررين موقفنا القومي والوطني الثابت وغير القابل للتغيير باننا نرفض عقائديا الحل الطائفي لأننا قوميون عرب، ونرفض الحل الطائفي استراتيجيا لأننا نعرف من مهندسه ولمن يخدم وما هي الخطوة التالية له، ونرفض الحل الطائفي سياسياً لأنه ليس أكثر من لعبة الموت التدريجي للجميع.

أما بخصوص زج اسم البعث في كل مشروع يطرح من هذه الجهة أو تلك فنقول للجميع بلا تردد وبثبات المؤمن الآن واكثر من أي موقت مضى ان البعث وباعتراف دولي وإقليمي وعربي، أخذ يتكشف تدريجياً، هو أحد القوى الثلاثة الأساسية التي تتصارع في العراق وهي أمريكا وإسرائيل الشرقية والبعث العظيم، فالبعث بجماهيره الغفيرة ومقاتليه في كافة جبهات الحرب والسياسة والإعلام هو القوة الأساسية التي تستطيع منع تقرير مصير العراق من قبل الطرفين الأخرين وحدهما.

وهذه الحقيقة اعترفت بها القوى الأساسية في العالم وفي مقدمتها أمريكا بعد ان جربت الاجتثاث والذي استشهد بسببه اكثر من ١٦٠ ألف بعثي ومع ذلك وبعد ١٢ عاماً على الغزو فان أمريكا تصارح أصدقاءها ومنافسيها بأنه **لا حل في العراق من دون البعث،** أما إسرائيل الشرقية فهي الأخرى حاولت وتحاول زج البعث في عمل عراقي عام لأنها تعرف بأن البعث قادر على إحباط كل مخطط يهدد هوية العراق ووحدته الإقليمية.

ونتيجة لهذا الاعتراف العام بدور البعث الحاسم تحاول قوى دولية وإقليمية وعربية وعراقية التقرب منه واستخدام اسمه ولو شكلياً لدعم مشاريع يرفضها بشدة. إذن علينا الآن أن نؤكد وهذا القول ليس تحدياً ولا إدانة لأحد بأن البعث لم ولن يكون طرفاً في أي مشروع طائفي وسيواصل نضاله المسلح والسلمي من أجل إكمال مسيرة تحرير العراق.

مصر واستعادة الدور

كتب المحرر السياسي

من نافل القول أن وضع الأقطار العربية ليس كوضع الأواني المستطرفة (الأوعية المتصلة)، بل هو كذلك، استناداً إلى معطى الواقع البنيوي للمكون البشري الذي يستوطن الوطن العربي الكبير من مشرقه إلى مغربه. وهذا الوضع يظهر جلياً في سياق التطورات والمتغيرات التي تحصل بمنحى إيجابي أو سلبي.

فإذا حصل تطور إيجابي في ساحة معينة، انعكس بسرعة على الساحات الأخرى والأمر كذلك بالنسبة لأي تطور سلبي.

في الآونة الأخيرة، وقف العرب على مشهديتين واحدة بمدلول إيجابي وأخرى بمدلول سلبي.

المشهدية ذات المدلول الإيجابي، تمثلت بانطلاق الحراك الشعبي الذي عم كل ساحات الوطن العربي بنسب تفعيل متفاوتة.

والمشهدية ذات المدلول السلبي، هو عسكرة الحراك الشعبي كرد فعل على أسلوب تعامل بعض الأنظمة الذي انطلق الحراك ضدها، وتعاملت معه بالقمع واعتماد الحل الأمني لمعالجة أزمة سياسية بنيوية.

إن الحراك الشعبي الذي انطلق لأكثر من أربع سنوات، أنجز تحولين سياسيين هامين وتعثر ودخل حيز الإجهاض في ساحات أخرى.

أما الساحتين اللتين أنجز التحول السياسي فيهما ،هما تونس ومصر ودون أن يخلو الأمر من عمليات أمنية ثم احتواؤها وبأقل الخسائر المادية والبشرية الممكنة.

هاتان الساحتان تتعرضان الآن لهجوم مركز بغية تخريبهما وإسقاط التحولات الإيجابية التي حصلت. وإذا كان الاستهداف يطال المرافق السياحية في تونس أو ذات الصلة بها كالمتحف الوطني، فإن الاستهداف في مصر يصوب نحو القوى العسكرية والأمنية وأخطرها الذي حصل في سيناء خلال الأيام الأخيرة.

وفي مقاربة الأسباب لهذه العمليات الأمنية ، تتقاطع الأسباب الخارجية بالداخلية وبنسب متفاوتة. وتوقفاً عند ساحة مصر، فإن الأسباب الداخلية ترتبط بالصراع السياسي الدائر حالياً والذي اتخذ طابعاً حاداً بعد إسقاط حكم الإخوان في ٣٠/٦/٢٠١٣

فمنذ ذلك التاريخ فإن حركة "الإخوان المسلمين" التي قطفت ثمار الحراك الشعبي وسيطرت على مفاصل السلطة وباشرت عملية أخونة الدولة والمجتمع، تعتبر أن ما حصل في ٣٠/٦ هو انقلاب على الشرعية نفذته المؤسسة العسكرية متكئة على التزخيم الشعبي الذي شهدته الميادين في ٣٠/٦

وسواء اعتبر الذي حصل في ٣٠/٦ انقلاباً أو قاربه في نتائجه، إلا أنه ما يجدر التوقف عنده، هو أن الجماهير التي نزلت إلى الميادين، إنما كانت تجسد حالة استفتاء شعبي على حكم الإخوان.

ومنذ ذلك التاريخ، دخلت مؤسسة الحكم التي تشكل المؤسسة العسكرية عصبها الأساسي، وحركة الإخوان في صراع أفرز مشهديات بعدها ذو تعبيرات شعبية وبعض آخر ذو تعبيرات أمنية. وهذه الحال ما تزال قائمة خاصة بعد سلة الأحكام القضائية التي بدت أنها محكومة بخلفية سياسية أكثر منها معطيات قانونية.

هذا في السبب الداخلي الرئيسي، لأن ثمة أسباب أخرى لا يتسع المجال للتطرق إليها. أما الأسباب الخارجية فترتبط بالتطورات الحاصلة في ساحات عربية أخرى وما يجري في دول الإقليم.

وأنه بحكم موقع مصر ودورها فإنها لم ولن تكون بمعزل عن التطورات الجارية في محيطها القومي والإقليمي.

وإذا كانت ساحات ليبيا وسوريا والعراق واليمن وفلسطين ملتهبة، فهل يمكن تصور ساحة مصر، ساحة باردة أو هادئة، أو أن الأوضاع لا تنعكس عليها، وهي محكومة بثابت نظرية الأوعية المتصلة وبدور مصر التاريخي في المساعدة على تظهير حلول سياسية تحفظ المقومات الوطنية للدول العربية المهددة بينيتها الوطنية؟

بالتأكيد ان السببين متوفران بالنسبة لمصر، وهذا ما يعيد التأكيد مجدداً، بأن لا أمن وطنياً لأي قطر عربي مهما بلغت قوته وقدراته وإمكاناته بمعزل عن أمن قومي شامل. فكيف إذا كانت مصر وهي القطر العربي الذي يشكل قاعدة للهرم العربي والقطر الذي يملك مقومات الدولة بمفهومها المؤسساتي، هي التي يتعرض أمنها الوطني للاهتزاز ويحول دون خروجها إلى خارج حدودها وقد مارسته سابقاً سواء إبان حكم محمد علي أو إبان الحقبة الناصرية؟

على هذا الأساس، فإنه لا يمكن عزل ما جرى ويجري في مصر من تطورات أمنية وخاصة استهداف المؤسسة العسكرية، عن التطورات الجارية في المنطقة العربية والخطط المطروحة لإعادة تركيب المنطقة على أسس جديدة تتجاوز نزولاً اتفاقية (سايكس بيكو)

إن كثيرين لا يريدون لمصر أن تستعيد دورها وتخرج

خارج حدودها وأولهم "إسرائيل" وثانيهم إيران وثالثهم تركيا وفوق كل هؤلاء أميركا التي تضبط إيقاع هذه الدول ضمن سياق استراتيجيتها العامة.

هذه الدول التي تربط تمادي دورها في العمق العربي بوجود فراغ عربي على مستوى القرار والمبادرة، لا تريد لمصر ان تلعب دورها الطبيعي في حقلي الامن الوطني والقومي. ولهذا، فإن هذه الدول التي تلعب دوراً مكشوفاً في تأجيج الصراع في ساحات عربية لم تخف مواقفها حيال إبقاء مصر منكفئة ضمن حدودها، وحتى تبقى كذلك يجب مشاغلتها بمشاكل تجعلها مغلولة اليد في الخارج ومربكة الحركة في الداخل.

وبحكم أن القوى التي تمارس الترهيب السياسي والتكفير الديني والتي وُفرت لها تسهيلات إملاء المشهد السياسي مرتبطة بمصادر إرضاع وتمويل وتحكم من قوى دولية وإقليمية منخرطة في الصراع المتفجر في الوطن العربي وتريد تمهيد الأرضية لإعادة صياغة نظام إقليمي جديد، يكون فيه المكون العربي هو الحلقة الأضعف، فإنها دفعت لتوجيه سهامها إلى مصر لمشاغلتها وإرباكها وتعطيل دورها ومنعها من الخروج خارج حدودها خاصة بعدما كثر الحديث عن تشكيل القوة العربية المشتركة لتكون الأداة العسكرية والأمنية التي توفر مظلة حماية للحلول السياسية للأزمات الوطنية.

من هنا فإن الذي شهدته مصر مؤخراً وخاصة في سيناء إنما الهدف منه تعطيل دورها وإبقاء الفراغ العربي قائماً وبالتالي لتسهيل مهمة القوى الإقليمية التي تسعى لتثبت مواقع نفوذها في ترتيبات الحلول السياسية للأزمات وخاصة في العراق وسوريا واليمن وليبيا وما يستتبع ذلك من تأثيرات سلبية حادة على الوضع الفلسطيني.

إن وضع الأحداث الأمنية التي استهدفت وحدات الجيش المصري في سياق هذا الهدف الاستراتيجي الذي تسعى القوى الدولية والإقليمية لتحقيقه يدفع إلى القول بأن التصدي لها لا يكون إلا بمستوى الرد الاستراتيجي. ولكن حتى اللحظة فإن سلطة الحكم مصر لم ترتق في ردها إلى هذا المستوى بل تعاملت وتتعامل مع الاعتداءات بأسلوب الرد الإجرائي وهذا على أهميته لا يشكل رداً ناجعاً. لأن القضية هي أبعد من اختراق أمني وهو سيبقى قائماً رغم كل صرامة وشدة وردعية الإجراءات الأمنية بل الرد يجب ان يكون سياسياً وببعد استراتيجي وهذا يجب أن يتم على مسارين.

المسار الأول، هو التعامل مع أزمة الداخل التي تراكمت معطياتها بعد ٣٠/٦ بأسلوب الاحتواء وليس بالأسلوب الأمني حيث أن الدم سيستسقي الدم، وهذه لعبة لا تنتهي خاصة إذا كانت القوى التي تمارس الترهيب والتخريب هي قوى غير منظورة ومفتوحة على قوى دولية وإقليمية تريد لمصر أن تبقى أسيرة مشاكلها الداخلية وهي ترفع شعارات تحاكي مزاجاً شعبياً متدنياً يأخذ من الأمور ظاهرها دون الولوج إلى باطنها وأهدافها البعيدة.

وعليه، فإن الدولة المصرية التي عليها أن تدرك حجم المخاطر التي تتهددها أن تبادر سلطتها الحاكمة إلى إطلاق مبادرة سياسية باتجاه قوى الداخل، تكون مطمئنة ومستوعبة، وأن لا تتعامل مع معارضيها بأسلوب الثأر والانتقام.

إن النظم وأن كانت معنية بتوفير الأمن الحياتي والوطني، وهذه مسؤوليتها إلا ان معالجتها للاختراقات الأمنية لا تكون بالعمليات الثأرية. فهذا أسلوب قبلي عشائري لا يستقيم ومفهوم الدولة الحديثة. وبالتالي فإن المعالجة للأزمات تكون سياسية، وعبر تقديم الأهم على المهم والأهم حماية الأمن الوطني واستعادة الدور القومي لمصر. وإذا ما بقيت السلطة الحاكمة تتعامل مع معارضيها والإخوان منهم بأسلوب القمع فهذا لا يوصل إلى تحقيق أمان مجتمعي، لأن ردات الفعل ستزيد من ارتفاع منسوب الحقد السياسي عند الأطراف الداخلية، سطلة حاكمة ومعارضة، والحقد مستشار سيء ودليل أعمى وعلى الحكم في مصر أن يتنبه لذلك.

أما السبب الثاني والمرتبط بدور مصر الخارجي وخاصة في بعديه القومي والإقليمي، فالمعالجة تكون بخروج مصر خارج حدودها وأن كان ذلك مكلفاً. فالتكلفة التي تدفعها مصر إذا بقيت منكفئة وفي موقع المتلقي ستكون أكبر بكثير من تلك التي ستدفعها لو بادرت إلى تقديم نفسها رافعة لعمل عربي متوفرة له معطيات الدعم المالي والتغطية السياسية، ولا توجد إلا مصر كقوة مؤهلة لذلك في ظل معطى الوضع العربي الراهن.

لذلك على مصر، أن ترد على محاولات التخريب لأمنها الوطني والمحمول على رافعات التدخل الإقليمي والدولي بإعادة الاعتبار لدورها، ويجب أن تكون أولى اختباراته العملية في اليمن وليبيا، وثاني اختباراته السياسية في العراق وسوريا.

إن السلطة المصرية إذا ما اعتمدت هذا الموقف تكون قد فتحت كوة في جدار الانسداد السياسي الداخلي من ناحية، وتكون قد نقلت المعركة إلى ملعب الأخرين بدل أن تبقى تدور في ملعبها فيما الأخرون يجلسون على مدارجها متفرجين.

إذاً، المطلوب مصالحة سياسية في الداخل على قواعد التعددية السياسية وديموقراطية التعبير، واستعادة للدور قومياً للرد على الانكفاء بحضور مؤثر وفعال ومساهم في إعادة تحقيق الامتلاء السياسي بمضمون الموقف العربي، وعندها يعود الوطن العربي لينشد إلى مركزه القومي الجاذب بدل إبقائه مشدوداً إلى الفضاءات الإقليمية التي تستبطن عداء للأمة يطل برأسه من داخل الوطن ومداخله.

تفجيرا الكويت وتونس والرد المطلوب

كتب المحرر السياسي

في يوم واحد نفذت ثلاث جرائم، واحدة في الكويت ومسرحها أحد المساجد، وثانية في تونس ومسرحها فندق سياحي في سوسة، وثالثة في باريس، ومسرحها محلاً قريباً من معمل لتعبئة الغاز.

هذه الجرائم الموصوفة أودت بحياة بعض من كان يؤم المسجد مصلياً، وبعض من كان يرتاد الشواطئ مستجماً، وبعض من كان يؤم المحل متحوجاً. وفور وقوعها وما خلفته من نتائج انهالت مواقف التنديد والشجب والاستنكار، وهذا أضعف الإيمان لأن مثل هذه الأعمال الإجرامية يجب أدانتها بأشد العبارات باعتبارها تندرج تحت عنوان الترهيب المادي والقتل العشوائي والتمهيد لأرضية أحداث قلائل وإثارات سياسية بمحفزات طائفية ومذهبية.

هذه الجرائم الثلاث، ارتكبت في نفس الوقت التي تستمر فيه بعض الساحات العربية مغرقة بشلالات الدم التي تسيل من أجساد العراقيين والسوريين والليبيين و اليمنيين والصوماليين، واللائحة تطول لتستقر في ساحة فلسطين حيث شلال الدم الفلسطيني ما يزال يصب في برها وعلى تخومها منذ عقود وعقود.

وإذا كانت الأعمال الإجرامية التي ينتج عنها القتل الفردي والجماعي، ليست حديثة العهد، بل تعود إلى بداية انخراط الإنسان في صراع على السلطة والمال والنفوذ، وبعضها لا يقل فظاعة عن هذه التي يقف العالم على مشهدياتها المروعة، إلا أنها لم تكن لتترك هذا الصدى المدوي في الرأي العام، لأن الجرائم التي ارتكبت عبر التاريخ تقرأ مشهدياتها من خلال السرد التاريخي والروائي، بينما اليوم تضخ عبر البث المباشر إلى كل إصقاع العالم مضاف إليها المؤثرات السمعية والبصرية والأبعاد الثلاثية وتربط مباشرة بقنوات ووسائل التواصل الاجتماعي التي بات تغطي العالم بمدياتها.

هذه الجرائم التي ارتكبت لا يجوز الوقوف على الحياد منها، أو التبرير لها بل يجب إدانة مرتكبيها أياً كانت الجهة التي قررت وخططت ونفذت وهي بالأصل لم تكن لتحصل لولا غايات سياسية يريد تحقيقها من أعطى الأمر بالتنفيذ.

لكن يبقى السؤال الاستطرادي هل إدانة هذه الأعمال من شأنه أن يضع حداً لعدم تكرارها؟ الجواب البديهي هو – لا – لأن مثل هذه الأعمال لم تنفذ في سياق نزاعات فردية أو عشائرية ولا هي صاعقة في سماء صافية بل نفذت في سياق صراع مفتوح وفي أجواء متلبدة بالغيوم والضباب الذي يكاد يحجب الرؤية لمسافات قريبة.

ووضع هذه الجرائم في سياق سياسي، يقود فوراً إلى تحديد الأسباب الجوهرية والأساسية التي أفضت إلى ارتكابها والتي أودت وتودي بحياة الأمنيين الساعين وراء لقمة عيشهم وفي حلهم وترحالهم.

فهؤلاء الذين نفذوا في الكويت وباريس وتونس، هم أفراد في مجموعات، والمجموعات هم مكونات مربوطين بمراكز تقرير وتوجيه وتحكّم. وهدف هؤلاء الذين يؤلفون شكلاً مخروطياً، ومن خلال ما يقومون به لا يستهدفون الأفراد بما هم أفراد، بل الاستهداف هو للإطار السياسي والمكون الوطني والمكون القومي الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد وصولاً إلى خلق معطيات البيئة التي تنمو فيها بذور الصراع والفتنة.

إن الكويتيين الذين سقطوا في مسجد الصادق، لم يكونوا مستهدفين لذاتهم الإنسانية وليس لأنهم شيعة، بل استهدفوا ليكون الأمن الوطني في الخليج ومنه الكويت على حافة خلخلة بنيانه، واستهدفوا لصب الزيت على نار التعبئة المذهبية والطائفية. واستهداف السياح في تونس ليس لأنهم من جنسيات أجنبية فقط ودولهم تشارك في أعمال عسكرية، بل ليستهدف من خلالهم الأمن الوطني التونسي، والأمن السياسي الذي سجل تطوراً نوعياً إيجابياً لمصلحة التحول الديمقراطي.

هذه الأعمال التي نفذت وعلى موضعيتها المكانية، ليست معزولة عن الصراع الكبير الدائر في الوطن العربي وعليه. وهذه الأعمال لها رعاة وحماة ومملون، وهي لا تقتصر على جهة واحدة بل تشترك فيها كل الجهات التي تناصب الأمة العداء ولا تريد للأمة أن تنهض وتأخذ مكانها بين الأمم

المتقدمة.

وإذا كان المنفذون يجدون سهولة في التنفيذ، فهذا لا يعود إلى قدرات وكفاءات ذاتية وحسب، بل يعود إلى حالة الانكشاف الوطني الخاص والقومي العام الذي تعيش تحت وطأته الأمة العربية. وبحيث وفرت حالة الانكشاف هذه مرتعاً لكل العابثين بالأمن القومي وبالأمن المجتمعي.

هذه الأعمال التي ارتكبت ولم يجف بعد دم الضحايا، لم تكن ألأولى ولن تكون الأخيرة، وبداية التأسيس لها كانت يوم اغتصبت فلسطين وشرد شعبها، والمحطة الثانية المؤسسة لهذا السلوك، هي يوم احتلال العراق وتقويض بنيان دولته الوطنية، وأما المحطة الثالثة، فهي الدخول المعادي على خط الحراك الشعبي الذي أُدخل العسكرة قسراً، وباتت القوى الخارجية الإقليمية والدولية تتحكم بمساراته وآلياته، وفي ظل هذا التدخل الإقليمي الدولي، ظهر دور الحركات المذهبية والطائفية على اختلاف تلاوينها ومصادر إرضاعها، لتؤدي الدور الذي يضرب ركائز الاستقرار المجتمعي والتماسك الوطني.

ومن الخروج من التعميم إلى التخصيص، فإن القوى التي تنفذ أعمال مصنفة تحت خانة الترهيب المادي والسياسي من داعش وأخواتها، هي كتلك التي تمارس الترهيب المادي والسياسي من التحشدات والفيالق والعصائب وأحزاب الله وأنصاره وأخواتهم.

إن هؤلاء المحمولين على الرافعات المذهبية والطائفية، هم تعبيرات عن مظاهر الانقسام في البيئات المجتمعية، وكل من يحمل فكراً مذهبياً سواء كان محسوباً على الخط الأكثري أو الأقلوي هو تقسيمي بطبيعته، وهو بما يقوم به إنما يصب في خدمة المشروع الاستراتيجي المعادي الذي يرمي لإعادة التركيب السياسي والكياني للوطن العربي على أسس مذهبية وطائفية وأثنية.

فلو لم تحتل فلسطين، ويشرد أهلها ولو لم يضرب العراق ويدمر، ولو لم يُطبق على الحراك الشعبي العربي، هل كان المشهد العربي على الشكل الذي نراه اليوم؟ قطعاً، ما كان ليكون بهذه المأسوية وأن كان لا يخلو من شوائب.

وعلى هذا الأساس، فإن التصدي لمثل هذه الأعمال الإجرامية والقبض على أفرادها والتعرف على شخصيات منفذيها وعلى أهمية ذلك، ليس الحل للخروج من أتون هذا اللهيب ، بل الحل أولاً وأخيراً يكون بإعادة الاعتبار للخطاب السياسي الوطني العابر للطوائف والمذهب، وتوفير الرعاية والإسناد لقوى هذا الخطاب من أجل إسقاط النتائج التي ترتبت على اغتصاب فلسطين وتدمير العراق والأطباق على الحراك الشعبي العربي.

وأما اقتصار الأمر على مواجهة قوى التنفيذ فهي ستبقى مسكنات إذا ما بقيت تلاحق الأفراد والجماعات دون القوى الراعية والداعمة والموجهة ، من "إسرائيل" إلى الولايات المتحدة الأميركية والنظام الإيراني المندفع إلى العمق العربي من بوابة الانكشاف القومي. وهذا ما يتطلب معالجة الأزمات البنيوية العربية بروحية الموقف المسؤول الذي لا يرى أمناً وطنياً بمعزل عن الأمن القومي. وحيث ثبت أن من دخل في تحالفات ظرفية مرحلية لضرب من اعتبره خصماً سياسياً وهو من طينته القومية، لم يكن حينها بمنأى عن التهديد العام للأمن القومي بل كان موضوعاً على لائحة الانتظار، وهو اليوم يعض على الأصابع لأنه أدرك أنه لم يؤكل اليوم، بل أكل يوم أكلت فلسطين ويوم أكل العراق الذي شارك الجميع في الجلوس على مأدبة نهش لحمه.

إن الأعمال التي ارتكبت ليست شيئاً يذكر حيال ما يتعرض له العراق وحيال ما يجري في سوريا وليبيا واليمن وما جرى لفلسطين، ولذلك فإن التصدي لها هو بالحلول السياسية التي تحفظ المكونات الوطنية والتي تضع حداً للانكشاف الوطني الخاص والقومي العام.

وإذا كانت حالة الانكشاف القومي سجلت قفزة نوعية في سلبيتها بإسقاط العراق عبر احتلاله، فالبداية تبدأ من العراق وعبر الحل السياسي الوطني الذي يسقط نتائج الاحتلال بكل إفرازاته، وهناك من هو مؤهل لتوفير أرضية داخلية لهذا الحل، وهي قوى المشروع الوطني بطيفها السياسي والواسع.

من كان يتساءل عن إمكانية تقسيم أي قطر عربي، كان العارفون بالأمر يشيرون بالأيدي إلى العراق، فإن قسم العراق، دخلت المنطقة مرحلة جديدة من الاهتزاز الكياني، وأن لم يقسم العراق فلا خطر على الأمة، وهذا ليس لأن العراق هو القطر الأكبر في الوطن العربي، بل لأنه يشكل السد الذي يحول دون دفق المد الشعوبي الفارسي المشبع بمذهبيته إلى العمق القومي والذي يكمل بنتائج دوره الأبعاد الاستراتيجية للمشروع الصهيوني ولهذا السبب اختير العراق ليكون هدفاً أولاً بعد فلسطين للتحالف الصهيو-أميركي المتقاطع مع المشروع الفارسي التوسعي. فمنه بدأت عملية ضرب ركائز الاستقرار القومي ومنه تبدأ مسيرة الإنقاذ القومي التي تنعكس على أمن الخليج بكل أقطاره ومنها الكويت وأمن المشرق العربي وخاصة الموقع السوري وأمن المغرب العربي وأوله ليبيا.

إن الأعمال الإجرامية الأخيرة هي تفاصيل صغيرة حيال إرهاب الدول وإجرامها ضد الأمة العربية، والمهم أن لا تضيع الأمة في الحيثيات المادية لهذه الأعمال بل يجب وضعها في سياق الهدف الاستراتيجي الذي تندرج فيه، تقريراً وتخطيطاً وتنفيذاً وحتى يكون الرد استراتيجياً وبحجم الخطر الذي ينطوي عليه المشروع المعادي للأمة العربية.

* * * * *

اليمن بعد استعادة عدن صراع على السلطة؟ أم صراع على الأمن القومي العربي؟

حسن خليل غريب

لا تنبئ نتائج الصراع العسكري الحاصل اليوم في عدن وجوارها عن تحولات جذرية في مجرى الصراع في اليمن أكثر من أنها حفرت موطئ قدم على الأرض للطرف اليمني الداعم للشرعية السلطوية بحماية من مظلة (عاصفة الحزم) الجوية. وهو تطور يصب في مجرى فرض أوراق قوة جديدة قد تدعم الدعوة للحوار بين الأطراف اليمنية المتصارعة ولكنها غير كافية للوصول إلى تلك الطاولة.

وللوصول إليها بشكل جدي هناك حسابات تدعو البعض من القوى اليمنية المؤثرة، في دعم ما يُسمى التيار الحوثي المستقوي بإيران، أن يعودوا إلى ضمائرهم التي ما زلنا نراهن على أنها ستستفيق في لحظة ما على أن الصراع في اليمن اليوم ليس من أجل السلطة بل هو صراع من أجل المحافظة على الأمن القومي العربي. وبناء على أن موقفنا السلبي من القوة الحوثية لم يكن لأسباب أحقيتهم في المشاركة بالسلطة، بل يستند إلى استقوائهم بالنظام الإيراني الذي يعتبر أن الحوثيين جسر لعبور مشروعهم الاستيطاني في اليمن كمدخل من المداخل الأخرى لمشروعهم الاستيطاني التوسعي في أقطار عربية أخرى. وكل ذلك يصب في العكس من مبدأ المحافظة على الأمن القومي العربي.

إن تغليب الأولوية للدفاع عن الأمن القومي العربي على كل أولوية أخرى كأولوية المشاركة في السلطة السياسية هو القاعدة الثابتة في تحديد مواقعنا ومواقفنا من الصراع الدائر في اليمن. ولأن عاصفة الحزم انطلقت من هذا المبدأ كنا من مؤيديها والداعين لانتصارها على الساحة اليمنية. ولم يكن تأييدنا لها مبنياً على تأييدها وإسنادها لأي طرف يمني داخلي لتغليبه في صراع سلطوي داخلي، بل مدى قربه أو ابتعاده عن المصلحة القومية العليا وعدم الارتهان للخارج.

من الواضح أن ثابت الحفاظ على الأمن القومي العربي هو ما دفع بنا لتأييد طرف داخلي يمني بالمقدار الذي يتبنى فيه مبدأ حماية الأمن القومي العربي، وليس لأي سبب آخر. وهذا ما يشكل حجر الزاوية في موقفنا من عاصفة الحزم ومن يتمحور حول أهدافها من الأطراف اليمنية.

لكل ذلك نرى أن اليمن اليوم، بعد استعادة عدن من أيدي الحوثيين، أصبح على مفترق طرق بين الحل المبدئي وتوفير عوامل تساعد على المحافظة على الأمن القومي من جهة، ودخول القضية اليمنية مرحلة الابتزاز الأميركي والإيراني بعد توقيع الاتفاق النووي من جهة أخرى.

ان عاصفة الحزم لم تكن لتعلن صفارة الانطلاق الأولى لولا ما تأكد لدى دول الخليج أن الأمن الخليجي أصبح مطوقاً بشكل خاص، والأمن القومي العربي دخل الدائرة الحرجة بشكل عام.

ولم تكن العاصفة المذكورة لتعلن صفارة الانطلاق الأولى لو لم تتأكد دول الخليج من أن أمن دولهم لا يشكل الأولوية في الاستراتيجية الأميركية بعد إعلان الاتفاق الأخير بين الشيطان والملائكة.

ولم تكن الإدارة الأميركية لتهتم بإعادة صفاء العلاقة مع دول الخليج العربي لأهميتها التاريخية والعملية، ولكنها تمارس لعبة الجمع بين (النار الإيرانية) و(الوقود الخليجي) وهي لعبة جهنمية، لأن أسبابها تعود إلى الأطماع الإيرانية في الوطن العربي. ولأن تلك الأطماع لن تزول إلاَّ بزوال أسبابها وهي مبدأ (تصدير ما يسمى الثورة الإيرانية)، بينما زوالها يقف بالضد من أهداف مشروع الشرق الأوسط الجديد المتفق عليه بين المتحالفين الأميركي والإيراني. نجد أن الإدارة الأميركية تريد تزويج النار والوقود إن لم يكن بالتراضي فبالإكراه.

إن الطرف الخليجي بحاجة إلى حل لا يكون المقرر فيه الطرف الإيراني حتى ولو كان جزءاً منه.

والطرف الأميركي بحاجة إلى حل يوافق عليه النظام الإيراني ودول الخليج. ولكن على شرط أن لا يمس الحل بالاتفاق الأميركي – الإيراني حول البقاء في العراق.

والطرف الإيراني بحاجة إلى بقاء تأثير له في اليمن والعراق وسورية ولبنان. فمن المتوقع أن تتم المساومة عليها من أجل الاحتفاظ بالأولويات الاستراتيجية الأخرى التي يحتل العراق فيها موقع الصدارة.

ولهذا، ومن أجل إحباط المشاريع الحقيقية المسكوت عنها، نراهن على أن تعود القوى اليمنية الحليفة للحوثيين في اليمن، إلى ضميرها القومي بأن يبتعدوا عن مساندة المشروع الحوثي وهذا ما يعيد التوازن في القوى العسكرية اليمنية المتصارعة في الداخل، وهذا الإجراء سيُضعف التأثير الإيراني، مما يعيد الحوثيين إلى رشدهم ويلغي دورهم المنفوخ ورماً، وبالتالي يُبعد إيران عن طاولة الحوار السياسي ويمنعها من المساومة على العراق في اليمن.

مركز جنيف الدولي للعدالة:
يحمل المجتمع الدولي مسؤولية الإبادة الجماعية ضد الفلوجة والمناطق الأخرى

الأمم المتحدّة/جنيف في ٩/٧/٢٠١٥

واصل مركز جنيف الدولي للعدالة إبلاغ المجتمع الدولي بفصول حرب الإبادة الجارية ضد الشعب العراقي والتي لم يعد خافياً قيادة إيران لها وتنفيذها من خلال الميليشيات التابعة لها وذيلها القوات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع التي لم تعدّ هي الأخرى سوى تجمّع لميليشيات طائفية تمارس ابشع صور الإرهاب.

وفي رسالته المؤرّخة في ٨/٧/٢٠١٥ إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أوضح المركز بالحقائق المصورة الدمار الحاصل جرّاء القصف الجوّي بالبراميل المتفجّرة التي تلقيها الطائرات بما فيها الطائرات الإيرانية وبالصواريخ وقذائف المدفعيّة التي تطلقها الميليشيات على الأحياء والتجمعّات السكّانية في مدينة الفلوجة وضواحيها ومنها الكرمة والصقلاوية.

وأوضح المركز ان الضحايا من المدنيين، وخاصّة الأطفال، هم في تزايد مستمر يضاف إلى ذلك انعدام وجود مؤسسة طبية فاعلة في المدينة قادرة على التعامل مع الأعداد الهائلة من الجرحى، مبيناً ان مستشفى الفلوجة تعرّض مراراً إلى القصف المتعمّد خلال العامين الماضيين في حين لم يعد المستوصفين الصحيين في الصقلاوية والكرمة قادرين على العمل في ظل الدمار الحاصل فيهما وهجرة الكادر الطبّي.

وفي لقاءاته مع ممثلي بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أوضح مركز جنيف الدولي ان المسؤولية القانونية والأخلاقية تفرض تدخل المجلس اثر الوضع الإنساني الخطير مبيناً ان تصريحات قادة الميليشيات المدعومة من ايران، ومسؤولون حكوميون وأعضاء في البرلمان تؤكد ان النية قائمة لتصعيد حرب الإبادة الشاملة ضد هذه المناطق ضمن سياسة انتقام طائفي يقودها الإرهابي المعروف قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الإيراني الذي تؤكد المعلومات وجوده في محيط مدينة الفلوجة. كما عرض المركز التصريحات التي تطالب بإزالة المدينة من الخارطة واعتبار ان كلّ المواطنين العالقين فيها هم أنصار لداعش.

وبيّن المركز ان الآلاف من العوائل لم تغادر هذه المدن رغم القصف المتواصل حيث لا توجد بدائل لديها، فضلاً عن إغلاق معظم مخارج المدن من قبل الميليشيات ومنع

من حاول الخروج منها. كما ان الدولة لم توفّر أية مستلزمات لمن اضطر إلى ترك مناطق سكناه وبالتالي عاد كثير من سكّان هذه المدن إلى بيوتهم مفضلين ذلك على البقاء طويلاً في العراء في ظل ظروف جوية قاسية صيفاً وشتاءً. وبالتالي فانه يجب وضع هذه الحقيقة في الحسبان من قبل كل الجهات ذات الصلة مما يتوجب ضرورة الالتزام التام بقواعد القانون الدولي الإنساني وتجنيب هؤلاء المدنيين الخطر.

وشرح المركز النتائج الكارثية للعمليات العسكرية في أماكن أخرى ضمن محافظتي الأنبار وصلاح الدين والمناطق المحيطة بالعاصمة بغداد حيث تنفذ الميليشيات سلسلة من العمليات تستهدف المدنيين في هذه المناطق ضمن الأهداف المشار إليها أعلاه متزامنة مع القصف الجوي الذي غالباً ما تستخدم فيه البراميل المتفجرة بهدف الحاق اكبر قدر من الخسائر بالمناطق السكانية وحمل السكان على الرحيل عنها.

واكد المركز ان لا وجود لحكومة عراقية مسؤولة تسيطر على الأوضاع فقد أصبحت الميليشيات الطائفية المنضوية تحت تسمية (الحشد الشعبي) هي من يقود المعارك وهي من يقرّر سيرها وفق عقلية ميليشياوية اعتادت الإجرام بأبشع صوره وأشكاله دون وازع من ضمير. ومن هنا، وبسبب خطورة الوضع يتوجب على الأمم المتحدّة وهيئاتها المسؤولة التدخل الفوري والفعّال لإيقاف هذه الحملات العسكرية التي تنفذ تحت غطاء مكافحة الإرهاب إلا أنها موجّهة بشكل أساسي ضمن عمليات إبادة جماعية تقوم على أسس طائفية لم تعد خافية على احد.

شبكة البصرة / الجمعة ٢٣ رمضان ١٤٣٦ / ١٠ تموز

أربعون يوما على رحيل طارق عزيز

بقلم زياد طارق عزيز

تمر يوم السبت (١٨تموز/ يوليو ٢٠١٥م) الذكرى الأربعون لرحيل شهيد الأمة ورمز من رموز شموخ العراق، وأيقونة بارزة من أيقونات الدبلوماسية العربية، عزيز الأمة المغفور له الشهيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية العراق.

لقد غادرنا العزيز الشهيد مناضلا تاريخيا صلبا واجه كافة صنوف العذاب طوال اثنا عشر عاما عاشها سجينا ما لانت له عزيمه ولا ساوم على مبادئه ولا تنازل عن ثوابت وطنيته وقوميته رغم وهن الجسد وعذاب الحرمان من الحرية، وظل طيلة هذه المدة الطويلة من الاعتقال يدافع عن بلده العراق وعن الأمة العربية من خلف القضبان حتى نال الشهادة وانتقلت روحه الطاهرة إلى حيث مثواها الأبدي مع الشهداء والصديقين. لقد ترك المغفور له عزيز الأمة إرثا غنيا حافلا بالإنجازات الفكرية والثقافية والإنسانية التي تعبر عن عمق فهمه وسعة إدراكه لواقع الأمة والعالم، كما ترك مواقف رجولية شهدت له صالونات الدبلوماسية وأقفاص الأسر في سجون الاحتلال وما بعدها على حد سواء.

ذلك هو ديدنه واحداً من القادة التاريخيين الذين تركوا بصمة واضحة في حقبة تاريخية مهمة من تأريخ العراق والعرب تميزت بالشجاعة والثبات على المبادئ وصدق المشاعر والتضحية بالنفس من أجل إعلاء كلمة الحق ومن أجل وضع راية الأمة وعلم العراق في موقعهما الذي يستحقانه.

أبا زياد ... ستبقى حياً بيننا فلقد صنعت لنفسك .. ولعائلتك الصغيرة.. ولوطنك العزيز العراق .. ولأمتك العربية المجيدة.. تأريخا ومجدا يفخر به كل

إنسان شريف في هذا العالم، وملأت سمعتك الطيبة آفاق الشرق والغرب..

في أربعينيتك أبا زياد.... نستذكر (لم ننسى أبداً) شموخك ورجولتك و عنفوانك وشهامتك وسيرتك الطاهرة العطرة.. لقد كنت كالياسمين بياضاً وطهراً وعطاءاً ... ستبقى حاضرا بيننا تطوف في أحلامنا وتداعب ذكرياتك شغاف قلوبنا المليئة بالحب والعرفان لك.

يحق لنا أن نبكي فيك الأب الحنون .. والأخ المخلص.. والصديق الصدوق.. والرجل الرجل عندما تعز الرجال.. وطلتك النضرة وابتسامتك البهية وحديثك الشيق العذب وآراؤك القيمة...

لقد بكتك أم زياد...رفيقة دربك ،وأم يعرب شقيقتك.. ونجلاك زياد وصدام.. وكريمتاك زينب وميساء وكل أقاربك وجيرانك وأحبابك ورفاقك...وأصدقاؤك في العراق وفي الأردن الشقيق وفي كل بلدان العرب وخارجها..

أيها العزيز الغالي على قلب كل من عرفك وتواصل معك .. سيبقى وجودك بيننا ما بقي الزمن وفي القلب غصة وفي العين حرقة...يا أكرم وأغلى وأنبل الرجال...

ستبقى حيا ما حيينا .. وقد دفناك في قلوبنا النابضة باسمك وبحبك وبالدعاء لك..

ستبقى مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا وروحك الحلوة ترفرف علينا وتظللنا...

نم قرير العين يا أبا زياد تحيط بروحك الطاهرة ملائكة الرحمة والراحة الأبدية .. فلم ولن تغيب عن عقولنا أيها العزيز الغائب عنا والحاضر فينا..

وداعا وان غصت في قلوبنا كلمة وداع.

مازن قنبر في الذكرى العشرين لاستشهاد والده

صورة من الذكريات الحية في ضمائرنا تجمع والدي الشهيد المناضل رمز من رموز التضحية والنضال في حزبنا المربي ابن الشهيد وأخ الشهيد. الشهيد علي قنبر (أبو مازن) مع شهيد الكلمة الحرة وشاعر البعث وغزل الكادحين والجنوبي الجديد ودفء الأطفال ومواويل مزارعي التبغ الشهيد القائد موسى شعيب (أبا زياد).

في ذكرى استشهاد الوالد السادسة والعشرون (٢٠/٠٧/١٩٨٩) يا ساكن القلب والروح يا من رسمت لي (نقطة البداية) يا من علمتني أن العقيدة والانتماء ليسا وراثة بل هما حب وإيمان جسدتهما أمامي وعشقتهما لحد الشهادة من هنا بدأت المسيرة من هنا آمنت أن البعث مدرسة لا ينتمي إليها إلا من هم من طينة هذه الأرض من هم الأقرب إلى الناس من آمنوا بالوحدة خلاص للأمة من حالة التجزئة من آمنوا أن الحرية هي خلاص الوطن والأمة والإنسان من كافة أشكال الهيمنة من آمنوا أن الاشتراكية هي العدالة الاجتماعية وحق الفرد بالعيش بكرامة وأنها دين الحياة وظفر الحياة على الموت.

إليك يا والدي في ذكراك قسم الوفاء والعهد أن إيمانك هو إيماني وأن نضالك وتاريخك المشرف هو نيشان أضعه على صدري ويوماً ما سأرويه لأولادي عن رجل عشق البعث حتى الشهادة عن رجل ما هان ولا انكسر عن رجل كان للقضية علم في التضحية سلام لك في عليائك وأنت تحلق عالياً في سماء العروبة مع رفاق لك سبقونا على درب العز و الشهادة.

سلام عليك يا موسى يا قمر الجنوب يا قمراً يشع بنوره على سنابل القمح الذهبية ألم يعلم من قتلوك أن سنبلة تغور ستملئ الوادي سنابل .سلام عليك يا قمر تموز، تموز يا شهر الثورة وأمل الأحرار والمناضلين تموز يا شهقة الماضين يا فرح الآتين يا قدراً بالنار يكتب.

سلام عليك يا قصيدة البطولة سلام عليك يا حكاية بدأت بها ولن تنتهي سلام عليك يا من كل يوم نذكره بموقف أو قصيدة.

سلام عليك يا شتلة التبغ وعرق الفلاحين سلام عليك ومنك إلى (هيفاء (وكم من) هيفاء) تنتظر باصاً عند مفترق مخيم.

سلام عليك أيها الجنوبي الجديد يا من كسر قيود الإقطاع والهيمنة.

سلامٌ عليك يا موسى وكسرى عاد ثانية و شهوة الملك في عينيه تلتهب سلام عليك وأرض العراق أصبحت كلها كربلاء وأرى الحسين يذبح مرة ثانية.

قتلوك يا عار بنادقهم وبندقيتهم كانت وما زالت للعروبة لا تنتسب.

سلام لك يوم ولدت ويوم استشهدت ويوم تبعث من جديد.

محال أن تموت وأنت حي فكيف يموت ميلاد وجيل فبعث الموت أمر مستطاع وموت البعث أمر مستحيل.

أيها الشهيدان لكما السلام ومنكما إلى كل الشهداء إلى أبو علي حلاوي الرابض على مقربة من تراب فلسطين يشير لنا أن فلسطين قريبة ويقول لنا أن نكمل المسيرة ويقول لنا يرونها بعيدة ونراها قريبة.

سلام إلى الثائر الظافر سلام إلى حاتم الشهيد الجميل بدر إقليم التفاح الذي نامت أعينه الساحرة وهو يسمع طلقات رجال المقاومة الوطنية اللبنانية (قوات التحرير) الشهداء ناجي قنبر والشهيد عبد الأمير مقلد وهي تدك مواقع العدو في سجد الريحان.

سلام إلى الشهيد سليمان البوظ (أبو عمر) شهيد بوابة الجنوب ومدينة الشهيد معروف سعد.

سلام إلى شهداء الأمة الذين ارتقوا وهم يدافعون عن الوحدة والحرية والاشتراكية في كل بقعة عربية.

سلام إلى شهداء فلسطين، سلام إلى شهداء العراق وعلى رأسهم شهيد الفجر الذي حاكى المختار في وقفته.

لكم مني السلام أيها الصقور.

الشهيد موسى شعيب
قمر الجنوب ونجم الأسحار

أحمد علوش

حاملاً دمه يجيء
وهو الذي لم يغادر

ماذا نقول عن موسى (أبو زياد) في ذكرى استشهاده، قمر الجنوب أم نجم الأسحار الذي انتقل إلى سجل الأكرم منا جميعاً، رحل قبل الأوان فهو بسمة اغتيلت في محاولة لسرقة الفرح من عيون الأطفال، أطفال الجنوب المعذب.

كل من عاصره وعرفه يعتبر الكلمات مقصرة في الإحاطة بشخصه قائداً مناضلاً وفلاحاً معذباً وشاعراً مرهفاً، فهو الجنوب في كفاحه ضد التنين الصهيوني الرابض متربصاً عند الحدود، ومزارع التبغ ينتفض ضد ظلم الريجي وهيمنة الإقطاع، والمدرس الذي يتقدم تظاهرات طلابه من أجل قضاياهم الوطنية وهمومهم في المناهج وحق التعليم وفرص العمل، وهو الفقراء يكدحون من أجل رغيف ويسعون بشق النفس للحصول على حبة دواء... وقبل هذا كله هو الشاعر الذي غنى الوطن والأمة وعشقت قصائده فلسطين. تجده في مواويل الصبايا وقد جفت مياه العين وغابت الجرار، في أغاني الشباب وعتابا الكروم.. فهو نقي مثل نقاء مياه ينابيعنا العذبة، صلب صلابة صخورنا، مرهف الحس والكلمة، يقف على مفترق الموت المُدمى يطلب الحياة في شهادة نذر نفسه لها، أو في انتصار يعيد للوطن صورته الزاهية وللأمة مجدها التليد.

ذهب إلى المدينة طلباً للعلم، لم تسرقه الأضواء الخادعة ولا البريق الزائف، ولا ما أنتجته الحضارة من قيء ونتانة فعاد إلى الجنوب، إلى أزقة القرية، إلى والده الذي أوهى المعول يديه الذي فرح بالشهادة لشاب اختار طريقه في أن يكون عنواناً من عناوين رفع الظلم والحيف عن الأرض الطيبة التي أحب حيث ولد وعاش وتربى.

كان يعرف أن الطريق شاق وصعب وطويل، مهره العذابات والألم، السجن والتشرد وخاتمته الشهادة فغنى في قصائده هذه الشهادة رسمها لوحة في مشهد وكأنه يعيش تلك اللحظة.. "قتلوني وأنا دفء الأطفال الليلي

أنا أنشودة حب الفقراء
قتلوني
يا عار بنادقهم
يا ذل رغيفهم المجبول شقاء

وكما رسم لوحة الشهادة رسم موسى، القائد الشاعر الشهيد لوحة الولادة عندما قال "لم يدروا أن العشب الأخضر ينبت من أضرحة الشهداء".

قد نكتب عن الشهيد موسى شعيب في ذكرى استشهاده، ولكن لا نفعل لمجرد الذكرى، فهو بيننا، يعيش معنا وفينا، حاضراً في القلوب والضمائر، في حكايا رفاقه وذكرياتهم، كما هو معهم وفيهم في خنادق النضال، في مواقع الكفاح، في كل الإنجازات التي تتحقق، والانتصارات التي تنتزع من عيون الأعداء والحاقدين، شق مع كوكبة طويلة من أمثاله طريق التقدم والنهوض، نستذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، تحسين الأطرش، أبو علي حلاوي، عائلة الشهداء شرف الدين، حاتم وعلي وسليمان وعشرات بل مئات من الذين اختاروا بحب الشهادة وكلهم ثقة أن رفاقهم سيواصلون المسيرة إلى أن يتحقق النصر، فالمستقبل هو لأمة الرسالات، لمشروعها النهضوي الانبعاثي، والعصر قادم لا محالة، عصر الوحدة والحرية والاشتراكية، عصر فلسطين حرة عربية من النهر إلى البحر.

أقدم موسى وغيره المئات بل الآلاف على الشهادة وهم يدركون أن طلبها يوهب الحياة، فالخلود للشهداء والخلود لرسالتهم ولذلك قال بثقة وعزم: "ستبقى دمائي تنير الحروف.. حروف رسالتي الخالدة".

ستظل يا رفيقي عنواناً ومثالاً يحتذى وستظل في قلوبنا وعقولنا وضمائرنا، كما نراك بيننا في كل مواقع النضال وخنادق الكفاح، ومهما قلنا فيك وعنك تظل الكلمات أعجز من أن تفيك ولو البسيط مما كنت عليه ومما أنت فيه... فلك المجد والخلود كما لكل الأكرم منا جميعاً، الشهداء، والخزي والعار لرصاصات غادرة بأيد جبانة اغتالتك وظنت أنها بذلك تغتال أحلام أطفالنا.

حاملاً دمه يجيء
كل سنة، كل شهر
كل يوم، كل ليلة
الشهادة غار على جبنه
وعار على المجرمين

غنى لفلسطين، لأطفال غزة الصامدة، غنى للعراق، للحب يختال بأجفان الحسين لفرسان استعدوا لأن كسرى عاد ثانية.

يجيء الجنوب في قلبه، الوطن في عينيه وعلى يديه خارطة الوطن الكبير وقد أزهر دم الثوار.

التهجير الداخلي في العراق فعل طائفي بامتياز
الاحتلال الأميركي أعاد العراق إلى ما قبل عصر الصناعة،
والاحتلال الإيراني أعاد العراقيين إلى عصر ما قبل البداوة

من ينظر إلى طوابير المهجرين في العراق وهي تملأ الصحارى والشوارع والمخيمات سيمتلئ حزناً وسيزداد نقمة وسينفجر غضباً وغيضاً على كل من شارك أو سكت عن احتلال العراق. وعلى كل من لا يزال يشارك، ومن لا يزال ساكتاً عن أبشع جريمة في تاريخ البشرية.

وإذا كانت مخططات الاحتلال الأميركي نفَّذت ما هدد به جيمس بيكر أمام طارق عزيز في العام ١٩٩١، قائلاً: سنعيد العراق إلى عصر ما قبل الصناعة، فإن مسؤولي نظام (ولاية الفقيه) في إيران أعادوا العراقيين إلى ما قبل عصر البداوة.

أينما تجولت في أرجاء العراق المحتل تشاهد ما يصفع الضمير، وتسمع ما يلسع الأذن، وتفكر بأكثر من أوصاف مقذعة بحق كل من يتحمل تلك المأساة التي لم تشهدها أكثر المجتمعات تخلفاً.

طوابير تتلو طوابير من الأطفال والنساء والمسنين لا ذنب لهم إلا أنهم رفضوا وقائع اغتيال الضمير الإنساني ونحره على عتبات طاغوت فراعنة القرن الواحد والعشرين، لا بل أمام طواغيت العصر المغولي الذين لم يدخل الحس الإنساني قلوبهم يوماً من الأيام.

تلك الطوابير راحت ضحايا المحتل الأميركي الذي يتبجَّح بالحرية والديموقراطية في الوقت الذي يكشف عن وجه لدراكولا يمتص دماء الضعفاء من أجل قطرة نفط تصب في إهراءات الحكومة العالمية التي تخطط لابتلاع ثروات العالم على حساب جثث الملايين من العرب وأرواحهم، فسرقة الثروات تتم على مسمع العالم وبصره، والأكثر إيلاماً أنها ترتكب تحت أنظار أشقائهم العرب الذين لا تهزُّ قساوة المشاهد ضمائرهم. فتحولوا إلى قطعان من الغنم ترى النعجة رفيقتها تنحر ولا تفكر أن الدور التالي سيكونون هم بأنفسهم.

كما أن تلك الطوابير راحت ضحايا المحتل الإيراني الذي يتبجَّح بالدين في الوقت الذي يكشف فيه عن وجه دراكولا آخر لا يشبع من امتصاص دماء العراقيين وإزهاق أرواحهم، ومن يُكتب له النجاة سيكون متشرداً في فيافي صحراء العراق متسولاً نسمة من رحمة لن يحصل عليها لأن شذاذ الآفاق من الجهلة والأميين والموتورين والحاقدين تعصباً أعمى يأتمرون بفتاوى لم تصب يوماً جزءاً من حقيقة دينية أو إنسانية، بل تصيب دائماً مواطن التعصب الأعمى والحاقد.

لم يطلب أحد من أميركا ولا إيران أن تنوب عن الشعوب بتقرير مصيرها لا باسم الإنسانية ولا باسم الدين، فليتركوا الشعب العراقي يقرر بنفسه كيف يعيش وكيف يتوافق مع حكامه أو يختلف معهم. فليتركوا الشعب العراقي وليرحلوا، وستبقى الحياة أجمل في ظل غيابهما عن ساحة العراق.

لك الله يا شعب العراق، ولك سواعد بنيك الذين يموتون في سبيل طرد الغزاة. ولك الله أيها المشرد في أرضه والجائع على الرغم من ثروات بلاده الكبيرة. ولك الله أيها المهجر من ركن إلى ركن، وما لك إلاَّ أن تموت واقفاً لا أن تركع أمام الطواغيت باسم الحضارة واسم الدين. وبغير هذا لن يتوقف دولاب التهجير من مكان إلى آخر. فضع كتفك إلى جانب كتف العراقيين الآخرين من أجل تحرير العراق من دنس الموبوئين بالحضارة المزيفة والدين المزيف.